- إقتصاد المعرفة:

  حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي

- القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها

- إقتراح خطة وطنية للسلامة المرورية في لبنان

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الخامس والستون – تموز/يوليو 2008

قوة الحق

صحيح أننا نادينا، وننادي باستمرار، بقوة الحق، رافضين حق القوة الذي تتسلح به إسرائيل، وتمارس من خلاله عدوانها على لبنان، إلا أننا لا ننكر ما للقوة من أثر على بلادنا من حيث تمكينها من الدفاع عن حقها وصون كرامتها الوطنية وحماية أبنائها. لقد انتهى ما قيل في وقت من الأوقات بأن قوة لبنان ليست في قوته، وبانت قوته الحقيقية في حقه المشروع بأرضه، وفي حضارته وتراثه واستعداد أبنائه للإبداع والعطاء، وفي قوة جيشه وشعبه وقدرتهما على الصمود في مواجهة الأزمات ناهضين بالوطن، بعد كل أزمة، صحيحاً معافى.

ليس من الضروري أن تكون القوة في كل حين حافزاً للاعتداء على الآخرين، سواء على صعيد الأفراد أو على صعيد الدول، بل إنها تشكّل في أحيان كثيرة ضماناً لمواجهة مثل ذاك الاعتداء الذي يقترفه الآخرون، ولمواجهة مخططاتهم.

وتتجلى قوة المؤسسة العسكرية أكثر ما تتجلى في إعداد الإنسان، وترسيخ ارتباطه بقضايا بلاده، وتأكيد استعداده للتضحية في سبيل نصرتها والدفاع عنها، وتتجلى بعد ذلك في تأمين العتاد اللازم لهذا الإنسان كي يستطيع تنفيذ المهمات الوطنية الملقاة على عاتقه، خصوصاً في ظل تسابق الدول إلى التسلح وامتلاك أحدث ما تتوصل العقول إلى اختراعه وتصنيعه. أما في الداخل، فإن المؤسسة العسكرية تعتمد الوفاق الوطني سلاحاً أساساً، وهي تضع البندقية والمدفع في آخر خياراتها، لكنها لا تلغيهما، ومتى خرج العابثون بالأمن عن حدود السلامة العامة، ومضوا في غيهم وجنونهم وتحديهم للمطالبة الأهلية باحترام المواطنية وتطبيق القانون، ومنع تغليب العنف على التفاهم والتلاقي بين أجنحة الوطن كافة، فإن المؤسسة العسكرية تنبري لتعيد الأمور إلى نصابها، فتحمي المواطن وتحمي الممتلكات الخاصة والمؤسسات العامة بالوسائل اللازمة. فكيف للجندي أن يوقف تجاوزات مسلح ما من دون أن يلجأ إلى سلاحه الشرعي الذي تم إعداده لهذه الغاية؟ وكيف يتم وضع حد للبؤر التخريبية المجرمة من دون ملاحقتها وتعقّب أفرادها بالتعاون مع المواطنين، في كل شارع وحيّ وزاوية، مع ما في ذلك من مواجهة للخطر وتضحية بالذات؟

إن القوة هي من السمات الأولى للجندي، عناصرها التنشئة العسكرية والنفسية، والمادية والجسدية، وتوابعها عدالة القضايا الوطنية، والتجّرد، والبقاء على مسافة واحدة من الجميع خلال تطبيقها واللجوء إليها.

العميد الركن صالح حاج سليمان
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين	أ.د. ميشال نعمة	أ.د. نسيم الخوري
د. إلهام منصور	د. حسن منيمنة	العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة

مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شـروط النشـر

1- " الدفاع الوطني اللبناني " مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

2- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها الا تكون قد نشرت سابقاً أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

3- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة اليها ، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة ، خصوصاً ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع . كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V (التخصص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

4- تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

5- تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

6- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

7- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

8- تعتبر " الدفاع الوطني اللبناني " جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم اصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

9- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشرة كلياً أو جزئياً إلاّ بإذن منها.

- **الأبحاث المنشورة في أعداد " الدفاع الوطني اللبناني" متيسرة على موقع :** ***www.lebarmy.gov.lb*** ***www.lebanesearmy.gov.lb***

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني – مديرية التوجيه – اليرزة – لبنان – هاتف : 1701
العنوان الالكتروني : ***tawjih@lebarmy.gov.lb*** ***tawjih@lebanesearmy.gov.lb***
السعر : 3000 ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان للأفراد 35،000 ليرة لبنانية – للمؤسسات 75،000 ليرة لبنانية
في الخارج :150 دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
الإعلانات والاشتراكات: مجلة " الدفاع الوطني اللبناني ".
التوزيع : شركة الناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

الفهرست

العدد الخامس والستون – تموز/يوليو 2008

• إقتصاد المعرفة:

حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي .....د. محمد دياب 5

• القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها ..... د.خليل حسين 31

• إقتراح خطة وطنية للسلامة

المرورية في لبنان ..... زياد عقل – هاني قبيسي 73

ملخصـــات

• أزمة الهوية العربية:

مقاربة في علم النفس السياسي .....أ.د ميشال نعمة 106

• العولمة، سرعة وتراخي المجتمعات في مواجهة الترسيخات الإجتماعية

الثقافية. أية أخلاقية ؟ .....عبدو قاعي 107

صفحة بيضاء

إقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي

د. محمد دياب*

ثمة اقتصاد جديد يتطوَّر ويترسَّخ هو اقتصاد المعرفة (knowledge economy)، أو الاقتصاد المبني على المعرفة. وهذا الاقتصاد يتطوَّر بوتيرة متسارعة وعلى نطاق واسع، كما تتجلَّى وتتجذَّر خصائصه ومبادئه في مواجهة الاقتصاد الصناعي التقليدي، الأمر الذي يفرض على علم الاقتصاد مهمات جديدة تتمثَّل في دراسة هذا التحوُّل العظيم وتحليله، ومقاربة التحديات والتغيُّرات الناجمة عنه بنظرة علمية تجديدية وموضوعية. وهذا البحث ليس سوى محاولة أولية للمشاركة في هذه الورشة البحثية، لدراسة هذه الحقبة الجديدة في مسار التطور الاقتصادي العالمي.

وقد ارتأينا تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة: المبحث الأول يتناول التحولات المعرفية العظيمة التي شهدتها البشرية في تاريخها، والثاني يتناول مفهوم الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) وخصائصه الأساسية التي تميِّزه عن الاقتصاد التقليدي، أما المبحث الثالث فيتوقَّف عند التحوُّلات الجوهرية في آلية عمل الاقتصاد الجديد.

* أستاذ في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية

المبحث الأول: تحولات معرفية عظيمة في تاريخ البشرية

لقد كان مسار تطوُّر المجتمع البشري دائماً مرتبطاً بتطوُّر معارف الإنسان. فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتَّح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية، مرافقة اتساع مداركه وتعمُّقها، إلى أن وصلت إلى ذراها الحالية. وعلى مدى تاريخ البشرية كله نجد أن كل مجتمع من المجتمعات قد تمتَّع بمستوى معين من العلم والمعرفة، بحيث يمكننا القول أن مراحل تطور هذه المجتمعات كانت تشكِّل انعكاساً لتطور المعرفة بمعناها الشمولي، والمرتبطة بجوانب الحياة الروحية والمادية والاجتماعية والبيولوجية... إلخ. ويمكن الجزم بأن تلك المعرفة اضطلعت بدور محوري ومتواصل في تطوير المجتمع البشري وفي دعم إنجازاته المادية، فضلاً عن إنجازاته المؤسساتية والثقافية.

وهكذا، فإن مفهوم "المعرفة" ليس بالأمر الجديد، بل الجديد هو حجم تأثيرها الراهن على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى نمط حياة الإنسان المعاصر عموماً. فقد شهد العالم ابتداءً من الربع الأخير من القرن العشرين أعظم تغيير في تاريخ البشرية، هو عبارة عن التحول الثالث، بعد ظهور الزراعة والصناعة. وتمثَّل هذا التحوُّل بثورة العلوم والتكنولوجيا الفائقة التطور، والتي تشكل ثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات ذروتها اليوم. لذا نرى أن مقاربة اقتصاد المعرفة لا بد من أن تبدأ بإلقاء نظرة سريعة على التحوُّلات الكبرى في حياة المجتمع البشري، والتي كانت انعكاساً لمدى التطوُّر الذي بلغته المعرفة في كل مرحلة من تلك المراحل.

تمثّل التحوُّل الأوَّل، العظيم والبالغ الأهمية في حياة البشر، في قيام الزراعة المستقرة التي نشأت في أحواض الأنهار الكبرى، كالنيل ودجلة والفرات. ولقد عرفت البيئات الخصبة تلك، التي شهدت في العصور القديمة وما تلاها أعنف صراعات دموية للسيطرة عليها، الأشكال الأولى للدولة والسلطة والحكم والشرائع والقوانين. وأدَّى قيام تجمعات سكانية كبيرة

نسبيًا إلى بروز تنظيم إداري وسياسي ملائم لمستوى تطور المجتمع البشري في تلك المرحلة.

وعلى مدى بضعة آلاف من السنين تكرَّست الزراعة، بحكم ارتباط أشكال النشاط الاقتصادي الأخرى بها، بوصفها العالم الرئيس المحدَّد للنشاط البشري وللحضارة الإنسانية، باعتبارها مصدراً رئيساً للإنتاج والثروة في حياة المجتمعات. لقد قامت حضارات تلك الحقبة الطويلة على ما سمِّي "المعرفة الزراعية"، واتسمت بتركُّز تطوُّر المعرفة في مناطق محدَّدة، وبما سمِّي المعرفة واحتكارها. فعندما كانت جماعة ما تتوصل إلى ابتكار أو اكتشاف معين، فإنها كانت تحتكره وتحتفظ به لنفسها وتحجم عن تقاسم المعرفة الجديدة مع غيرها، الأمر الذي أدَّى إلى تباطؤ تطور المعرفة، وإلى ضياع الكثير من أسرارها وإنجازاتها مع زوال حَمَلتها (ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ضياع الكثير من إنجازات الحضارة الفرعونية أو الحضارات القديمة في أميركا الجنوبية). لقد عُرف ذلك المجتمع بالمجتمع ما قبل الصناعي.

أما التحوُّل الثاني العظيم فتمثَّل بقيام الثورة الصناعية ابتداءً من النصف الثاني من القرن الثامن عشر في إنكلترا، ومن ثم انتشارها على امتداد القرن التاسع عشر في أوروبا الشمالية والغربية وشمال القارة الأميركية واليابان، وروسيا لاحقاً. وتُعدُّ الثورة الصناعية بداية تقدُّم عظيم في البلدان التي تحقَّقت فيها، وبالتالي في العالم أجمع. وقد شمل هذا التقدم فروع النشاط الاقتصادي كافة (الصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والتجارة والمصارف...)، وشكَّل درجة أرقى وأعظم في اتساع مدارك الإنسان ومعارفه. وكان من سمات المعرفة في تلك المرحلة أنها كانت تستند إلى التطبيق، أي أن التطبيق كان يسبق النظرية، حيث صيغت نظريات كثيرة على أساس ابتكارات وتطبيقات كان يتوصَّل إليها المبتكرون والمخترعون في الممارسة العملية أولاً.

وقد أدت تلك الثورة وما تلاها من تطوُّر إلى حدوث زيادة هائلة في الثروة،

كما أحدثت تحولاً كبيراً في المجالات السياسية والعلمية والثقافية، وكذلك الاجتماعية، لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل، كما أدت إلى انقسام العالم إلى عالمين: أحدهما صناعي متطوِّر، وآخر غير صناعي يلهث بعضه للحاق بالعالم الصناعي المتطوِّر من غير جدوى في غالب الأحيان، فيما البعض الآخر يعيش في تخلُّف وفقر مدقع من دون أمل في النهوض. وبذلك تعتبر الثورة الصناعية بداية لتأريخ جديد بين عصرين: العصر ما قبل الصناعي والعصر الصناعي.

أما التحول الثالث الكبير، الذي حمل أعظم تغيير في تاريخ البشرية بأكمله، فقد بدأ في الربع الأخير من القرن العشرين، وتمثَّل بثورة العلوم والتكنولوجيا الفائقة التطوُّر وما نجم عنها من ثورة في المعلوماتية والاتصالات، حيث باتت المعلومات والمعرفة مورداً أساسياً من الموارد الاقتصادية، لا بل المورد الإستراتيجي الجديد في الحياة الاقتصادية المكمِّل للموارد الطبيعية ونشوء ما اتفق على تسميته "إقتصاد المعرفة" أو "الاقتصاد المبني على المعرفة". وهكذا، بعدما كانت الأرض والعمل هما المورد الرئيس للثروة في العصر ما قبل الصناعي، ثم حلَّ مكانهما رأس المال والطاقة (العمل) باعتبارهما المولِّد الرئيس للثروة، أصبح العلم والمعرفة هما العنصر الرئيس بين عناصر (عوامل) الإنتاج في المجتمع في العصر الراهن الذي صار يعرف باسم العصر ما بعد الصناعي، حيث صار إنتاج المعرفة واستثمارها واستهلاكها (بمعنى استخدامها) وتداولها (أو كما يقال تقاسمها أو تشاركها) المصدر الرئيس للنمو. وغدت المعرفة عبارة عن نوع جديد من رأس المال يقوم على الأفكار والخبرات والممارسات الأفضل. إنها تعبّر عن رأس المال المعرفي الذي يُعتبر في الاقتصاد الجديد أكثر أهمية بما لا يقاس من رأس المال المادي. وأدَّى التطور العلمي والتكنولوجي إلى التحوُّل من العمل الجسدي إلى العمل القائم على المعرفة. فأصبحت التكنولوجيا والمعرفة هما العاملان الرئيسان للنمو والتنمية المستدامة إذ أن الثروة الحقيقية للأمم تكمن اليوم في العقول بالدرجة الأولى، ثم تأتي

بعدها الثروات المادية الكامنة في باطن الأرض أو على سطحها.
إن السمة الرئيسة لهذه المرحلة هي في أن التطبيقات العملية صارت تأتي استناداً إلى النظرية. فعلى عكس المرحلة السابقة، صارت النظرية تسبق التطبيق. وتسارعت بصورة هائلة عملية وضع الاكتشافات النظرية موضع التنفيذ. فقصرت المسافة الزمنية بين الاكتشاف النظري ووضعه في موضع التطبيق. فعلى سبيل المثال، كانت الفترة الفاصلة بين اكتشاف الطاقة البخارية واستخدامها في الحياة العملية لا تقل عن ألفي سنة. أما بالنسبة إلى الكهرباء فكانت هذه الفترة مئة سنة، وإلى التصوير الفوتوغرافي مئة سنة أيضاً، والبلاستيك 55 سنة، والهاتف 50 سنة، والراديو 35 سنة، والمضادات الحيويَّة 12 سنة، والاتصال اللاسلكي 10 سنوات، والألياف الصناعية 9 سنوات، والترانزيستور 5 سنوات... الخ. أما اليوم فإن الاكتشافات والاختراعات في الميادين العلمية الجديدة فتتوالى باستمرار، ولا يستغرق وضعها موضع التطبيق سوى أشهر أو أسابيع قليلة. وصارت المؤسسات والشركات تنفق أموالاً طائلة على البحث العلمي وتخصِّص جزءًا كبيرًا من رساميلها لهذا الغرض. فالأبحاث العلمية أصبحت اليوم أشبه بمناجم الذهب، ولكنها غير قابلة للنضوب، وغدت ربحيتها وجدوى الاستثمار فيها مسألة لا شك فيها.
لقد كان للتطور العلمي الكبير في الميادين الإلكترونية والنووية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والفضائية، التأثير الأكبر في إحداث تغييرات حادة وجذرية في حياة الناس والمجتمعات، وجاءت ثورة المعلوماتية والاتصالات لتقلب هذه الحياة تفاوتاً في مستويات التطوُّر بين البلدان الصناعية نفسها، حيث نجح بعضها في ولوج مرحلة ما بعد الصناعية بينما يسعى بعضها الآخر جاهداً لتحقيق ذلك. أما الغالبية الساحقة من بلدان ما كان يسمَّى العالم الثالث فإنها ما تزال تتخبَّط في محاولات التخلُّص من قيود التخلُّف وضعف التطوُّر. وتعمَّقت أكثر الفجوة المعرفية بين البلدان والمجتمعات.

وتمارس ثورة المعلوماتية تأثيراً استثنائياً على مجمل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفائقة التطوُّر تتيح إقامة "مدى معلوماتي عالمي موحد". وقد بدأ العالم منذ اليوم يجني ثمار هذا بوتيرة متسارعة. فمع نهاية القرن المنصرم وبداية القرن الجديد أخذ يتكوَّن نظام العلاقات الدولية الذي يتحقَّق عبر شبكة الإنترنت تلك. إن الأهمية العظيمة والمستقلَّة لهذا النظام الجديد سوف تتجلَّى بالكامل في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

إن ثورة المعلوماتية واتساع "المدى المعلوماتي الموحَّد" لا يؤثِّر تأثيراً جذرياً في الاقتصاد فحسب، بل وفي حياة المجتمع وطبيعة العلاقات بين البشر والمواطن والسلطة، ويؤدي إلى تعاظم نفوذ وسائل الإعلام وتأثيرها، الأمر الذي يمكِّنها من السيطرة على سلوك الفرد وخصوصاً في مجال الاستهلاك وتكوين الوعي، ومقاربة الكثير من القضايا والمشكلات التي يواجهها وفهمها.

المبحث الثاني: مفهوم اقتصاد المعرفة وخصائصه:

1 – مفهوم اقتصاد المعرفة

إذا كان الاقتصاد بمفهومه التقليدي هو علم الندرة، أي ندرة الموارد في مقابل التطوُّر اللامحدود لحاجات الناس ومتطلباتهم، فإن اقتصاد المعرفة، في أبرز خصائصه التي سنحاول الإضاءة عليها لاحقاً، وخصوصاً في ظل التكنولوجيا الرقمية، هو اقتصاد الوفرة. فمع تطوُّر المعرفة، من حيث هي لا تستهلك (بمعنى أنها لا تستنفد) بل تتوالد ذاتياً بالاستهلاك، أي عند تقاسمها وتشاركها من خلال نقلها إلى الآخر أو الآخرين، وبفضل التكنولوجيا الرقمية، فإن التكلفة الحدية لأي نسخة لاحقة على النسخة الأولية (التي تكون مكلفة جداً غالباً) تتضاءل تدريجاً إلى أن تصبح أقرب إلى الصفر. وهذا ما يخلق الوفرة في الإنتاج بحيث يصبح مبدأ الوفرة هو السمة الأبرز لاقتصاد المعرفة.

ولو أردنا تقديم تعريف مختصر لاقتصاد المعرفة لأمكننا القول بإنه الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، هي المحرِّك الرئيس لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. إنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة (أي خلقها) واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة (سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم) مصدراً رئيساً لثروة المجتمع المتطوِّر ورفاهيته.

2 – خصائص اقتصاد المعرفة

إستناداً إلى التعريف أعلاه يمكن القول بإن أهم الخصائص التي يتسم بها اقتصاد المعرفة يتمثَّل في التوسع المستمر والمتزايد في توظيف العلم والتكنولوجيا في جميع ميادين الاقتصاد، وفي الدور الفاعل والجوهري الذي تضطلع به المعرفة كعامل حاسم في عملية الإنتاج، وتأثيرها الكبير على الخبرات، والقدرة على التعلم والتنظيم والإبتكار في المنظومة الاقتصادية. فقد حلَّت المعرفة المستقاة من المصادر العلمية والتقنية في المكان الأول محل رأس المال وغدت المصدر الرئيس للنمو، وباتت تستثمر كعنصر أساسي لتعزيز الميزة التنافسية للشركات. وبرز توسُّع كبير في صناعة الخدمات وفي حجم دورها ضمن المنظومة الاقتصادية.

وإذا أردنا مقاربة أبرز خصائص اقتصاد المعرفة بشيء من التفصيل، فيمكننا التوقف عند الخصائص الآتية (1):

أولاً: مفهوم القيمة في ظل اقتصاد المعرفة:

يعتبر مفهوم القيمة أهم ركائز المنظومة الاقتصادية. وقد قام الاقتصاد الصناعي على أساس ثنائية القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية للسلعة. وجاء اقتصاد المعرفة ليضيف إليها قيمتين جديدتين، هما: 1) قيمة المعلومات والمعرفة، وذلك بعدما صار بالإمكان قياس كمية

المعلومات وتقدير عائدها، وبعدما صارت المعرفة مكوناً أساسياً من مكونات الإنتاج، وليس مجرد عامل إضافي لرفع كفاءته كما كانت في ظل الاقتصاد التقليدي. 2) والقيمة الرمزية، مثل قيمة العلم وقيم الحضارة والهوية القومية وما شابه.

وعلى عكس قيمة الأصول المادية (من أراض وعقارات ومنقولات وما شابه) التي تتسم بالثبات النسبي، لا بل تحتفظ بجزء أساسي من قيمتها حتى في حال عدم استخدامها (الأرض ترتفع قيمتها عادة مع مرور الزمن)، فإن الأصول المعرفية تفقد قيمتها إن لم تستخدم، كما أنها قابلة لأن تفقد قيمتها بسرعة حالماً تظهر معرفة أو تكنولوجيا أكثر جدة وتطوراً تقوم بإزاحتها.

إن تسارع إنتاج المعرفة، وتقادمها وتلاشي قيمتها، تتطلَّب قيام مؤسسات وأساليب تنظيم وعمل تتسم بالسرعة والدينامية والقدرة على إقتناص الفرص من أجل سرعة تحويل هذه المعرفة المتجدِّدة إلى منتج معرفي قبل أن يصيبها التقادم. وهذا الأمر يدفع المستثمر إلى السعي لتحقيق أقصى عائد في أقصر وقت ممكن خشية ظهور منتج منافس قائم على معرفة أكثر تقدماً تبخس من قيمة سلعته. وهذا ما يدفع منتجي السلع المعرفية إلى المبالغة في تحديد أسعارها عند ظهورها للمرة الأولى على نحو لا يتناسب مع كلفة إنتاجها (فلنتذكر، مثلاً، كيف كانت مرتفعة أسعار أجهزة الكمبيوتر الفردية عند ظهورها أو أجهزة الهاتف النقال أو الكاميرات الرقمية وغيرها من السلع ذات الكثافة المعرفية قبل أن تنخفض لاحقاً).

ثانياً: مفهوم الملكية في ظل اقتصاد المعرفة

تتسم الملكية المعرفية بميزة خاصة لا بد من الإشارة إليها. ففي ظل الاقتصاد التقليدي عندما يبيع المرء شيئاً فإنه لا يعود يمتلكه، أي تحصل عملية انفصال بين المالك السابق وما كان ملكاً له قبل بيعه. وذلك لأن الأشياء تتسم بالملكية الحصرية. أما في ظل اقتصاد المعرفة فإن المرء عندما يبيع المنتج المعرفي، فإنه يظل عمليًا يمتلك المعرفة الكامنة فيه.

كما أن الذي يشتري المنتج المعرفي فإنه يمتلك عملياً المعرفة الكامنة فيه (بمعنى قدرته على استخدام نتاج هذه المعرفة والاستفادة منه حتى ولو كان غير قادر أو غير مؤهل لتجسيد هذه المعرفة في منتج جديد). لذا فإن المعرفة تتسم بالملكية التعددية غير المحدودة وغير الحصرية. وهذا ما يحول اقتصاد المعرفة إلى اقتصاد الوفرة، نتيجة لتقاسم المعرفة وتشاركها.

لقد كانت الملكية المادية، من أراض وعقارات وأصول مادية مختلفة وما تزال هي السائدة في الاقتصاد التقليدي. أما اليوم فقد صارت الملكية الفردية هي محور الاقتصاد القائم على المعرفة. على عكس الملكية المادية، ثمة، في ما يخص الملكية الفكرية، صعوبات كثيرة في تحديدها وتوثيقها ومن ثم حمايتها. وتعود الصعوبة الأساسية بالنسبة إلى منتجات صناعة المعلومات، التي تعتبر من أهم فروع اقتصاد المعرفة، إلى كون تكنولوجيا المعلومات قد وفَّرت إمكانات هائلة للنسخ والإرسال والتحويل والتحوير، خصوصاً عبر شبكة الإنترنت.

وتمثل حقوق النشر وبراءات الاختراع أهم أساليب حماية الملكية الفكرية. ويجري اليوم البحث عن أساليب مستحدثة لتلائم الطبيعة الخاصة بالمنتج المعرفي. وليس من قبيل الصدف أن تكون مسألة حماية الملكية الفكرية واحدة من أهم المهمات التي تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيقها وتعميمها. ويتمتَّع بحماية الملكية الفكرية اليوم نطاق واسع من الإنتاج الإبداعي والبرمجيات وقواعد البيانات والعلامات التجارية وما شابه. وقد أقرت منظمة التجارة العالمية إتفاقية "الجوانب التجارية الخاصة بالملكية الفكرية TRIPS"، وألحقتها باتفاقية تحدِّد أساليب فض المنازعات، وقد انطلقت هذه الاتفاقية من ميثاق "بيرن" الخاص بالملكية الفكرية. ولكن هذا لم يعد كافياً نتيجة التحدِّيات التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبصورة خاصة شبكة الإنترنت، اليوم، علماً أن الملكية الفكرية وسعي الدول المتقدمة لتكريس احتكارها للمعرفة ونتاجاتها،

يمكن أن تساهم في اتساع الهوة الرقمية والمعرفية بين العالم المتقدِّم وما يسمَّى العالم النامي.

ثالثاً: علاقة الطلب والعرض في اقتصاد المعرفة:

من المعروف أن الطلب هو الذي يحدِّد، عموماً، العرض في الاقتصاد التقليدي، حيث أن حاجات المجتمع كانت أكبر من قدراته الإنتاجية على إشباعها. أما في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة فإن العرض صار، إلى حدٍّ كبير، هو الذي ينشئ الطلب. وهذا يعني أن قدرات المجتمع الإنتاجية صارت أكبر من حاجاته. علماً أن العرض صار أكبر من حيث الكم وأفضل من حيث الجودة وأثرى من حيث التنوُّع، وذلك بفضل التكنولوجيا الفائقة التطوُّر (خصوصاً الرقمية والشبكية)، أي تم الانتقال من مرحلة الكم إلى مرحلة الجودة. ويتسم اقتصاد المعرفة بالعرض المعرفي الفائق، سواء من حيث المفاهيم أم من حيث التطبيقات، بما يفوق قدرة الأفراد والشركات وقطاعات الأعمال على الطلب. وبذلك يمكن القول بأن الاقتصاد لم يعد يهتم بمعالجة مسألة الندرة، بل صار يرتبط بمسألة الوفرة، إذ أن المعرفة بوصفها عنصراً جديداً من عناصر الإنتاج، وخلافاً لكل عناصر الإنتاج التقليدية، لا تواجه مشكلة النضوب لأنها تتسم بالنمو المستمر. فبينما تنضب الموارد الاقتصادية مع استهلاكها، فإن الموارد المعرفية تنمو كلما زاد معدل استهلاكها.

رابعاً: مفهوم الكلفة في اقتصاد المعرفة:

في اقتصاد المعرفة تكون التكلفة الثابتة لإنتاج النسخة الأولى من المنتج المعرفي عالية، ولكن التكلفة الحدية لإعادة إنتاج النسخ الإضافية تكون عادة منخفضة جداً أو أقرب إلى الصفر. وهذه السمة الجديدة تقلِّل من أهمية، إن لم تكن تلغي، مفهوم "الحجم الأمثل" للإنتاج. إذ أنه صار بالإمكان إنتاج أي حجم لاحق على النسخة الأولى من السلعة ذات الكثافة المعرفية مهما كان كبيراً، ونظرياً إلى ما لا نهاية بسبب تضاؤل كلفة الإنتاج إلى الحدود الدنيا. هذه الظاهرة، أي التكلفة الثابتة العالية المقترنة بتكلفة

حدية متدنية جداً، تحفز الميل إلى الاحتكار في الأسواق، وتدفع الشركات إلى تعزيز رأسمالها المعرفي لكي تتميَّز في السوق. وهذا ما يفسِّر تفرُّد عدد محدود من الشركات في ميدان المنتجات ذات الكثافة المعرفية، وحالات الاندماج والابتلاع المتزايدة. فضلاً عن ذلك، تدفع هذه الظاهرة الشركات إلى الإكتفاء ببيع النسخة الأولى من السلعة، ثم تعمد بعد ذلك إلى توزيع النسخ الإضافية مجاناً في حال اقترن ذلك مع خدمة يطلبها المستهلك. والمثال على ذلك لجوء عدد كبير من شركات الهاتف النقَّال في العالم إلى تقديم جهاز الهاتف مجاناً لمن يشتري خطاً.

وهكذا، فإن الأصول المعرفية لا تشبه الأصول المادية، لأنها لا تُستهلك عند استخدامها، وهي قابلة للاستنساخ بتكلفة حدية متضائلة تقترب من الصفر. فالاقتصاد ينقسم إلى قطاعات مختلفة، بعضها ينتج سلعاً مادية، كالأغذية والسيارات والملبوسات.. الخ، وهذه السلع تخضع لسلوك قانون تناقص العوائد المعروف، حيث أن العوائد تأخذ بالزيادة إلى مستوى معيَّن، يبدأ بعده تناقص العوائد. وثمة قطاعات أخرى تنتج سلعاً وخدمات ذات كثافة معلوماتية ومعرفية عالية. في هذه القطاعات تكون التكلفة الأولية (الاستثمارية والثابتة) لتطوير المعرفة الرقمية أو البرمجية عالية جداً، ولكن كلفة إنتاج النسخ الإضافية تكون منخفضة جداً. وهذا يؤدي إلى زيادة العوائد، حيث الربحية ترتفع بسرعة وبصورة مطَّردة مع زيادة الإنتاج. وبإمكاننا الحديث هنا عن قانون تزايد العوائد.

خامساً: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد اللاملموسات:

يشهد الاقتصاد المادي انكماشاً وتقلصاً. وإذا كان العصر الصناعي قد اتسم بتجميع الملكيات ورأس المال المادي، فإن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد اللاوزن واللاحجم، بل تتمثَّل أصوله الأساسية في الأصول المعرفية. لذا، يمكن القول أنه اقتصاد اللاملموسات القائم على رأس المال المعرفي بالدرجة الأولى. وتساهم كل من مواد البناء الخفيفة وبدائل المعادن والتوجُّه نحو التصغير والاستعاضة عن المحتوى المادي بالمعلومات

والدور المتزايد للخدمات، تساهم كلها في عملية تقليص الطبيعة المادية للمخرجات الاقتصادية. وقد بدأ التغيُّر في القيمة من الأصول الملموسة (المادية) إلى الأصول غير الملموسة (المجرَّدة) يظهر جليًّا في مختلف جوانب الاقتصاد العالمي. وتشير المعطيات إلى أن حوالى 90% من القيمة السوقية لرساميل بعض الشركات ذات الكثافة المعرفية العالية مثل مايكروسوفت وأميركا أون لاين وساب تتمثَّل في الموجودات المعنوية.

وتمثِّل شركة "مايكروسوفت" مثالاً نموذجياً على المنطق الجديد السائد في اقتصاد المعرفة، والذي يسعى إلى تخفيف وزن المؤسسة المادي وتعزيز قيمتها السوقية في المقابل. فهي تصرف معظم طاقتها على خلق أصول وموجودات غير ملموسة (معرفية). والقيمة السوقية لرأس مال شركة "مايكروسوفت" وميزانيتها تتباين مع مثيلاتها من الشركات الأكثر عراقة، كشركة IBM مثلاً. فقد كانت القيمة السوقية لرأس مال IBM في أواخر تسعينيات القرن المنصرم تقدر بحوالى 79 مليار دولار، في حين بلغت في شركة مايكروسوفت 85.5 ملياراً. ولكن في المقابل كانت شركة IBM تمتلك ما قيمته 16.6 مليار دولار كأصول مادية على هيئة مصانع ومعدات وأجهزة وأملاك، في حين أن الموجودات الثابتة في شركة مايكروسوفت لم تتجاوز 930 مليون دولار! ومع ذلك كان المستثمرون مستعدين لدفع قيمة أكبر مقابل سهم مايكروسوفت. ومن الواضح أن ما يجذب المستثمرين هو الموجودات والأصول غير الملموسة على شكل أفكار وتطبيقات معرفية وبرامج ومواهب وخبرات العاملين المعرفيين فيها. فالإبداع المعرفي هو عملياً الموجودات والأصول الوحيدة في هذه الشركة. إن المستقبل في ظل اقتصاد المعرفة هو للشركات "الرشيقة"، حيث تقاس القيمة بالأفكار بدلاً من الموجودات والأصول المادية (2).

سادساً: اقتصاد المعرفة هو اقتصاد السرعة:

لقد كان الاقتصاد التقليدي في العصر الصناعي هو اقتصاد الحركة البطيئة نسبياً، حيث كان يعتمد على القطار والسيارة والطائرة والبريد

التقليدي. أما الاقتصاد المبني على المعرفة فهو اقتصاد الحركة الفائقة السرعة، ويعتمد على الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال والمواصلات الحديثة. وتساعد هذه السرعة الفائقة على كسر حاجزي الزمان والمكان، وذلك نتيجة لتوظيف تقنيات الواقع الافتراضي والتعامل في الفضاء المعلوماتي. لقد أصبح من الممكن إنشاء شركات رشيقة وافتراضية، وكذلك أسواق افتراضية تستثمر خلالها معايير السرعة وتذلّل العقبات التقليدية، حيث تقوم التجارة والأعمال على مدار الساعة وفي كل أنحاء العالم. وتعتبر التجارة الإلكترونية واحدة من أبرز تجليَّات ظاهرة كسر حاجزي الزمان والمكان في الاقتصاد الجديد.
كانت تلك بعضًا من الخصائص والسمات التي يتسم بها الاقتصاد الجديد، إقتصاد المعرفة، والتي لا يتسع هذا البحث لتناولها كلها بالبحث والتحليل. وتنعكس هذه السمات على شكل تحوُّلات وتغيُّرات تطال جميع جوانب الحياة الاقتصادية (وغير الاقتصادية) سواء على المستوى المحلي أم على مستوى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية. وسوف نحاول التطرق إلى بعضها في المبحث الآتي.

المبحث الثالث: تحولات جوهرية في آلية عمل الاقتصاد الجديد (3)
تناولنا في المبحث الثاني أبرز خصائص الاقتصاد الجديد وسماته، إقتصاد المعرفة، بصفته حقبة جديدة نوعياً في مسار التطوُّر الاقتصادي. وأشرنا في معرض دراستنا إلى أن تلك السمات والخصائص تتجلَّى على شكل تحوُّلات وتغيُّرات تطال مختلف جوانب الحياة الاقتصادية وغير الاقتصادية المعاصرة، سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية. وسوف نحاول في هذا القسم من الدراسة الإضاءة بشيء من التفصيل على بعض أبرز التحولات المرتبطة بتلك الخصائص والسمات الناجمة عنها أو التي تفسرها.

1 – تحولات الملكية والأسواق

يشهد الاقتصاد الجديد تغيُّرات جذرية في الدور الذي تضطلع به الملكية، وكذلك في وجه السوق وآلية عملها، إذ من المعروف أن مفردتي "الملكية" و"السوق" أصبحتا مترادفتين في عصر الراسمالية. فقد تأسَّس النظام الرأسمالي على فكرة مقايضة الملكيات في الأسواق. ومع تطور هذا النظام غدت السوق القوة السائدة في حياة المجتمع الذي يتأثَّر سلباً أو إيجاباً بحالتها وتقلباتها، كما أنها (أي السوق) صارت معياراً لوضع المجتمع ولإمكانات تطوره. ولذا عُرف الاقتصاد الرأسمالي بأنه "اقتصاد السوق"، الذي تحكم "يد خفية" آلية عمله، على حد قول أبي الفكر الرأسمالي الكلاسيكي آدم سميث في حينه.

ولكن مع ظهور اقتصاد المعرفة وترسخه في البلدان الأكثر تطوراً بداية، أخذت تتكوَّن مجموعة من الوقائع الاقتصادية الجديدة التي لا من بد من أخذها في الحسبان عند دراسة خصائص هذا الاقتصاد الجديد وطبيعة عمله. فقد بدأت الأسواق في العصر الجديد تتراجع لصالح "الشبكات"، وأخذ ما يسمَّى النفاذ Access (أي إمكان الوصول إلى شيء ما) يحلُّ بصورة متزايدة مكان الملكية بمفهومها التقليدي المعروف. وصار المستهلكون وكذلك الشركات يتخلَّون عن الحقيقة الجوهرية للحياة الاقتصادية التي اتسم بها عصر الرأسمالية الصناعية، أي سوق مقايضة الملكيات بين المشترين والبائعين. ونحن، إذ نشير إلى هذا التحوُّل، فإننا لا نريد بذلك القول بأن الملكية بحد ذاتها ستختفي في عصر النفاذ، أي عصر اقتصاد المعرفة، بل على العكس ستبقى هذه الملكية موجودة، ولكنها لن تكون متاحة على نطاق واسع للمقايضة في الأسواق كما كانت في السابق. وبدلاً من ذلك، يحتفظ المزوِّدون (وهذا هو المصطلح الذي يعبر عن المالكين) في الاقتصاد الجديد بالملكية، ويعمدون إلى منح الآخرين حق استخدامها أو استئجارها، أو يفرضون رسوماً على الدخول إليها أو الاشتراك فيها أو العضوية فيها مقابل استخدامها لفترة معينة، قد تقصر أو تطول، ولكنها

تكون قصيرة في الغالب.
إن مقايضة الملكية بين البائعين والمشترين، وهي السمة الأساسية للعصر الصناعي، تفسح اليوم في المجال لعلاقة تبادل قصيرة الأجل في الغالب بين المزود أو الخادم (أي من يقدم السلعة أو الخدمة بصفتها مالكها) والعميل (أو المستخدم)، اللذين تربطهما علاقة "شبكية"، أي عبر الشبكات. وفي الوقت نفسه ستبقى الأسواق بمعناها التقليدي المعروف قائمة، ولكن الدور الذي تضطلع به في حياة المجتمع سيتضاءل باستمرار، فاسحاً الطريق أمام التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية التي تزول فيها الحدود تدريجًا بين التجارة الداخلية والخارجية.
ومن المرجَّح أن يتم في الاقتصاد الجديد، الذي يسميه البعض "اقتصاد الشبكات"، النفاذ (أي الوصول) إلى الملكية، المادية والفكرية على حد سواء، بواسطة الأعمال التجارية فضلاً عن المقايضة. غير أن ملكية رأس المال المادي، التي كانت محور نمط الاقتصاد الصناعي، تصبح أكثر فأكثر هامشية في النشاط الاقتصادي. وثمة ميل متزايد لدى الشركات للاستعاضة عن امتلاك رأس المال المادي باستئجاره. ومن جهة أخرى يعتبر رأس المال المعرفي (الفكري) القوة الرئيسة المحرِّكة للاقتصاد الجديد. وتعتبر الأفكار الجديدة والابتكارات – وليس السلع المادية – هي التي تعكس القيمة والقوة الحقيقية للشركة. فالثروة لم تعد تتجسَّد بما تملكه الشركة، بل وحتى الدولة، من سلع وخدمات، بقدر ما تتجسَّد بما تملكه من رأسمال معرفي. ويجدر بالإشارة هنا إلى أن رأس المال المعرفي هذا نادراً ما تتم مقايضته أو بيعه. بل أن من يملكه يتمسك به بقوة، مكتفياً بمنح الآخرين (أي العملاء أو الزبائن أو طالبي الخدمة) حق استخدامه أو الترخيص بالاستفادة منه لفترة معينة يتم الاتفاق عليها.
وتسير الأعمال التجارية اليوم بخطى حثيثة باتجاه التحول من الملكية إلى النفاذ، فتقوم الشركات بتصفية ممتلكاتها وتقليص مستودعاتها وتأجير معداتها، وتتعاقد مع الآخرين لتشغيل أعمالها، ساعية للتخلص من أنواع

الملكيات المادية شتى التي ترى أنها تعيق حركتها وتجمد رؤوس أموال كبيرة. فلم تعد هناك حاجة كبيرة بالنسبة إلى الشركات اليوم لامتلاك الكثير من الملكيات المادية. فهذا يشكل عائقاً كبيراً أمام التطلع لمواكبة متطلبات اقتصاد العصر الجديد الذي يتسم بسرعة التقدم والتحولات بوتيرة لا مثيل لها.

وبدلاً من مصطلحي "البائعين" و"المشترين"، صار الحديث يجري بصورة متزايدة اليوم عن "المزودين" و"المستخدمين". ففي اقتصاد المعرفة، بدأت صفقات السوق تتنحَّى لصالح التحالفات الاستراتيجية والمصادر المشتركة واتفاقيات تقاسم الأرباح. وثمة شركات عديدة اليوم لم تعد تبيع الأشياء بعضها لبعض، بل أنها تتجمَّع وتتقاسم مواردها الجماعية، الأمر الذي ينجم عنه شبكات مزودين ومستخدمين كبيرة الأحجام تتشارك في إدارة أعمالها (تتجسَّد هذه الظاهرة في حالات الاندماج والابتلاع التي تشهدها قطاعات عديدة). كل ذلك يؤدي إلى تركيز للقوة الاقتصادية في أيدي عدد محدود من الشركات العالمية الكبرى، التي يشمل نطاق عمل الواحدة منها مجالات النشاط الاقتصادي شتى. وفي اقتصاد المعرفة يمارس الكبار الذين يراكمون رأس المال المعرفي، السيطرة المتزايدة على الظروف والشروط التي يستطيع المستخدمون عن طريقها النفاذ (أي الوصول) إلى المعرفة المتجسِّدة في الابتكارات الحديثة والخبرات المهمة. وتشكِّل شركة "مايكروسوفت" أبرز مثال على هذا النوع من الشركات العملاقة المهيمنة على عالم البرمجيات وكل ما له علاقة بها.

ولا يعتمد النجاح التجاري في اقتصاد المعرفة على مقايضة السلع في الأسواق الفردية، بل يعتمد أكثر وبصورة متزايدة على إقامة علاقات تجارية طويلة الأمد. ومن الأمثلة على ذلك، العلاقة المتغيِّرة بين السلع والخدمات التي ترافقها. فبينما كان التركيز في معظم فترات العصر الصناعي يتم على بيع السلع وما يرافقها من ضمانات الخدمة المجانية للمنتج بوصفها حافزاً للمشتري، فإن العلاقة اليوم بين السلع والخدمات

المرافقة لها أصبحت معكوسة. فثمة عدد متزايد اليوم من الشركات التي تتيح منتجاتها مجاناً على أمل الدخول في علاقات الخدمة الطويلة الأمد مع العملاء، أي أن هذه الشركات تقدم منتجاتها بالمجان بهدف جذب العملاء، ثم تفرض عليهم رسوماً مقابل إدارتها لاستخدام هذه المنتجات وتطويرها وتقديم أي خدمات أخرى. فعندما طرحت شركة "موتورولا" هاتفها النقال "مايكرو –تاك" العام 1989 في الأسواق حدَّدت سعر التجزئة للجهاز الواحد بنحو 2500 دولار. وبعد خمس سنوات إنخفض سعر الجهاز نفسه إلى 100 دولار فقط. واليوم غالباً ما تقدم شركات الهواتف النقالة الجهاز مجاناً للمشتركين الجدد كإغراء لاستخدام خدمات اتصالاتها.

والملاحظ أن هذه الظاهرة، أي تقديم المنتجات بالمجان، تنتشر بصورة خاصة وتكتسب زخماً قوياً في صناعة المعلومات، أي القطاع الأكثر التصاقاً باقتصاد المعرفة، حيث تقوم شركات البرمجيات من أمثال "مايكروسوفت" و"نتسكيب" وغيرها بتقديم برامجها لاستعراض الشبكة بالمجان. وهي تستفيد من خاصية الاقتصاد الجديد التي أشرنا إليها في المبحث السابق، حيث تكون كلفة إنتاج أي برنامج إضافي وتوزيعه تقترب من الصفر. وفي الوقت نفسه إذا نجحت الشركة في إقناع ما يكفي من المستخدمين النهائيين بالانتقال إلى استخدام برامجها، فإنها تستطيع بيع تحديثاتها وتطويراتها وخدماتها للعملاء مقابل هامش من الربح.

ويعد تقديم البرامج المجانية استراتيجية فعَّالة لشركات تقنية المعلومات. وذلك لأنه كلما زاد عدد الناس الموصولين معاً عبر شبكة برنامج الشركة، كلما زادت الفوائد لكل واحد من المشتركين وأصبحت خدمات الشركة أكثر أهمية وأكبر قيمة. وتعرف هذه الظاهرة في صناعة تقنية المعلومات بإسم "تأثير الشبكة". فكلما كبرت الشبكة زادت الوصلات وأصبحت الشبكة أكثر أهمية وقيمة لأولئك الذين هم جزء منها.

2 – **الملكية وتضاؤل دورة حياة المنتج**:

من أبرز ميزات اقتصاد المعرفة أنه يحث على التسارع الكبير في الابتكارات التقنية. ونظراً إلى أن العمليات الإنتاجية والأجهزة والسلع والخدمات تتقادم بسرعة في البيئة ذات الوسط الإلكتروني، فإن الملكية الطويلة الأمد تصبح أقل قبولاً، فيما يصبح النفاذ القصير الأمد (أي الحصول على السلعة أو الخدمة لفترة قصيرة) خياراً أكثر تفصيلاً.

إن دورة حياة المنتَج (السلعة) تتضاءل باستمرار في كل الصناعات. فقد احتاجت شركة "كرايزلر" في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي إلى 54 شهراً و 3100 عامل لتطوير سيارة جديدة وصناعتها. وبعد سنوات قليلة، طوَّرت الشركة نموذجاً جديداً في غضون 33 شهراً وبجهود 700 عامل فقط. والعام 2000 كان بوسع قسم البحث والتطوير في الشركة أن ينتج سيارة جديدة في أقل من عامين. ويتوقَّع صانعو السيارات أنه خلال أقل من عقد من الزمن سوف يكونون قادرين على تصميم سيارة بحسب الطلب خالية من العيوب في غضون أيام قليلة.

وبالنسبة إلى المنتجات الإلكتروميكانيكية، كالطابعات والمفاتيح الكهربائية وأجهزة القيادة الفرعية الآلية، فقد جرت العادة أن تبقى في السوق طوال عقد من الزمن. أما الأجيال الحديثة منها فمتوسط فترة حياتها الآن يُراوح بين 3 و 5 سنوات قبل أن يتم طرح طرازات ونماذج جديدة منها في الأسواق. أما محطات العمل التي كانت تظل في الأسواق عقداً أو أكثر، فإن فترة حياتها الآن تقل عن سنتين.

ويبلغ متوسط دورة حياة المنتجات الاستهلاكية لشركات الإلكترونيات اليابانية اليوم نحو ثلاثة أشهر. والبقاء في صدارة المنافسة غالباً ما يعني أن تتنافس الشركة مع نفسها! فعلى سبيل المثال، تعمل شركة "إنتل" على تطوير ثلاثة أجيال من الرقاقات الحاسوبية في آن واحد. ففي الوقت الذي ما تزال فيه إحدى الرقاقات قيد الإنتاج والبيع في السوق، يتم تجهيز الجيل الثاني منها لإدخاله مرحلة الإنتاج، في حين يعكف قسم البحث

والتطوير على تصميم الجيل الثالث من الرقاقة نفسها. وتحذو شركات أخرى حذو شركة "إنتل"، فتعمل على تخفيض فترات تطوير منتجاتها وإنتاج أجيال جديدة منها وبوتيرة سريعة. فصار المرء لا يكاد يشتري، مثلاً، جهاز كمبيوتر من أحدث طراز حتى يصبح قديماً بالمقارنة مع جهاز أكثر حداثة بعد بضعة أشهر. والأمر نفسه ينطبق على أجهزة الهاتف النقَّال وعلى الكثير من السلع الإلكترونية.

وهكذا، صار بالإمكان القول "إن اقتصادات السرعة تحل مكان اقتصادات الحجم" في سوق المنافسة الجديدة. فنجاح الشركة في دخول السوق قبل غيرها يمكنها من تحديد الأسعار العالية والحصول على هوامش الربح، بل أن البقاء في صدارة المنافسة لأشهر قليلة فقط يعني الكثير جداً بالنسبة إلى الشركة، إنه بمنزلة الفارق بين النجاح والفشل. فكلما زادت سرعة طرح السلعة في السوق، طال عمر هذه السلعة. وعن طريق خفض فترة البحث والتطوير، تطيل الشركة فترة بقاء السلعة في السوق، الأمر الذي يسمح للشركة بأن تسترد استثمارها بسرعة وأن تحقق الربح الكافي قبل أن تصبح السلعة قديمة.

ولا شك في أن تضاؤل دورة حياة المنتج يقابله تناقص الاهتمام به من جهة المستهلك. فمع وجود الآلاف من المنتجات الجديدة المتدفقة إلى السوق بوتيرة متسارعة، من الطبيعي أن نتوقع تضاؤل اهتمام المستهلك أيضاً. إن الفترة بين الرغبة والرضى تتضاءل بسرعة مع تزايد توقعات المستهلك بقرب طرح مجموعة أكبر من المنتجات والخدمات. واليوم، لا يكاد يجد المستهلكون الوقت الكافي لتجربة تقنيات أو منتجات أو خدمات جديدة، قبل أن تصبح الأجيال الأكثر تطوراً منها متوافرة في السوق. وفي بيئة إنتاجية وتجارية فائقة السرعة مثل هذه، تبدو فكرة الملكية الصرفة بالمفهوم التقليدي في غير محلها. فما الحكمة من امتلاك سلعة ستصبح قديمة حتى قبل أن يتم دفع ثمنها بالكامل؟!! في مثل هذه الظروف يصبح النفاذ القصير الأمد إلى السلع والخدمات – على شكل استئجار وعقود

استخدام – بديلاً أكثر جاذبية من الشراء والامتلاك.
إن هذه الظاهرة، أي قصر وقت العملية الإنتاجية ودورة حياة السلعة فضلاً عن تزايد تكاليف البحث والتطوير والمتعلقة بالمنتجات التقنية الفائقة التطور والتعقيد وكذلك تكاليف التسويق الإضافية، تدفع بدورها إلى ما أشرنا إليه سابقاً، أي إلى تقارب الشركات واندماج بعضها أحياناً، بهدف المشاركة في المعلومات الإستراتيجية وتجميع الموارد والمشاركة في التكاليف بوصفها طريقة للبقاء متصدرة في السوق ولضمان مواجهة الخسائر المحتملة في الاقتصاد الجديد المتقلب والمتسارع الوتيرة. كل ذلك من أجل ضمان البقاء في حلبة المنافسة المحتدمة.

3 – **من الملكية إلى الاستئجار**:
من كل ما تقدم يمكن القول إنه في ظل اقتصاد المعرفة، من المرجَّح أن تصبح فكرة الملكية الخالصة خلال فترة ليست ببعيدة، بحكم خصوصيتها وطبيعتها المحافظة، فكرة قديمة بطيئة التكيُّف مع ثقافة السرعة الفائقة التي يتسم بها الاقتصاد الجديد. فسرعة الابتكار والتقدم المذهل في النشاط الاقتصادي، ودورات حياة المنتج المتزايدة القصر، يؤدي إلى تضاؤل معنى الامتلاك والحيازة والمراكمة. ولذا، ثمة ميل متزايد اليوم للانتقال من نظام الامتلاك القائم على فكرة الملكية بمفهومها التقليدي، إلى نظام النفاذ Access القائم على فكرة الاستخدام.
فثمة عدد كبير من الشركات التي تسعى اليوم لتجنب مراكمة رأس المال المادي. وذلك انطلاقاً من فكرة أن الملكية المادية الكبيرة الحجم تعيق حركة الشركة وقدرتها على التكيُّف مع متطلبات السوق العصرية وتقلباتها، وإمكان الانتقال بسلاسة من خط إنتاجي إلى آخر. وهي تتبع هذه السياسة تحت شعار:"استخدمه من دون أن تملكه".
وهكذا، فإن العديد من هذه الشركات لم يعد يهتم بشراء معدات وتجهيزات رأسمالية. بل يعمد بدلاً من ذلك إلى اقتراض رأس المال الذي يحتاجه

على شكل عقد إيجار، ويجري تسجيل بدل الإيجار على أنه نفقات قصيرة الأجل، أي تكلفة القيام بالأعمال التجارية. ويؤدي ذلك إلى تخفيض بند التكاليف الاستثمارية في المؤسسة. وعلى سبيل المثال، فإن ثلث مجمل الآلات والتجهيزات وأساطيل النقل والمواصلات، هي اليوم مؤجَّرة بدلاً من أن تكون مملوكة. وهذا يعني أنه من أصل ما قيمته 582.1 مليار دولار من الاستثمار في الأجهزة والمعدات في أواخر التسعينيات، كان ما يقارب 180 مليار دولار على شكل عقود تأجير محدودة الأجل. ومن البدهي أن تكون هذه الظاهرة قد ازدادت خلال السنوات الأخيرة.

ولا يكاد يخلو أي نوع من أنواع رأس المال التجاري من التأجير، بما في ذلك المعدات الصناعية والمكتبية، ومعدات النقل والمواصلات، والعقارات، وأدوات الآلات، والمنتجات الإلكترونية ومعدات الرقابة والسيطرة، ومعدات الإنشاء، والمصانع، والمساحات المكتبية، ومحلات البيع بالتجزئة، وسيارات الشحن والطائرات والناقلات والسيارات، وخطوط الأنابيب، وأجهزة الحاسوب والطابعات.. وحتى أبقار الحليب! وغالباً ما يكون المؤجر مسؤولاً عن الصيانة، وفي بعض الأحيان يتحمَّل مسؤولية إدارة الأجهزة والمعدات وكذلك المرافق. وعلى هذا النحو، تصبح شركة التأجير بمنزلة شركة لإدارة الأصول الثابتة، فضلاً عن كونها شركة تمويل.

4 – الاستعانة بمصادر خارجية:

يتلخَّص جوهر هذه المسألة في أن الشركات، في كل مجال وصناعة، صارت تسعى إلى تغيير موجوداتها التي لا تتعلَّق مباشرة بمهماتها ووظائفها الرئيسة، لا بل أن شركات كبرى تعمد إلى التخلي عن الإنتاج المباشر لسلعها الأساسية وتعهد بهذه المهمة لشركات أخرى تكون إما شركات عملاقة متخصِّصة بالإنتاج حسب الطلب، وإما شركات موزَّعة في بلدان أخرى كلفة الإنتاج فيها أدنى، بسبب انخفاض أجرة اليد العاملة مثلاً. وتكتفي في المقابل بتركيز جهودها على الجانب الإبداعي والتطويري

للسلعة، أيٍ على العمل ذي الكثافة المعرفية، متحوِّلة بذلك إلى ما يشبه العقل المفكر ومركز الخلق والإبداع في ما يتعلق بالسلعة أو مجموعة السلع التي يتمُّ إنتاجها من قبل الشركات المتعاقدة معها. ففي اقتصاد المعرفة أصبحت الاستعانة بمصادر خارجية أمراً بدَهياً وجزءًا أساسياً من استراتيجية الشركات الناجحة، كما أنها غدت حجر الأساس التنظيمي للاقتصاد الجديد.

والاستعانة بمصادر خارجية هي عبارة عن اتفاقية تعاقد مع طرف آخر لتنفيذ وظائف أو خدمات كانت تنفذ سابقاً داخل الشركة نفسها. وبمعنى آخر، إن الاستعانة بمصادر خارجية تعني الاستعاضة عن الملكية الداخلية للعمليات ورأس المال المادي باللجوء إلى موارد وعمليات مطلوبة من شركات أخرى.

لقد بات عددٌ متزايدٌ من الشركات يلجأ إلى مصادر خارجية في مجال الصيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر، وفي التدريب، وتطوير التطبيقات، والاستشارة، وكذلك للقيام بالعديد من العمليات، بما في ذلك فرز البريد والطباعة وإدارة التسجيلات والتزويد والأنظمة الإدارية. كما يجري تكليف شركات تسويق متخصِّصة بمهمات إدارة التسويق. وفي مجال النقل والمواصلات تترَك إدارة أسطول النقل وصيانته وعملياته لمتعاقدين خارجيين. وبذلك تتخلَّى الشركات تدريجًا عن قسم كبير من موجوداتها المادية ووظائفها، وتجعل هياكلها التنظيمية أكثر رشاقة ومرونة.

وتتجلَّى هذه الظاهرة بصورة خاصة في مجال التصنيع. فبعدما كانت قيمة الشركة تقاس بما تملكه من رأس مال مادي، بدأت قواعد اللعبة الرأسمالية تتغيَّر بصورة جذرية. فخلال فترة وجيزة بدأت الشركات الكبرى في قطاع التصنيع تتحوَّل إلى مراكز تصميم ودور توزيع، متخلية عن المصنع والممتلكات، وتاركة عملية التصنيع نفسها إلى شركات أخرى متعاقدة. والشركات المتعاقدة الجديدة، أي التي تقوم بوظائف التصنيع بدلاً من الشركات الأساسية، تكون في حالات معينة شركات تصنيع

خارجية عملاقة تشغل المصانع وتدير شبكات الإمداد والتزويد في مختلف أنحاء العالم. وفي حالات أخرى تقوم بمهمات التصنيع شركات صغيرة متفرِّقة في عدد من البلدان النامية حيث كلفة الإنتاج متدنية.

ومن أبرز الأمثلة على شركات التصنيع حسب الطلب المتعاقدة العملاقة شركة INGRAM الأميركية، ومقرها كاليفورنيا. وهي إحدى شركات المصادر الخارجية التي تنتج كميات من أجهزة الكمبيوتر حسب الطلب، والتي تحمل ماركات شركات مثل "أي بي أم" و "كومباك". وقد كان من الصعب من قبل مجرد تصور قيام مصنع واحد بتصنيع منتجات لشركات متنافسة على خط التجميع نفسه. أما اليوم فقد صار هذا الأمر شائعاً.

وتعتبر شركة "إنغرام" شركات خدمات متكاملة، فهي تقوم بالتصنيع، وكذلك بالتوزيع، بموجب عقود مع شركات البيع والتجزئة، مباشرة إلى المستهلك النهائي، كما ترسل قائمة الحساب إلى الزبائن وترد على استفساراتهم باسم العملاء... الخ.

وتبين هذه الظاهرة أن ما يباع ويشترى في اقتصاد المعرفة هو الأفكار والابتكارات، فهي الأساس الذي يبنى عليه التطور والنجاح، أما التجسيد المادي لهذه الأفكار والابتكارات فيصبح أمراً ثانوياً على نحو متزايد في العملية الاقتصادية.

ربما تعد شركة NIKE من الأمثلة البارزة على التحول الجذري في طريقة عمل الشركات العصرية في الاقتصاد الجديد. وهي عبارة عن شركة افتراضية بكل أهدافها ومقاصدها. وفي حين يعتقد الناس أن الشركة تصنع الألبسة والأحذية الرياضية، فإنها في الواقع عبارة عن مركز للأبحاث والتصميم، لديه صيغة تسويق وآلية توزيع متطورتان. وعلى الرغم من أنها شركة عالمية في مجال تصنيع الأحذية الرياضية، فإنها لا تملك مصانع ولا آلات ولا أجهزة ومعدات ولا عقارات يمكن التحدث عنها. وبدلاً من إنفاق مبالغ طائلة على امتلاك رأس المال المادي، عملت هذه الشركة على إنشاء شبكة واسعة من المزودين – أطلقت عليهم إسم "شركاء في الإنتاج" – في جنوب

شرق آسيا يقومون بإنتاج مئات التصميمات للأحذية والملابس الرياضية التي تعدها الشركة في مركزها الرئيس. كما أن الشركة تستعين بالعديد من المصادر الخارجية للقيام بعملياتها التسويقية الإعلانية.

وبالفعل، يُعزى نجاح الشركة في التسعينيات من القرن الماضي إلى حد بعيد إلى حملاتها الإعلانية الناجحة التي قامت بها لحسابها شركة "وايدن آند كينيدي"، وهي شركة إعلانات ساعدت على جعل "نايكي" الحذاء الأكثر طلباً في العالم.

وهكذا، فإن شركة "نايكي" تبيع الأفكار والإبداعات، وهي تتعاقد مع مصنِّعين مجهولين في جنوب شرق آسيا لإنتاج الأشكال المادية لأفكارها وابتكاراتها. وهذا النوع الجديد من أسلوب الشركة في إنجاز الأعمال التصنيعية والتجارية، مع الاعتماد على منتجين مجهولين لإنتاج المنتجات المادية يمكن أن ينجم عنه استغلال كبير للعمال الذين يعملون في ظروف عمل غير إنسانية وبأجور متدنية، مع استغلال لعمل النساء والأطفال.

إن التغيُّر الجذري من الملكية إلى تأجير رأس المال المادي والاستعانة بمصادر خارجية يؤدي إلى الميزة الجديدة للاقتصاد المبني على المعرفة التي سبق وأشرنا إليها، والتي تجعل منه بالدرجة الأولى اقتصاد اللاملموسات، وتؤدي إلى ظهور ما أسميناه "الشركات الرشيقة" وتقدمها، أي المتخفِّفة إلى حدٍّ كبير من الأصول والموجودات المادية، وذكرنا كمثال بارز عليها شركتي "مايكروسوفت" و"نايكي". إن هذا التغيُّر في القيمة من الأصول الملموسة (المادية) إلى الأصول غير الملموسة، أي من رأس المال المادي إلى رأس المال المعرفي، يظهر اليوم في مختلف جوانب الاقتصاد العالمي. فالملكية المادية تصبح أقل أهمية وقيمة، أما الملكية الفكرية والمعرفية فتعتبر الذهب الأثيري الجديد.

الهوامش:

1) إعتمدنا في مقاربتنا لخصائص اقتصاد المعرفة بصورة أساسية على المراجع الأتية:

• بيتر دراكر، "**مجتمع ما بعد الرأسمالية**"، ترجمة صلاح بن معاذ المعيوف، مركز البحوث في معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2001، ص ص. 316 – 330

• تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003، "**نحو إقامة مجتمع المعرفة**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، عمان 2003 ص ص. 36 – 48.

• د. نبيل علي و د. نادية حجازي، "**الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة**"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 318، الكويت 2005، ص ص. 400 – 412.

• د. نجم عبود نجم، "**إدارة المعرفة، المفاهيم والإستراتيجيات والعمليات**"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص ص. 163 – 224.

2) أنظر:

• جيرمي ريفكين ريفكين، "**عصر الفرص...**"، مصدر سابق، ص ص. 72 – 73.

• مجموعة من الباحثين، "**تنمية الموارد البشرية في اقتصاد مبني على المعرفة**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2004، ص ص. 200 – 201.

3) إعتمدنا في معالجة التحولات الجوهرية في آلية علم الاقتصاد الجديد على المراجع الآتية:

• بيتر دراكر، "**مجتمع ما بعد الرأسمالية...**" مصدر سبق ذكره.

• جيرمي ريفكين، "**عصر الفرص، الثقافة الجديدة للرأسمالية حيث الحياة تجربة جديدة**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي 2003، ص ص. 25 – 103.

• كينيشي أوهمي، "**الاقتصاد العالمي، المرحلة التالية؟ تحديات وفرص في عالم بلا حدود**"، الدار العربية للعلوم، بيروت 2006، ص ص. 40 – 47 وص ص. 165 – 171.

• د. نبيل علي، "**الفجوة الرقمية...**"، مصدر سبق ذكره

بيضاء

القوة وأثرها في الأحلاف الدولية وصراعاتها

د.خليل حسين *

من المسلمات ارتباط النظام الدولي بشكل أو بآخر بموازين القوى التي تنشأ عبر التحالفات بين الدول أو المنظمات أو غيرها، وأساس هذه الموازين هي القوة، فما هي أنواعها وطبيعتها وكيفية تأثيراتها ومداها، وانعكاساتها في نشوء الأحلاف الدولية وصراعاتها.

أولاً – ماهية القوة

ليس ثمة خلافات جوهرية، أو ذات شأن، في تعريف القوة أو تحديد المقصود منها. فمعظم التعاريف يقرِّر أن القوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، أو التحكّم في سلوكهم تجاه قضية معيَّنة. ونظرًا إلى أن هذه التعاريف قد حصرت نطاقها بعملية التأثير، فإن المهتمين بالعلاقات الدولية وشؤونها قدّموا تعاريف أكثر وضوحًا نظرًا إلى ربط القوة بعلاقات الدول، وهو الأساس في تطبيقات القوة وآثارها العملية. وبصورة رمزية، فإن القوة هي قدرة (أ) على دفع (ب) إلى أن يفعل (س)، أو لا يفعل (ص)، بمعنى أن تسمح (أي العلاقة) بقيام إحدى الحكومات بحمل حكومة دولة ما على أن تتبع سلوكاً معينًا لم تقم باختياره بمحض إرادتها،

* أستاذ القانون والعلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية

كأن تجعلها تقدم على القيام بأعمال لا ترغب في القيام بها، أو تمنعها من القيام بأفعال ترغب في القيام بها. وتتمثَّل إحدى مشكلات هذا التعريف، في معظم الحالات، في أن يتمَّ التأكد من احتمالات قيام الطرف الثاني بالفعل (س) أو عدم قيامه بالفعل (ص)، إذا لم تكن تأثيرات قوة الطرف الأول قائمة[1].

ومهما يكن من أمر التباين فإن أي أساس لتعريف القوة يستند إلى العلاقة السلوكية التي تجبر طرفاً على الانصياع لرغبة الطرف الآخر في الاتجاهات والخيارات التي تحقق رغباته، أو تتوافق معها، وذلك في فترة محدَّدة أو ممتدَّة في مجال معيَّن أو عدَّة مجالات. وبذلك يمكن الإشارة إلى عدة عناصر للقوة أبرزها[2]:

أ – تعتبر القوة، بشكل عام، وسيلة لتحقيق غاية معينة بذاتها، ولذلك من الصعب تصوّر أن دولة ما تنفق الأموال والطاقات لامتلاك القوة لمجرد امتلاكها أو لاستعراض قوتها في مواجهة الآخرين[3]. إلا أن المشكلة تكمن في أن القوة قد تكون هدفاً في حدِّ ذاتها، حسبما اتجهت المدرسة الواقعية كما في كتابات هانز مورغانثو التي أكَّدت أن القوة في حدِّ ذاتها قد تمثل قيمة مرغوبًا فيها[4].

ب – ليست القوة فعلاً ساكنًا إنما علاقة بين طرفين يتم في إطارها تفاعل وسائل تأثير وأساليبه في الإرادات والسلوك Actor، فترة من الزمن تشكِّل في التحليل النهائي إما حوارًا أو صدام إرادات، تتحدَّد بناء عليه ملامح نمط العلاقة القائمة بين الطرفين. وقد تتخذ هذه العلاقة شكل

1 – فعلى سبيل المثل يشير بعض الدراسات إلى أن اليابان لم تستسلم للولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية لأنها ضربت بالقنابل الذرية، فربما عجَّل هذا بحدوث ذلك ليس إلا، إذ أن اليابان كانت قد أنهكت، كما كانت حكومتها قد بدأت تبحث عن طريقة للاستسلام. لذا ظهر تعريف شهير يقرر أن القوة = قدرة (أ) على دفع (ب) للقيام بالعمل (س) ـ احتمال قيام (ب) بالعمل (س) بغض النظر عما فعله (أ).

See Yukiko Tanaka (Author) Toshiyuki Tanaka (Author) ,**"Japanese War Crimes in World War II"**, West view Press, (1998), 6th ch.

2 - For more details see, Ralph E. Tarter, "**Principles of Solid - State Power**", SAMS (1985), pp 23-24.

3– عندما تقوم الحكومات بتنظيم استعراضات عسكرية لقواتها المسلَّحة وأسلحتها في عواصمها، يكون الهدف هو اكتساب مكانة سياسية دولية – إقليمية معينة أو تأكيدها، أو رفع الحالة المعنوية لشعوبها إن لم يكن تدعيم الردع، أو إرسال رسائل في اتجاه أو آخر.

4 - Hans Morgenthau, "**Power Politics**", The University of Chicago Press, (1946), p 81.

الإيصال الصريح الذي تُستخدَم فيه أدوات القوة وأساليبها بوضوح، كما قد تتخذ أشكالاً إيحائية تتحرَّك عبرها رسائل مختلفة. إلا أنه ينبغي التنبّه إلى أن التأثير لا يسير دائمًا في اتجاه واحد طوال الوقت، فقد تكون دولة ما هي الطرف الفاعل Actor، وقد تكون الدولة الأخرى هي الهدف Target أو العكس، فمهما بلغت قوة أحد الطرفين فإنه معرَّض لردود أفعال، ومهما بلغ ضعف الطرف الآخر تكون لديه قدرة على القيام ببعض الأفعال المؤثرة. كما أن علاقات القوة قد لا تكون ثنائية في كثير من الحالات، فمعظم أنماط التفاعلات الدولية في العصر الحديث متعدِّد الأطراف على نحو يفرز أنماط تأثير شديدة التعقيد، وحتى في إطار بعض أشكال علاقات القوة التي يكون من الواضح أنها ثنائية، ربما يكون ثمة طرف ثالث يتدخَّل بشكل مؤثر.

ج – ليست القوة قيمة مطلقة بل تعتبر نسبية، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف أو أطراف أخرى. وتلك المقارنة هي التي تحدِّد موقعه في هيكل القوة على المستوى الإقليمي أو الدولي[5]. فالفكرة العامة هي أن الدولة تكون قوية بمدى قدرتها على التأثير في سلوك الآخرين بأكثر مما يؤثِّر به الآخرون في سلوكها. إلا إن الأمر لا يبدو بهذه البساطة كذلك، فنسبية القوة لها تعقيداتها هي الأخرى بفعل التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة[6].

د – تتسم نماذج تأثير القوة بالتعقيد، فالقوة عملية Process تتضمَّن أكثر من مجرَّد قدرة دولة ما على التأثير في سلوك دولة أخرى في حالة محدَّدة، إذ أن عملية التأثير لا تتوقَّف عند رد فعل الدولة على الفعل الموجَّه إليها من الدولة الأولى، بخاصة وأن ردَّ الفعل قد يكون القبول ما يتطلَّب من الدولة المؤثِّرة فعلاً تعاونيًا ما لتدعيم الاتجاه الذي اتخذته الدولة

5– الهند قد تكون قوية عسكريًا بالنسبة إلى باكستان، لكن الصين قد تكون أقوى منها، والأخيرة أقل قوة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية وهكذا.

6– مثلاً تعتبر اليابان قوية اقتصاديًا مقارنة بروسيا الاتحادية إلا أنها لا تقارن بها عسكريًا. كما أن مسألة امتلاك الأسلحة النووية قد أدت إلى انقلابات غامضة في مفاهيم القوة. إضافة إلى ذلك، فقد تحوَّلت عناصر القوة تدريجًا نحو القدرات المعرفية والتكنولوجية التي يصعب قياسها بعيداً عن تطبيقاتها، أو إدراك ما تتضمَّنه سياسيًا. وكذلك بات وجود انقسامات عالمية حادة، إستنادًا إلى معايير قياسية، يتيح وصف مجموعات من الدول بأنها متقدِّمة وأخرى متخلِّفة، من دون حاجة إلى إجراء مقارنات مركَّبة. لكن تبقى أهمية نسبية القوة في أنها تحدِّد ما هو متاح للتحقيق من جانب كل دولة إزاء الدول الأخرى.

المتأثِّرة، أو قد يكون عدم القبول ما يُضطرُّ الدولة المؤثرة إلى رد فعل مضاد، وبالتالي ثمة سلسلة من الأفعال وردود الأفعال التالية التي يمتزج فيها الفعل برد الفعل بحيث يصبح كل طرف فاعلاً وهدفًا في الوقت نفسه[7].

هـ – لكل عملية تأثير محدِّدات خاصة بها تتفاعل الأفعال وردود الأفعال المتصلة بها في مجال أو نطاق معيَّن، ووفقًا لقواعد لعبة معيَّنة تتحكَّم بكل عملية. فوصف دولة ما في سياق تلك النقطة بأنها قوية، لا يعني أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في جميع المجالات، وفي كل القضايا، أي أنها قادرة على هزيمتهم عسكريًا ومنحهم ماليًا والسيطرة عليهم ثقافيًا واختراقهم سياسيًا، فكوريا الشمالية مثلاً يمكنها أن تؤثر في سلوك كوريا الجنوبية بتهديدها عسكريًا، لكن ليس لديها ما تؤثر به إقتصاديًا أو ثقافيًا من الناحية العملية. كما أن حيازة دولة ما عنصر قوة محددًا لا يعني أنها قادرة على استخدامه في التأثير على كل أنماط السلوك المحيطة بها، بما في ذلك سلوكيات ترتبط بالهدف الواسع من امتلاك هذا العنصر ذاته[8]. إلا أن الأمر الأساسي المرتبط بمفهوم القوة هو أن تأثير أي دولة في توجُّهات الدول الأخرى أو سلوكها، لا يحقق أي نتائج ذات أهمية إلا إذا استندت على إمكانات مادية ومعنوية مختلفة، عبر تعبئة عناصر معينة منها كأدوات للتأثير إما بالإقناع أو الإغراء أو التهديد أو المعاقبة، في مواجهة الأطراف المستهدف التأثير فيها.

ومهما يكن من أمر، فقد وصلت أهمية توافر الإمكانات كعنصر من عناصر مفهوم القوة إلى حد تبلور تيَّار بين محلِّلي القوة يطرح تعريفًا آخر لها لا يستند إلى كونها عملية تأثير في الإيرادات،

7– مثال على ذلك، انتفاضة الأقصى التي انفجرت العام 2000، حين أقدم رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون على دخول المسجد الأقصى، فرد الفلسطينيون على ذلك باحتجاج عنيف، لترد القوات الإسرائيلية بارتكاب مجازر ما أدى إلى تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، وأعقبته عمليات انتقام إسرائيلية، فردود أفعال فلسطينية، لتستمر العملية في طريقها مكتسبة عناصر قوة ذاتية بدت متحكمة في سلوك الطرفين.

8– إن امتلاك إسرائيل سلاحًا نوويًا يكسبها حصانةً إزاء تهديدات الدول العربية لوجودها، لكن هذا السلاح لا يمكنه ردع الاستخدامات المنخفضة الشدة للقوة المسلحة ضدها، بما في ذلك الحروب المحدودة كما حدث في حرب تشرين 1973، وكذلك في عدوانها على لبنان وبخاصة العام 2006 والتي هزمت فيها إسرائيل بمواجهة المقاومة اللبنانية. ولا تستطيع دولة ـ بما في ذلك الولايات المتحدة المسيطرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ـ أن تخوض عمليات ممارسة تأثير في كل اتجاه، على كل المستويات، في وقت واحد، من دون أن تخاطر بالتورّط في المشكلات، أو فقدان الهيبة أو الصدقية، ثم تدهور القوة. راجع: خليل حسين، **العدوان الإسرائيلي على لبنان: الخلفيات والأبعاد**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

وإنما رمزًا لامتلاك القدرات[9]، فمن يمتلك عناصر قوة (موارد ـ قدرات) معيَّنة يصبح قويًا، ومن لا يمتلكها يُعدُّ ضعيفًا، على نمط ما هو متصوَّر في التفكير العام بشأن القوة، خصوصًا وأن الإمكانات يمكن رؤيتها أو لمسها أو قياسها، بخلاف التأثيرات التي تصعب الإحاطة بأبعادها المختلفة. وعلى الرغم من أن التعريفات القائمة على امتلاك القدرات لم تصبح تعريفات سائدة، باعتبارها لا تقدم تفسيرات كافية لظاهر القوة، كما أنها تطرح إشكاليات أكثر تعقيدًا مما تطرحه التعريفات المتداولة بشأن فكرة التأثير، إلا أن أي تعريف للقوة لا يتجاوز مطلقًا مسألة أن أحد عناصرها الأساسية القليلة ـ التي تُضاف إلى الأفعال وردود الأفعال ـ هو امتلاك القدرات التي تجعل محاولة التأثير ممكنة أو فعَّالة[10].

ثانيًا – عناصر القوة

تكمن أهمية القوة في قدرتها على التأثير، وتستند القوة بشكل عام على امتلاك الدولة لعناصر أساسية متعلِّقة بالخصائص والموارد والقدرات والمؤسسات التي تشكِّل بمجموعها قدرات الدولة الحيوية التي تمكِّنها من فرض خياراتها على الآخرين وفقًا للوجهة التي تخدم مصالحها. وتظهر هذه العناصر بأشكال متعدِّدة ومتنوِّعة كالمساحة الجغرافية، وعدد السكان، والموارد الطبيعية، والقدرات الاقتصادية، والقوة العسكرية، والبنية التكنولوجية، والفعاليات الثقافية، والمؤسسات السياسية، والحالة المعنوية للشعب وغيرها. و على الرغم من تداخل هذه العناصر وتشابكها لتشكِّل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة فإن العبرة تكمن أولاً وأخيرًا في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية عند تعرُّض الدولة لأي ضغوط خارجية. واستنادًا إلى ذلك تتم عملية تقييم القوة ومدى تأثيرها. فمصادر القوة، وهي العناصر التي تمثل الموارد العامة التي يمكن

9- Randall Schweller; "**The Progressiveness of Neoclassical Realism**", pp. 311-347 in Colin Elman and Miriam Fendius Elman eds., Progress in International Relations Theory, Cambridge, Mass, MIT Press,(2003).
10- C. Mac Millan, "**Strategy Formulation: political concepts**", St Paul, MN, West Publishing; (1978) 2nd ch.

أن تستخدمها الدولة على المدى الطويل لامتلاك قدرات معينة أو تطويرها، تُستخدم في عمليات التأثير، كالموقع الجغرافي، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، والقاعدة الصناعية، والإمكانات العلمية ـ التكنولوجية، والقيم الثقافية. فالسكان مثلاً لا يستخدمون مباشرة في الحروب، وإنما العناصر المنظَّمون القادرون على حمل السلاح منهم، والذين يسمَّون عادة جيشًا. وتمثِّل هذه المصادر عمومًا أسس قوة الدولة. أما قدرات القوة، وهي عناصر القوة التي تمثل قدرات محدَّدة، فيمكن أن تستخدمها الدولة مباشرة في عملية ممارسة التأثير في المدى القصير كالقوات المسلَّحة، والاحتياطيات النقدية، والأدوات الدبلوماسية، وأجهزة الاستخبارات. فالجيوش عادة ما تكون في وضع استعداد لاستخدام القوة المسلحة في أي وقت تتعرَّض فيه الدول للتهديد. وتمثِّل هذه القدرات أدوات قوة الدولة. وعلى الرغم من أن القاعدة في احتساب حجم القوة وتأثيرها يرتكز على هذه العناصر إلا إن هناك العديد من الاستثناءات لها، أبرزها:

أ- على الرغم من الدور الحيوي الذي تضطلع به القدرات المحدَّدة (العسكرية، المالية ..) في تشكيل موقع الدولة على خريطة النظام الدولي، إلا أن عدم استناد تلك القدرات إلى موارد كبيرة يحدُّ من تأثيراتها على هذا المستوى. فتصنيف دول العالم قوى عظمى، وقوى كبرى، ودولاً متوسطة القوة (قوى إقليمية كبيرة)، ودولاً صغيرة، يرتكز عادة على أسس القوة ذات الطبيعة الثابتة نسبيًا[11].

ب- إن الكمية والكيفية المتعلِّقتين بعناصر القوة المتوافرة لمطلق دولة هما اللتان تحدِّدان طبيعة القدرات ونوعيتها والتي يمكن امتلاكها والتصرف بها في نطاق العلاقات الدولية. فالدول التي تمتلك موارد متواضعة لا تستطيع التأثير في مجرى العلاقات الدولية أو تغيير موازين

11- مثال على ذلك أن انهيار عناصر قوة الإتحاد السوفياتي نقل الدولة الوريثة (روسيا الاتحادية) من مصاف القوى العظمى إلى مواقع الدول الكبرى على الرغم من امتلاكها قوة عسكرية تعادل القوة العسكرية الأميركية. كما أن امتلاك كل من الهند وباكستان أسلحة نووية لم يحوِّلهما من دول متوسطة القوة إلى قوى كبرى. كما أن حيازة بعض دول جنوب شرق آسيا، أو الخليج العربي، قدرات اقتصادية أو مالية كبيرة لم يؤدِّ إلى تعديل أوضاعها في هيكل القوة العالمي. راجع: خليل حسين، "**الكومنولث الروسي مشروع اتحاد أم انحلال**"، مجلة قضايا دولية، مركز دراسات السياسة الخارجية، بيروت، العدد الأول، 1992، ص39 وما يليها.

القوى في النظام الدولي؛ فعلى سبيل المثال لو تمكَّنت سري لانكا أو موريتانيا من إقامة برامج مساعدات مالية لدول أخرى أو إنتاج مواد إعلامية كبيرة موجَّهة للخارج، أو إنتاج أسلحة نووية، لن يكون بمستطاعها التأثير بشكل فاعل في التفاعلات الدولية، بينما يبدو الأمر مغايرًا بالنسبة إلى دول أخرى كفرنسا وبريطانيا، فامتلاك الإمكانات الكبيرة يتيح لهذه الدول بناء جيوش قوية، وقواعد عسكرية خارج أراضيها، وامتلاك وسائل إعلام وبرامج معونات خارجية ذات تأثير فاعل، وإن كان توافر الموارد لا يتيح بشكل تلقائي امتلاك القدرات، فالعلاقة هنا غير مباشرة، لكنها واضحة ومؤثرة.

ج – إن تأثيرات عناصر القوة بين أي طرفين يمكن أن تكون حاسمة في المدى البعيد. فقد تمكَّنت ألمانيا العام 1942 من إلحاق الهزيمة بالجيش السوفياتي، وأيضًا من التوغُّل عميقاً في الأراضي السوفياتية. بيد أن عدة أمور قلبت موازين القوى من جديد، فنتيجة الطبيعة المناخية الشديدة البرودة واتساع الأراضي التي توغَّلت فيها القوات الألمانية، ونتيجة المقاومة العنيفة، إضطرت ألمانيا إلى الانسحاب. كما أن تمكن اليابان العام 1941 من تدمير الأسطول الأميركي في بيرل هاربور وسيطرتها على المحيط الهادئ لم يمكِّنْها من الاستمرار طويلاً في هذا الوضع إذ أعادت الولايات المتحدة بناء قوتها من جديد لتعاود اجتياح القوات اليابانية في آسيا ـ الهادئ، وهزيمة اليابان واحتلالها العام 1945[12].

إن حصر عناصر القوة أو تحديدها لأي دولة يبدو أمرًا معقَّدًا ومستحيلاً في الوقت نفسه، فقوة الدولة هي مجموع العناصر الأساسية وما يتفرَّع عنها، الأرض والشعب والمؤسسات، وهي العناصر التي تحدِّد حجم الدولة وتأثيراتها في النظام الدولي[13].

12– يمكن لبعض موارد القوة أن تُستخدم مباشرة في التأثير على سلوك الأطراف الأخرى كقدرات قوة، ومثال على ذلك هو استخدام الدول العربية للبترول كسلاح يحظِّر تصديره إلى الدول الداعمة لإسرائيل خلال حرب 1973 في ظل ملامح معيَّنة لأسواق البترول ومصادر الطاقة خلال السبعينيات من القرن الماضي، كما أن الدول يمكن أن تستخدم إمكاناتها المالية مباشرة في منح المساعدات الاقتصادية للدول الأخرى، فبعض الموارد الاقتصادية – المالية يمثل أسس قوة وأدوات قوة في الوقت نفسه. حول النفط واستخداماته السياسية راجع: إيان رتليدج، "**العطش إلى النفط**"، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص ص 21 – 23.

13– لمزيد من التفاصيل حول ذلك، راجع: عبد الله عطوي، "**الدولة والمشكلات الدولية دراسة في الجغرافية السياسية**"، مؤسسة عز الدين، دون تاريخ، ص ص 132 – 135.

1 – الأرض

يتمثَّل هذا الجانب بالعامل الجغرافي ومميزاته، وقد استند إليه الكثيرون في الماضي، ويرتكز هذا العامل على العديد من العناصر، أبرزها:

أ – الموقع الجغرافي: فثمة دول تحتل مواقع استراتيجية متميِّزة على خريطة العالم مثل بنما وتركيا واليمن ومصر، بينما تقع دول أخرى في مناطق معزولة كأيسلندا، أو داخلية كتشاد. ووفقًا للمقولات السائدة تمثِّل مواقع الدول عنصر قوة أساسي في تقييم وزنها، بخاصة إذا كانت تسيطر على ممرات مائية دولية رئيسة كقناة السويس، أو باب المندب، أو الدردنيل. ويرتبط بذلك أيضًا موقع الدولة بالنسبة إلى البحار والمحيطات، والذي يحدِّد طول سواحلها ومنافذها البحرية التي تتيح لها انفتاحاًعلى العالم وثروات بحرية إضافية، وكذلك موقعها على خطوط الطول والعرض الذي يؤثر على مناخ الدولة الذي سادت بشأنه نظرية مثيرة في الماضي تربط بين المناخ الحار والتخلُّف، وبين المناخ البارد والتقدم، إضافة إلى ذلك شكل حدود الدولة وطبيعتها، وعدد الدول المجاورة لها وخصائصها، وهو عنصر يؤثر بشكل كبير في سياساتها وأمنها.

ب – ثمة دول تتمتَّع بمساحات شاسعة كروسيا وكندا والولايات المتحدة والبرازيل، ودول أخرى صغيرة كالبحرين وقطر وبلجيكا وفيجي وبروناي، وهناك اعتقاد شائع بأن ثمة علاقة قوية بين المساحة والقوة، فكلما اتسعت المساحة ثمة إمكان لاستيعاب أعداد أكبر من السكان، إضافة إلى إمكان زيادة احتمال وجود الموارد الاقتصادية الطبيعية. وعلى الرغم من صحته له استثناءات واضحة وكثيرة، فمساحة الأرض بالنسبة إلى كندا عامل سلبي مقارنة بالامتداد الجغرافي نحو القطب الشمالي وبرودته القارصة، وعلى الرغم من صغر الكويت ففيها إمكانات نفطية هائلة. كما أن شكل الدولة من حيث التضاريس الطبيعية (جبلية، سهلية)، أو الحدود الخارجية، أو كونها جزرًا أو أقاليم قارية، يؤثِّر بشدة على أهمية المساحة، ويطرح تداعيات معقَّدة بالنسبة إلى قوة الدولة.

ج – يشتمل إقليم الدولة ما تحته من موارد مختلفة تحدِّد قوة الدولة وقدرتها في استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة (النفط، الفحم، الغاز، المواد النووية)، أو ثروات معدنية (كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (ومصادر مياه) تتيح إنتاج الموارد الغذائية أو الموارد الزراعية، ويشمل إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية في البحار والمحيطات، وامتداداتها تحت البحر (الجروف القارية). وتتمثَّل أهمية الموارد الاقتصادية في ما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثِّل عنصر قوة مزدوجًا (موارد + قدرة)، والأساس المادي للنمو الاقتصادي والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي. وتتفاوت الدول بشدة من حيث امتلاك مثل هذه الثروات أو عدمه، وتأثيراتها على قوتها في حالة وجودها أو عدم وجودها.

2 – الشعب

يعبَّر عن هذا العنصر بالعامل الديموغرافي أو السكاني للدولة لجهة تشكيله رافدًا مهمًا للقوى المسلحة وعاملاً لافتًا في إدارة شؤون الدولة واقتصادها. وقد يمارس نمط القيم والثقافة السائدة فيه وإرادته القومية، أدوارًا مباشرة كأدوات قوة تؤثر في الشعوب الأخرى. لكن كل ذلك يتم في ظل تباينات شديدة في تقييم العلاقة بين العامل البشري وقوة الدولة، بفعل المتغيِّرات في تلك العلاقة. ويتضمَّن هذا العامل عناصر فرعية عديدة، أهمها[14]:

أ – تعداد السكان: ويعتبر الأبرز في عوامل القوة للدولة. فثمة دول يزيد تعدادها عن المليار كالصين والهند، وأخرى تعاني قلة السكان الأصليين كالكويت والإمارات العربية المتحدة حيث عدد المقيمين يناهز، إن لم يتجاوز، عدد مواطني الدولة. ويلاحَظ تفاوت نسب نمو هذا العدد من دولة لأخرى، ففي بعضها ينمو السكان بأسرع من قدرتها على الاستيعاب، وفي أخرى يتوازى معدل الولادات مع معدل الوفيات، وفى بعض آخر يلفت

14–راجع: عبد الله عطوي، **جغرافية السكان**، دار النهضة العربية، دون تاريخ، ص 143– 144

اتجاه عدد السكان إلى التناقص. وتتضح معالم هذا المؤشر أكثر بإضافة كثافة السكان إليه، أي نسبة عدد السكان إلى مساحة الدولة القابلة للحياة فيها، وتكمن أهمية ذلك في أنه يوضح حجم الضغط على الموارد، وشكل نمط الحياة في الدولة. وتشكل دول مثل بنغلاديش والهند والسويد والدانمرك حالات صارخة لتفاوت الكثافة، وإشكالاتها المختلفة. ووفقًا للمقولات التقليدية ـ التي تقلّصت أهميتها في العصر الحديث ـ فإنه كلما زاد حجم السكان (وانخفضت كثافتهم) كلما كان ذلك يدعم قوة الدولة بشكل عام.

ب – توزيع السكان: وهو العنصر الرئيس الذي يتحدَّد عليه بناء القيمة الحقيقية لعدد السكان كمورد قوة أساسي للدولة، ويتضمَّن عددًا لا حصر له من المؤشرات منها:

- التوزيع العمري للسكان الذي يُبيِّن قوة العمل والوعاء التجنيدي في الدولة، ومعدلات التقديمات الاقتصادية في المجتمع، كما يشير إلى بعض المشكلات السياسية المحتملة.
- مؤشر التوزيع الجغرافي للسكان على أقاليم الدولة، أو مدنها وأريافها، ويبيِّن مستويات التحضر، وأوضاع المدن، وتركات السكان.
- مؤشر التنوُّع العرقي ـ الديني للسكان، فوجود مشكلات عرقية، أو حساسيات دينية يؤثر بشدة على التجانس الاجتماعي، وقد يعرِّض الدول لمشكلات حادة، كما هو قائم في العراق، أو الجزائر، أو السودان، أو رواندا وبوروندي، أو منطقة البلقان، أو إندونيسيا، أو بريطانيا وكندا.

يضاف إلى ذلك التوزيعات الأخرى المتصلة بمؤشرات التنمية البشرية المختلفة، من تعليم وصحة وخدمات، حيث أن جميعها توضح حالة السكان في الدولة. ومهما يكن من أمر هذه العناصر ومدى تأثيرها في قوة الدولة، فإن الربط بينها رمزي في الواقع، إذ تختلف ظروف كل دولة مقارنة بغيرها، فعدد السكان بشكل عام يمكن أن يكون مفيدًا في حالات

الدول المتقدمة اقتصاديًا، وعاملاً سلبيًا في الدول الفقيرة.

ج – المؤسسات: وهي الإطار القادر على تحويل عناصر القوة إلى قدرات أو أدوات قابلة للصرف في مجال التأثير في غيرها من الدول أو إهدارها وبالتالي عدم فائدتها[15]. وثمة دراسات لتحليل القوة لحظت مؤشرات مختلفة بشأن العناصر المرتبطة بقدرة النظام السياسي، سواء أكان يتم النظر إليها كمتغيِّرات وسيطة تحكم عملية تحويل الموارد إلى أشكال وأنماط جديدة لعناصر قوة الدولة، أو كعناصر قدرة مستقلة تُضاف كأدوات إلى إمكانات الدولة، ومنها:

- أولاً – إستقرار النظام السياسي للدولة. فهناك نظم سياسية غير مستقرَّة بمستويات أدت إلى انهيار هيكل السلطة المركزية، وتفكُّك الدولة في بعض الأحيان (يوغوسلافيا، الصومال)، أو تفجُّر العنف المسلح داخل الدولة لفترة طويلة (أفغانستان)، ونظم أخرى تمتلك مؤسسات مستقرة تكفل إدارة العملية السياسية داخل الدولة من دون مشكلات قائمة أو محتملة، وتتيح اتخاذ القرارات القومية على أسس تتسم بالعقلانية وفق قواعد محددة كمعظم النظم السياسية في الدول المتقدمة .
- ثانيًا – أداء النظام السياسي. ويرتبط بكفاءة النظام السياسي في إدارة شؤون الدولة، وامتلاكه الكوادر التنظيمية والمهارة الفنية اللازمة لتعبئة الموارد الأساسية واستخدامها لصالح المجتمع، بدءًا بتحصيل الضرائب، مرورًا بتطوير الاقتصاد وتحديث القوات المسلحة، وصولاً إلى إدارة السياسة الخارجية، فهناك دول تفتقر إلى الموارد كاليابان التي تمكَّنت من تعويض النقص عبر تطوير

15– دولة مثل روسيا الاتحادية تمتلك أسس قوة هائلة (مساحة، سكان، موارد، خبرات، ثقافة) تمكِّنها من أن تكون قوة عظمى متكاملة، إلا أن سلبيات النظام السياسي قد أدت إلى تحوِّلها دولة تعاني مشكلات واختلالات مزمنة، إضافة إلى ما يمثله جهاز الدولة ذاته (بمؤسساته الدبلوماسية، والثقافية، والأمنية) من أدوات قوة تمارس تأثيراتها مباشرة على الساحات الإقليمية والدولية، لتحقيق مصالح الدولة.

المهارات التنظيمية والفنية، والحالات العكسية تشمل معظم الدول النامية.

- ثالثاً – في قوة الوحدة الوطنية للدولة ومدى مساندة الشعب لحكومته. فالنظم السياسية بدون غطاء شعبي تصبح في مهب الريح.

ومهما يكن من أمر، فإن موارد القوة تمثِّل عنصراً رئيساً للقوة القومية، لكن مشكلتها هي أن تأثيراتها لا تسير في وجهة واحدة، كما أن تحوّلها إلى أدوات قوة يتوقَّف على عوامل مختلفة، وبالتالي فإنها تمثِّل في غالب الأحيان قاعدة لقوة الدولة، حيث يتم النظر إليها كأساس يمكن الاستناد إليه لتحويل القوة الكامنة ـ بدرجة أكبر أو أقل ـ إلى قوة فعلية، إضافة إلى ما تقدّمه في بعض الأحيان من تفسيرات جزئية لعملية التأثير في حالات عديدة[16].

ثالثًا – وسائل القوة

تتطلَّع جميع الدول بشكل عام إلى التأثير في غيرها من الدول بما يتوافق مع مصالحها وبشكل يحفظ أمنها وتطور اقتصادها ومكانتها الدولية. ولكن تلك الأهداف تظلّ أمنيات ورغبات ما لم تقترن بامتلاك وسائل تنفيذها أي حجم ونوعية ما يمكنها الحصول عليه من أمن ورفاهية أو مكانة[17]. وفي الواقع، تمتلك غالبية الدول بعض الوسائل الهامة التي تراوح بين أدوات رمزية تتشكّل من عناصر محدودة الحجم والمهام، ومؤسسات ضخمة تزيد ميزانياتها أحيانًا عن الدخل القومي لدول أخرى بكاملها كالشركات المتعدّية الجنسية، وأبرز هذه الوسائل هي:

16- French, J.R.P, & Raven, B; "**The bases of social power**", in D. Cartwright (ed) Studies in Social Power. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, (1959) ch 5.

17– عبَّر الزعيم السوفياتي الأسبق جوزيف ستالين ببرودة أعصاب شديدة، عن هذا المعنى، عندما استبعد رأي البابا في إحدى المشكلات المطروحة، قائلا كم فرقة (عسكرية) لديه؟، على الرغم مما تمثله تلك العبارة من سوء إدراك لقوة وسائل التأثير المعنوي. حول ستالين وأفكاره ووسائله في الحكم راجع: سيرغو بيريا، أبي لا فرنتي بيريا، "**مرآة ستالين الدموية**"، ترجمة وتحقيق بسام مقداد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2003.

1 – القدرة الاقتصادية

وهي وسيلة هائلة الأهمية في يومنا المعاصر لما للاقتصاد من عوامل مؤثرة في السياسات الدولية. وترتبط هذه القدرة بعدد هائل من الوسائل والأنشطة الخاصة كالتصدير والاستيراد والسلع والخدمات، ومنح المساعدات الاقتصادية، وتبادل الثروة والمعاملات المالية وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، ومنح الأفضليات التجارية كوضع الدولة الأكثر رعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية، والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الخارج، وأشكال المفاوضات كافة الخاصة بتنظيم التعاملات الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. فقد أصبح الاقتصاد محور عمليات تفاعل واسعة النطاق بين الدول لا تؤثر فحسب على رفاهية الشعوب وإنما على أمن الدول[18].

2 – القوة العسكرية

إن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتِّبة على أي فعل تقوم به جعلتها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة إلى الدولة. ففشل القوة الإقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسة، قواتها المسلَّحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، وإلى العنصر العسكريِ الفرعي المتمثِّل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل. كما تشكِّل هذه القوة، في الوقت ذاته، مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات أخرى[19].

18 - About these subjects see, David L. Coombes (Author), "**Representative Government and Economic Power**", Ashgate Pub Co, (1982,), pp 66 - 67.

19 -Kurt Campbell and Michael O'Hanlon, "**Hard Power: The New Politics of National Security**", Basic Books, (2006), p 22.

3 – القوة الاستخباراتية

تعني عمليات جمع المعلومات الخاصة بقدرات الأطراف الأخرى ونواياها وخططها وتحركاتها ذات العلاقة بمصالح الدولة، على غرار ما تقوم به عادة أجهزة الاستخبارات مستخدمة وسائل الاستطلاع والتنصُّت والجواسيس، بالتوازي مع مهام مكافحة المحاولات التي تقوم بها الأطراف الأخرى للأغراض نفسها ضد الدولة المعنيَّة. وفي الواقع، تمتدُّ العمليات الاستخبارية إلى أعمال أوسع كالتي اصطلح على تسميتها في العلاقات الدولية تقليديًا بالنشاطات السريَّة التي تصل بالنسبة إلى بعض الدول إلى تنفيذ أعمال الاغتيال والحماية والاختطاف والتوريط أو تهريب الأسلحة أو الأموال عبر الحدود، ودعم نشاطات أو جماعات أو أشخاص في دول أخرى، وعقد صفقات أمنية وسياسية، والمهام الأخرى كافة ذات الحساسيات الخاصة. وقد اتسع نطاق اهتمامات تلك الأجهزة في السنوات الأخيرة ليتطرَّق إلى مجالات عمل جديدة كالاقتصاد والتكنولوجيا[20].

4 – الوسائل الدبلوماسية

لم تعد الدبلوماسية ترتبط فحسب بالمراسم أو الترتيبات أو توصيل الرسائل، وإجراء الاتصالات، وتنظيم أوضاع المواطنين في الخارج، وإنما شرح السياسات وتوضيح المواقف، والتنسيق السياسي، وإجراء المفاوضات، وعقد المعاهدات، والتوصل إلى تفاهمات. فقد أصبحت الدبلوماسية إطارًا لأنشطة واسعة النطاق تتمُّ بين الحكومات والمؤسسات والممثلين في المؤتمرات والمنظمات على نحو يصعب حصره. وتعتمد هذه الوسيلة على شبكة واسعة من السفارات والقنصليات والمفوضيات التي لا تضمُّ دبلوماسيين فقط، وإنما ملحقين تجاريين وثقافيين وإعلاميين وعسكريين وعناصر استخبارات، يعملون في إطار أدوات القوى الأخرى[21].

20 - John Keegan (Author) ; "**Intelligence in War**" , Vintage, (2004) p 57.
21 - Anderson, "**The Rise of Modern Diplomacy, 1450-1919**" Wesley (1993) p42.

5 – الوسائل الرمزية

تشتمل هذه النوعية من القدرات على وسائل غير مادية لها وقعها وتأثيراتها القوية في بعض الأحيان على الطرف الآخر، كالأدوات الأيديولوجية الرمزية التي تهدف إلى نشر تصوُّر مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل، بما يحمله ذلك من قيم تخدم مصالح الدولة الفاعلة في المدى الطويل[22]. وتختلف الأدوات الثقافية عن الوسائل الدعائية والأيديولوجية في أنها ترتبط بتوظيف الإنتاج الثقافي والتراث القومي في التأثير على الشعوب الأخرى، وتشمل وسائل الإعلام/الدعاية التي تصاعدت تأثيراتها بشدة في عصر الأقمار الصناعية. وتقوم هذه الوسائل بمجموعة من الأنشطة الموجَّهة إلى التأثير في أفكار النخب غير الرسمية والأفراد العاديين في الدول الأخرى، بهدف تسويق توجُّهات معيَّنة، أو الدفع في اتجاه تأييد وضع معين أو رفضه، فقد أصبح الإعلام قوة خصوصًا مع تصاعد أهمية تأثيرات الرأي العام في التوجُّهات السياسية للدول[23].

وفي الواقع لا يتوقَّف الأمر على هذه الأدوات، فثمة وسائل أخرى تلجأ إليها الدول لتقوية أوضاعها ومنها أدوات السياسة الداخلية، فالتأييد الداخلي لأي نظام سياسي يمثِّل أحد أهم عناصر تأثيراته الخارجية. لذا توظِّف النظم أدوات مختلفة لكسبه أو تشكيله أو السيطرة عليه، كما يمكن أن توظِّف أدواتها التشريعية والتنظيمية وأوضاعها السياسية في التعاملات الخارجية، وكذلك الأدوات العلمية ـ التكنولوجية، وترتبط باستخدام المعارف العلمية النظرية، والتطبيقات العلمية المعملية كأدوات أساسية للتأثير، كبرامج التبادل العلمي، والمساعدة الفنية، وبراءات الاختراعات، وبرامج استكشاف الفضاء وغيرها.

ثمَّة بعض التباينات لجهة تقدير حجم كل عنصر من عناصر القوة ومدى مساهمته في قدرة الدولة. فالمدرسة الواقعية ترى أن القوة العسكرية

22– كمحاولات الترويج للفكر الماركسي اللينيني في فترة الحرب الباردة، أو لما سُميَّ النمط الأميركي للحياة، أو القيم الغربية، وفي الواقع صرفت أموال خيالية في هذا الإطار من قبل المعسكرين في محاولة لتلميع صورة النظام السياسي لكليهما.

23 - Joseph S. Nye Jr, "**Soft Power: The Means to Success in World Politics**", Public Affairs; (2005), ch2.

تمثِّل الأداة الرئيسة لقوة الدولة، وتنظر إلى كل وسائل القوة القومية الأخرى كالقدرات الإقتصادية، أو الأدوات الدبلوماسية وموارد القوة كعدد السكان والمساحة الجغرافية من زاوية دعمها أو إضعافها لقوة الدولة العسكرية، أي بالقدر الذي يمكن تحويلها أو عدمه إلى قوة عسكرية. وفي المقابل ثمة فئة أخرى تشير إلى تقلص أهمية القوة العسكرية لصالح القدرات الاقتصادية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة، وتيار آخر يركِّز على تحوُّل القوة من الاقتصاد إلى المعرفة بأبعادها الثقافية – العلمية – التكنولوجية. ويستند مثل هذه التيارات إلى مؤشِّرات مختلفة ذات أهمية، إلا أنها قد تثبت في واقع الأمر أن أهمية القدرات الاقتصادية أو المعرفية قد تزايدت لتقترب من القوة العسكرية، أو ربما لتتفوَّق عليها في مجالات معينة، لكنها لا تثبت أن وزن القوة العسكرية قد تقلَّص[24].

وغالبًا ما تمتلك الدول عددًا من قدرات القوة التي تتوافر من مواردها، وتقوم عادة بتوظيف الأدوات المتاحة لها بأساليب مختلفة (كالضغط العسكري، والاتصالات الدبلوماسية، والحصار الاقتصادي) في وقت واحد، لتحقيق أهدافها، وفقًا لأبعاد كل حالة. وقد أثبت بعض الدراسات أن الأدوات الدبلوماسية هي، بصفة عامة، أكثر أدوات التأثير الخارجي

24– على أي حال، أيا كانت أهمية الأداة التي تمتلكها الدولة يبقى مرتبطًا بحجم موارد القوة المتوافرة لكل دولة ونوعيتها، فموارد الولايات المتحدة تسمح لها بامتلاك مؤسسة عسكرية ساحقة وصل متوسط النفقات (الدفاعية) المخصَّصة لها سنويا خلال التسعينيات من القرن الماضي إلى 285 مليار دولار، وهو رقم يزيد عما تنفقه كل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية (قارة أميركا الجنوبية وأميركا الوسطى والكاريبي والمكسيك)، وكذلك كندا، ودول جنوب شرق آسيا واستراليا مجتمعة 245 مليار دولار سنويا على جيوشها، ووصل العام 2005 إلى ما يزيد عن 450 مليار دولار، فهناك تفاوت واسع النطاق بين أحجام أدوات قوة الدول ونوعياتها وفقا لموارد كل دولة. وفي الواقع، فإن الولايات المتحدة تعتبر حالة مضللة، فكل دول العالم تقريبًا تواجه العنصر الرئيس من المشكلة الاقتصادية الأزلية، وهو محدودية الموارد، وبالتالي تجد نفسها في مواجهة معضلة تخصيص الموارد في اتجاه أو آخر. وتطرح هذه المسألة أحيانًا في إطار معادلات ثنائية العناصر، كالإشارة إلى مشكلة الاختيار بين امتلاك الدبابات (القوة العسكرية) أو حيازة الذهب (الموارد الاقتصادية)، بما يثيره ذلك من إشكاليات، فالدبابات أداة قوية في تأثيراتها على المدى المباشر، ويمثل عدم امتلاكها مصدر تهديد لأمن الدول، بينما يعتبر الذهب أيضًا موضع احترام عبر الزمن، وقد تكون تأثيراته أقل، فلن يمكنه إيقاف التهديدات على المدى القصير، وقد تستولي الدبابات عليه، كما تثير حالة غزو العراق للكويت العام 1990، إلا أنه يمكن تحويله على المدى الطويل إلى دبابات، بينما لا يمكن تحويل الدبابات إلى ذهب ببساطة. لكن على الرغم مما لمثل هذه التمارين الذهنية من انعكاسات عملية، فإن كل دولة تحدِّد أولويات متدرِّجة في أهميتها وفقًا لظروفها الخاصة، في ظل عمليات مساومة داخلية حادة بين جماعات المصالح المختلفة عند إقرار الميزانية القومية. حول النفقات العسكرية راجع، "**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**"، ترجمة حسن حسن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، الفصلان الخامس والسادس.

استخدامًا من جانب الدول، تليها الأدوات الاقتصادية، ثم الأدوات العسكرية التي تعتبر الخيار الأخير[25].

إضافة إلى ذلك، ثمة علاقة أكيدة بين امتلاك أدوات القوة والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين. لكن كما كل عمليات ممارسة القوة، قد لا يكون وجود القدرات كافيًا وحده للتمكن من التأثير على الآخرين، إذ ثمة عدة متغيرات وسيطة تحيط بذلك، أهمها قابلية أداة القوة ذاتها للاستخدام عمليًا، وتوافر الإرادة والكفاءة لدى الطرف الفاعل في استخدام أدوات القوة في إطار المحددات المعقَّدة المحيطة بعملية التأثير، وبينها موازين القوى القائمة بين الطرفين. ففي أحيان كثيرة يرتبط النجاح أو الفشل في التأثير بصلابة الإرادة أو ليونتها، أو توافر الكفاءة أو عدمه، فالعوامل غير المادية ذات أهمية حيوية مكملة؛ يضاف إلى ذلك إدراك الطرف الآخر وجود عناصر القوة المحددة لدى الدولة، ووجود إرادة مؤكدة ومهارة بشأن استخدامها. فقد تتجاهل أو لا تدرك الدولة الأخرى وجود ذلك ما يطرح احتمالات معقدة بشأن عملية التأثير برمتها، فإدراك القوة يكون أحيانا بدرجة أهمية وجودها نفسه؛ ولا يعني ذلك أن القدرات قد تكون غير مؤثِّرة، أو أنه يمكن الشك في ذلك، لكنه يعني أن ثمة محددات مختلفة تحيط بعملية التأثير، وتؤثر في نتائجها النهائية، فامتلاك أدوات القوة لا يكفي وحده لتحقيق الأهداف، ولكن من دون امتلاك تلك الأدوات فإن أية دولة تصبح خارج اللعبة.

25– إن دون لجوء الدول إلى استخدام قدرات قوتها المختلفة تعقيدات كثيرة ولا تقف عند هذا الحد، فبعض الدول قد يتجه إلى توظيف بعض أدوات القوة القومية أكثر من غيرها. وأشار بعض الدراسات إلى أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما من أكثر الدول استخدامًا للأدوات العسكرية، وأن الصين وكوبا بالمقابل من أكثر الدول استخدامًا للأدوات الدعائية خلال مرحلة الحرب الباردة. وعادة ما يؤدي تكرار استخدام أداة معينة إلى تشكيل صورة معينة حول سياسة الدولة التي تقوم بذلك، كأن يشار إلى أنها تتبع سياسة قوة. كما أن توافر أداة قوة معينة لدى الدولة قد يغري باستخدامها ـ أو بتكرار اللجوء إلى استخدامها ـ ضد الأطراف الأخرى. فالدول التي تمتلك جيوشًا كبيرة في ظل موازين قوى تتيح لها حرية حركة تميل إلى استسهال التهديد باستخدامها في التعامل مع مشاكلها في حالة ما إذا كانت هناك إمكانية ولو بسيطة لتأثر التفاعلات المتصلة بتلك المشكلة، كما كانت كوريا الشمالية والعراق تفعلان إزاء الدول المجاورة. لمزيد من التفاصيل راجع:

Robert J. Waltz, "**Kenneth N. Art, The Use of Force**", Rowman & Littlefield Publishers, Inc.; 5th Edition, (1999), p 33 & p 65.

رابعًا – قياس القوة

قد لا تكون معرفة العدو كافية إذ لا بد أيضًا من معرفة الذات، لكن المشكلة الحقيقية تكمن بالكيفية التي يمكن التوصل بها إلى تقدير سليم لإمكانات الطرف الآخر ونواياه، أو ما يمتلكه الطرف المعني ذاته من إمكانات على نحو يتيح تصوُّر ما يمكن أن يحدث في اللقاءات الفعلية، أو بمعنى آخر قياس القوة[26].

إن تقييم قوة الدول يتم بالاستناد إلى التجارب السابقة بينها على الأرض. وبما أن الحروب أو اختبارات القوة الحادة، عادةً، لا تتكرَّر كثيرًا إلا في مناطق غير مستقرَّة، فلا إمكان دائمًا لإدراك القوة الحقيقية للدول، لذلك تستبدل عمليات التقييم بالاستناد إلى أسس افتراضية كالإمكانات الحالية أو المتوقَّعة للطرفين المتقابلين، من خلال معادلات تحاول صهر المقومات الكليَّة لقوة الدولة، مادية ومعنوية، ثابتة ومتغيِّرة، للوصول إلى تقدير تقريبي للقوة. وفي هذا السياق، حاول تيار واسع في الدراسات الأكاديمية، إضافة إلى أقسام التخطيط وجهات التقدير في المؤسسات الرسمية، تطوير أساليب علمية يمكن من خلالها قياس قوة الدولة استنادًا إلى الإمكانات المتاحة لها، بافتراض أن الدولة تكون قوية أو قادرة على تحقيق أهدافها بقدر ما تسمح به عناصر القوة المملوكة لها وفق عدة مناهج لقياس القوة وأهمها اثنان:

- الأول: يركِّز على قياس قوة الدولة استنادًا إلى العوامل المادية التي يمكن قياسها مباشرة بمؤشرات كميَّة، واعتمد بعض محلليه على عناصر الدخل القومي وعدد السكان وحجم القوات المسلحة كمؤشرات لقوة الدولة؛ بينما اعتمد آخرون على إجمالي الدخل القومي والنفقات العسكرية، أو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات استهلاك الطاقة؛ وارتكز

26– ساد اتجاه مؤثر في تحليلات القوة يؤكد أن من الممكن تقدير قوة دولة ما، بأبعادها المختلفة، وتوقع ما يمكن أن تقوم أو لا تقوم به تجاه الآخرين بتقييم أو قياس أوزان عناصر (موارد + موارد/ قدرات + قدرات) قوتها القومية، طالما أن قوة الدولة تستند على إمكاناتها في الغالب، واتسع نطاق استخدام هذه التقديرات في أبحاث الاستراتيجية الشاملة وتخطيط الأمن القومي، كأسلوب يتيح تحليل طبيعة موازين القوة القائمة بين الأطراف المختلفة، والتي يمكن على أساسها استنتاج المسارات المحتملة لعملية التأثير.

اتجاه ثالث إلى المؤشرات العامة للاقتصاد القومي: الزراعة، الصناعة، التعدين والأرض والسكان والقوة العسكرية للدلالة على قوة الدولة.

- الثاني: حاول الجمع بين العوامل المادية والعوامل المعنوية التي يصعب قياسها، كقياس قوة الدولة استنادًا إلى ثمانية عناصر أساسية هي الجغرافيا والسكان والموارد الطبيعية والقوة الإقتصادية والقوة العسكرية والوظائف الحكومية وعملية صنع القرار. وأدخلت اتجاهات أخرى عوامل مثل الأخلاق القومية أو القدرات الثقافية أو العمل الجماعي ونظام القيم والقدرات التنظيمية، إضافة إلى القدرات التقليدية في عملية التقييم، استنادًا إلى أوزان مفترضة لكل منها[27].

وعلى الرغم من ذلك فإن بعضاً من محللي قياس القوة أنفسهم يعترف بأن مثل هذه المقارنات لا تقيس قوة الدولة (أو تأثيرها)، ولكنها تقيس فحسب القاعدة التي ترتكز عليها قدرتها على التأثير، كقدرتها على شن حرب، أو مكافأة دولة أخرى اقتصاديًا، أو التأثير في توجهات الرأي العام داخلها، وذلك يعود للعديد من الأسباب والاعتبار أهمها:

أ – تتضمَّن عناصر القوة القومية ثوابت (كالمساحة الجغرافية) ومتغيِّرات (كالقوة العسكرية) متداخلة بعضها مع البعض الآخر، ومتفاعلة بدرجة يصعب معها تقييم قوة الدولة على أساسها. فمن الصعب حصر التفاعلات بين العناصر المادية (كعدد السكان) وغير المادية (كالإرادة القومية)، أو تحديد أدوات قياس وتحليل تضمن مستوى مقبولاً من الموضوعية، فكثيرًا ما استخدمت تلك القياسات لطرح تصوُّرات تبتعد عن الموضوعية بغرض

27– عادة ما يتمُّ حساب قياس القوة بمقارنة عناصر القوة الشاملة الرئيسة والفرعية بين مجموعة دول، مع اعتبار أقوى دولة في المجموعة كنموذج قياس أو معيار، بحيث يتم تحديد رقم معيَّن (وزن) لكل عنصر من عناصر قوتها، ويقاس بالنسبة إليه وزن العنصر المناظر نفسه الخاص بباقي الدول، أي أنها حسابات مطلقة يمكن في إطارها أن تتم مقارنة قوة الدولة بقوة دولة أخرى مناوئة أو صديقة لها. وقد أفرزت هذه المحاولات معادلات رقمية مركَّبة على غرار معادلة كلاين الشهيرة (البسيطة نسبيًا مقارنة بمعادلات أخرى) التي تشير إلى أن: قوة الدولة = [عناصر الكتلة الحيوية (الأرض والسكان) + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية + الهدف الاستراتيجي] X الإرادة القومية. راجع بهذا الخصوص، عمر الفاروق السيد رجب، "**قياس قوة الدولة دراسة في جغرافية القوة**"، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد 19.

التقليل من قدرات طرف أو المبالغة في قوة طرف آخر[28].

ب – تتغيَّر مع الزمن أوزان تأثير بعض العناصر الرئيسة للقوة، من حيث أهميتها ضمن أسس القوة أو درجة فعاليتها في التأثير، بفعل تطور وسائل الاتصال وأدوات الحرب وأساليب التجارة وغيرها. وقد وضح ذلك في الجدال الخاص بوراثة الاقتصاد للقوة العسكرية ووراثة المعرفة للاقتصاد، إلا أن بعض عناصر القوة الثابتة ذاتها قد لحق به تغيرات أساسية. فقد تقلَّصت الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي إلى حدٍّ كبير، ولم يعد متاحًا للدول أن تغلق الممرات المائية إلا بثمن كبير، كما لم تعد الحدود الطبيعية تشكل منعة دفاعية غير مشكوك فيها في ظل تطوُّر أشكال الحرب وبخاصة الجوية، وانتشار الصواريخ البالستية القادرة على الاختراق. كما لم تعد الموارد أو المحاصيل الرئيسة التي اصطلح على وصفها بالاستراتيجية، كالبترول والقمح، تكتسب أهميتها السابقة نفسها التي اكتسبتها عبر المنح أو المنع، بفعل انفتاح الأسواق وتعدّد الموردين وسهولة النقل ووجود البدائل.

ج – إن التأثيرات المحتملة لكثير من مقوِّمات القوة لا تسير في اتجاه واحد، بحيث لا يعني امتلاك عنصر قوة معيَّن وجود مقدار محدَّد حتمي من التأثير في اتجاه ما، والمثال الواضح بهذا الشأن هو حجم السكان، فعدد سكان الدولة قد يشكِّل ميزة تدعم قوتها، وقد يمثِّل عبئًا يؤدِّي إلى إضعافها وفقًا لحالة التجانس أو مستوى التعليم والصحة. لكن الأكثر دلالة هو الموقع الجغرافي، فموقع الدولة الإستراتيجي قد يمثِّل أساسًا قويًا لتأثيراتها وسيطرتها في المنطقة المحيطة بها، لكنه قد يعرِّضها بشكل دائم لمحاولات الغزو والإحتلال والضغط الخارجي المستمر، وفقًا لمستوى عناصر قوتها الأخرى. كما أن ثمة ما يشبه فرصة بديلة أو تأثيرات جانبية تحيط بكثير من أدوات القوة، فامتلاك الدولة قوة عسكرية ضخمة يمكن

28– إن قوة الدولة ذات طبيعة ديناميكية متغيِّرة بشكل دائم، بمعنى أن التغيُّر في ثقل أحد العناصر المكوِّنة لها لا بد وأن تترتَّب عليه تغيُّرات في حجم قوة الدولة سلبًا أو إيجابًا، فتغيُّر أسعار البترول بالنسبة إلى دولة تعتمد عليه كمورد قوة، يؤثِّر في قدراتها المالية، وقد يدفع في اتجاه إلغاء أو عقد بعض الصفقات التسليحية الخارجية، ومن الصعب تحديد تأثيرات التفاعلات السريعة التغيُّر. كما أن قوة الدولة (وهي ذات طبيعة نسبية مقارنة) تتأثَّر بالتغيرات التي تتعرض لها قوة الدول المجاورة لها.

أن يؤدي إلى تأثيرات قوية في الأطراف المحيطة بما يدعم الأمن والمكانة، لكنه قد يرهق اقتصاد الدولة بشدة.

د – يرتبط التأثير بكيفية تقييم النظم السياسية لهذه القوة أو تلك، فما يؤثر في واقع الأمر ليس القوة، وإنما القوة المدركة أو المتصورة، بكل ما يمكن أن يحيط بالمدركات من إعاقات[29].

هـ – لا تمتلك الدول بالضرورة إمكان تحويل موارد القوة المتاحة لها أو ترجمتها إلى أدوات قوة محدّدة يمكن استخدامها مباشرة في التأثير بحكم مشكلة الخصائص النوعية لها[30].

خامسًا – موازين القوى والأحلاف الدولية

يأتي تحليل علاقات القوة عبر تحليل دور القوة في العلاقة الثنائية بين دولتين أو عدة دول، أو تحديد اتجاهات تأثيرها في صراع ما، وهو لا يتوقَّف على حجم عناصر قوة طرف واحد ونوعيتها، وإنما على شكل ميزان القوة بين قدرات الطرفين ومضمونه. فالقدرات التي تمتلكها دولة من الدول، مقارنة بقدرات الدول الأخرى، تعتبر من العناصر الأساسية في عملية التفاوض أو المياومة التي تشكل جوهر صدام الإرادات الدولية وحوارها. فأهمية موازين القوة كمفتاح لفهم التفاعلات الدولية تأتي من عدم وجود قواعد ملزمة وأدوات تنفيذية عامة في معظم فترات التاريخ تحكم علاقات الدول، مثل القوانين داخل الدول، فالمخالفة أو الجريمة داخل الدول تواجه

29– ثمة حالة نموذجية توضح ذلك هي الحرب العراقية – الإيرانية خلال الثمانينيات من القرن الماضي، فعلى الرغم من توازن عناصر القوة الثابتة باستثناء عدد السكان نسبيًا بين الطرفين، إلا أن تقديرات القيادة العراقية لقوة إيران قد استندت في الأساس إلى وجود وضع داخلي غير مستقر أو غير متماسك في أعقاب الثورة، يعرقل قدرة النظام الجديد على تعبئة موارد قوته، بما يتيح للعراق تحقيق انتصار سريع متعدِّد الأبعاد، إلا أن أساس التقييم كان خطأ مميتًا، فقد أدى عنصر الإرادة القومية إلى ضبط التوازن ما جرَّ البلدين إلى ثماني سنوات من الحرب إنتهت بدون منتصر أو مهزوم بعد مقتل مليون شخص. فالإدراك يمثل مشكلة ويصعب قياس اتجاهاته.

30– إن مقاربة أعداد السكان أو المساحات الجغرافية أو الموارد الطبيعية بين الدول العربية وإسرائيل لا تعبر على الإطلاق عن النتائج التي أسفرت عنها اللقاءات الفعلية المستندة في الأساس على أدوات القوة بين الطرفين. كما أن الموارد ـ حتى إذا كانت قابلة من الناحية النوعية/الفنية للتحويل ـ لا تحدِّد استخداماتها (إتجاهات تأثيراتها المحتملة) بنفسها، فالقدرات النووية يمكن أن تستخدم لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر أو إنتاج أسلحة نووية، وفقًا للقرار السياسي. يُضاف إلى ذلك وجود متغيِّرات وسيطة تحكم العلاقة بين امتلاك أدوات القوة ذاتها والقدرة على التأثير، وإن كان بعض الدراسات يشير ـ استنادًا إلى قراءة تحليلية لوقائع عديدة ـ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي GDP تحديدًا، يمثل أهمية خاصة في تقييم قوة الدول، ونتائج التفاعلات الجارية بينها على المدى الطويل، وأن القوة العسكرية تمثل أهم عناصر قوة الدول وقدرتها على التأثير في المدى الزمني المباشر، خصوصًا وأن حجمها ونوعيتها يمكن أن يوضحا حالة عناصر القوة القومية الأخرى للدولة.

بالعقوبة، أما على المستوى الدولي فذلك لا يحدث إلا في حالات استثنائية لا يمكن الركون إليها، فالدول قد تقصف الأطراف الأخرى، أو تحاصرها اقتصاديًا، وربما تغزوها، من دون أن تجد بالضرورة ما يوقفها[31]. إلا أن العقود الأخيرة شهدت تحولاً بارزًا وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي تتشكّل فيها أسس العولمة، والتي شهدت نوعًا من التبلور لما يسمى مجازًا قواعد لعبة تحيط بسلوكيات الدول، وتنظم بعض أنماط علاقاتها في ظل قيم عالمية كالتدخل الإنساني والأمن الجماعي، وضبط التسلح والاعتماد المتبادل. لكن انضباط العلاقات الدولية لم يصل إلى الدرجة التي تجعل من العالم أشبه بدولة ذات حكومة مركزية فلا تزال القوة تستخدم استنادًا على رؤى الدول لمصالحها الخاصة، ولا يزال من المتعذّر الاستناد على نوايا الآخرين أو أخلاقياتهم، وبالتالي ظلّت قدرات الدول هي المعيار الأكثر استقرارًا.

وتأتي في هذا السياق أهمية موازين القوة التي تتحكَّم بالتفاعلات بين الدول في إقليم معيَّن أو على المستوى الدولي، إذ أنها مفهوم متعدِّد الأبعاد ويستخدم في ظل عدم وجود تعريف دقيق، فيشير بعض التعريفات إلى نمط توزيع القوة بين أطراف إقليم معيَّن، أو في النظام الدولي، ويستخدمه بعض الكتابات بمعنى توازن القوى الذي تحكمه نظريات وقواعد معقدة تتصل بالتحالفات أو التحالفات المضادة التي تقوم بها الدول لمنع الهيمنة والحفاظ على الاستقرار. وبعيدًا عن المعنى الأخير، يمكن رصد أهم الإشكاليات المتصلة بموازين القوة في أمرين أساسيين:

الأولى: مستويات علاقات القوة بين الدول. فعناصر القوة المقارنة للدول تطرح بشكل عام كمستوى قدراتها الشاملة وقدراتها العسكرية، أبرزها:

31– إن الرادع الوحيد المؤثر لسلوك الدول على المستوى الدولي - في ظل هذا الوضع - هو موازين القوى مع الأطراف المتضرِّرة مما ترغب في القيام به، فقوة أي دولة لا يمكن مواجهتها إلا بقوة الدول الأخرى فقط، التي قد تتخذ مظاهر دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية بحسب طبيعة الواقعة؛ وبالتالي، لا يوجد أمام الدول خيارات أخرى بعيدة عن ضرورة الاعتماد على نفسها، مدعومة أحيانًا بقوة الدول المتحالفة معها، للتعامل مع المشكلات التي تواجهها، فالقيود التي تفرضها قواعد القانون الدولي أو مواثيق المنظمات الدولية قد تكون غير كافية، ولا يمكن التأكد من فعاليتها بدرجة تتيح الاعتماد عليها بصورة أساسية.

1 – **مفهوم التوازن الاستراتيجي**: ويقصد به العلاقة بين محصلة القوة لأطراف علاقة دولية ما، وهو بهذا المعنى يتخطّى مفهوم الميزان العسكري الشائع الاستخدام، إذ يتضمَّن أبعادًا اقتصادية وثقافية وسياسية، إضافة إلى البعد العسكري. فهو حالة التوازن الناتجة عن قياس عناصر القوة القومية لطرف ما مقارنة بقياس العناصر نفسها لدى الطرف الآخر، بما في ذلك تحالفاتها الدولية وعلاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف في النظام الإقليمي الذي ينتميان إليه[32].

فحالة التوازن أو التعادل أو التكافؤ في القوى تخلق موقفًا من الشعور بالقدرة على الحركة، وإمكان المناورة والمساومة، وتتيح فرصًا وبدائل متعددة. أما حالة الاختلال الإستراتيجي فتخلق وضعًا مختلفًا، ففيها يشعر أحد الأطراف أن بوسعه حسم الأمور بالقوة، وأن الطرف أو الأطراف الأخرى لن تغامر باللجوء إلى السلاح، بحكم كون النتيجة معروفة مسبقًا. أما الطرف الآخر فيجد نفسه في مأزق عليه أن يكافح باستمرار للبقاء في إطار اللعبة بأقل خسائر ممكنة. وبينما تؤدي حالة التوازن إلى نوع من الردع المتبادل والحسابات الدقيقة لكل طرف قبل الإقدام على خطوة حادة، فإن حالة الاختلال تفتح الطريق إلى احتمالات عدم الاستقرار في ظل رغبة طرف في الهيمنة، ومقاومة الطرف الآخر لذلك.

2 – **مفهوم الميزان العسكري**: ويعتبر أشهر مفاهيم علاقات القوة إذ يشكل العنصر الأساس في عملية التأثير خلال الإصطدامات الشديدة، باعتباره يحدِّد عامل القدرة على الإيذاء واستخدام العنف المسلَّح أو التهديد به خلال عملية التفاوض أو المساومة، لذا لا توجد موازين اقتصادية أو ثقافية أو دبلوماسية وإنما عسكرية فحسب. ويعني الميزان العسكري الوضع الناتج عن قياس عناصر القوة العسكرية، تقليدية كانت أم غير تقليدية لطرف

32– يكتسب هذا المفهوم أهميته في مجال إدارة الصراع تحديدًا، فالصراعات هي مواجهة شاملة بين دولتين أو مجتمعين متقابلين، يستخدم كل منهما في إدارتها عناصر قوته الشاملة، وليس قوته العسكرية فحسب، وحتى في حالة نشوب حرب، فإن نتيجة الحرب لا تتوقف فقط على موازين القوة المسلحة في مسرح العمليات، وإنما علاقات القوة الشاملة بين الجانبين.

من الأطراف مقارنة بمثيلاتها لدى الطرف الآخر، فهو محصلة الأوزان المقارنة لتلك العناصر بين دولتين، وهو مصطلح محايد لا يشير إلى حالة معيَّنة لعلاقات القوة كالتوازن أو الاختلال. وتكمن أهمية المفهوم في أن الميزان العسكري يمثِّل مفتاح البحث في إمكان نشوب حرب أو عدم نشوبها في منطقة ما، فالطرف الأضعف لا يقوم عادة باستخدام القوة المسلحة بحكم واقع الميزان الذي يميل ضده، أما الطرف الأقوى فإنه يمتلك خيار التهديد بالحرب في ظل تقديراته الخاصة لحجم ما يمكن أن يحصل عليه مقابل خسائره المحتملة، وهي قاعدة صحيحة بشكل عام[33].

لقد أدى ظهور الأسلحة النووية تحديدًا، ودخولها ضمن علاقات القوة بمستواها الاستراتيجي والعسكري، إلى جعل مفهوم القوة ذاته أكثر تعقيدًا، فالتطورات التكنولوجية تؤدي كل خمسة أعوام إلى انقلابات في نظم التسليح، والدول تواجه بألفاظ مثل التفوُّق والتوازن والتدمير المؤكد من دون تفسير واضح لأهميتها في مجال التطبيق من الناحية العسكرية، وبالذات من دون اتفاق على ما تتضمَّنه سياسيًا. وما تزال الأسلحة النووية ومعها الأسلحة الإستراتيجية غير النووية كالبيولوجية والكيميائية مصدرًا لتعقيدات لا نهاية لها بالنسبة إلى موازين القوة.

الثانية: أنماط علاقات القوة بين الدول: ترتبط أنماط علاقات القوة بين الدول، على المستوى الدولي أو الإقليمي، بمقوِّمات قوة الدول داخل كل نطاق إضافة إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الدول على ساحته، وبخاصة طبيعة استخدام القوة بين دول النظام المعني. فالعالم أو أي من أقاليمه يتكوَّن من دول، وتختلف عناصر قوة كل دولة عن الأخرى، وبالتالي قدرتها على التأثير في التفاعلات الدولية أو الإقليمية، إختلافًا

33– إلا أن الهجوم الياباني ضد بيرل هاربور العام 1941، والهجوم المصري ـ السوري ضد إسرائيل العام 1973، وقرار الأرجنتين بغزو فوكلاند العام 1982، تثبت أن ميزان القوة العسكرية ـ حتى عندما يتم تقديره بشكل سليم ـ هو واحد من اعتبارات عديدة توضع في الحسبان من قبل صانع قرار الحرب. فعملية صنع قرار الحرب تتأثر بضغوط سياسية داخلية وخارجية تدفع القادة إلى التحرك، وتتأثر بفشلهم في تحقيق أهدافهم بالوسائل السلمية، وتقديراتهم حول الاتجاهات المستقبلية للموازين العسكرية، إضافة إلى اعتبارات يصعب تقديرها كالكرامة القومية. فميزان القوة العسكرية هي المحدِّد الأساسي لاستخدام القوة المسلحة، لكنه ليس العامل الوحيد.

كبيرًا، إلى درجة يمكن الإشارة معها إلى أن بضع دول تمتلك قدرة حقيقية على التأثير في الأحداث والتطورات الرئيسة التي يشهدها العالم[34]. و يتم عادة تصنيف الدول في العالم إلى عدة فئات رئيسة، أكثرها شيوعاً هي:

1 – القوى العظمى التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى العالم كالولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق.

2 – القوى الكبرى التي تمارس تأثيراتها في نطاقات متعدِّدة على مستوى العالم، كفرنسا والصين واليابان وبريطانيا.

3 – الدول المتوسطة التي تمارس تأثيراتها في معظم أنماط التفاعلات على مستوى الأقاليم كالبرازيل ومصر والهند وإندونيسيا.

4 – الدول الصغيرة التي لا تمارس تأثيرات ذات أهمية خارج حدودها، ودائرة الجوار المباشر كنيكاراغوا وكينيا والبحرين وبلجيكا.

وقد مرَّ العالم خلال القرون الماضية بعدة حقب زمنية اتسمت كل منها بوجود شكل معيَّن لهيكل القوة فيه، إستنادًا إلى توزيع القوة بعناصرها وتأثيراتها، بين أطرافه، بخاصة أطرافه المحورية التي تتحكَّم في التفاعلات الأساسية خلال كل حقبة. وعادة، كانت كل حقبة تُنسب إلى نمط هيكل القوة المسيطر فيها، والذي يمكن عبره فهم معظم ما يدور خلالها من تطورات. ويتمّ التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة أشكال رئيسة من هياكل القوة الدولية التي ظهرت في فترات تاريخية مختلفة وهي:

أ – نظام القطب الواحد الذي يتسم بتركز القوة أو مواردها إلى حدٍّ كبير في دولة واحدة، أو تحالف محدود من الدول، وقد شهد العالم تاريخيًا هذا الوضع عدة مرات، عندما سادت الأمبراطورية الرومانية في العالم، وعندما شكَّلت بريطانيا العظمى ما سُميَّ الأمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، كما كادت ألمانيا أن تحتل هذا الموقع مرتين خلال فترات حكم بسمارك في أواخر القرن التاسع عشر، وهتلر في القرن العشرين. وقد عاد هذا الهيكل

34– لقد أفرز هذا الوضع تعبيرات على نمط مجلس إدارة العالم التي توصف بها مجموعة الدول الصناعية الثماني. فوفقًا لمؤشر قوة مركزي مثل الناتج المحلي الإجمالي، تسيطر سبع دول في العالم على حوالى 50% من الحجم الكلي للناتج المحلي الإجمالي في العالم، بينها ست من مجموعة الدول الصناعية والدول الخمس الكبرى المالكة للأسلحة النووية في العالم.

في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة في ظل سيطرة الولايات المتحدة نسبيًا على التفاعلات الرئيسة في العالم. وقد عمل كل قطب مهيمن على فرض قيمه وسياساته على الكتلة الفعالة من العالم في ما عُرف باسم السلام الروماني قديمًا، ويشار إليه باسم السلام الأميركي في المرحلة الحالية.

ب – نظام القطبية الثنائية ويتسم بتركز موارد القوة وقدراتها، واتجاهات التأثير في دولتين أو كتلتين رئيستين بشكل جامد أو مرن، في ظل وجود صراع أو تنافس كبير بينها، وتمركز للتفاعلات الدولية حول مواقعها. وقد شهدت فترات تاريخية سابقة مثل هذه الهياكل، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبداية القرن العشرين؛ وأشهرها نظام القطبية الثنائية البريطاني ـ الفرنسي الذي تمَّ خلاله اقتسام مناطق النفوذ في أقاليم مختلفة من العالم، كما حدث في المنطقة العربية، وكانت أهم نماذجه هي التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين حتى العام 1991 بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

ب – نظام تعدد الأقطاب ويتسم هذا النظام بانتشار القوة في ما بين عدد كبير نسبيًا من الدول، تقوم بينها عادة حالة من توازن القوى التي تكون في معظم الأحيان غير مستقرة، بفعل تأثير التحالفات والتحالفات المضادة المستمرة عليها. وتدور التفاعلات داخل هذا النظام حول أكثر من صراع دولي رئيس. وقد شهد العالم كذلك مثل هذا النظام عدة مرات، خصوصًا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين 1919 ـ 1939، إلا أن أهميته تأتي من وجود عناصر أساسية منه في إطار النظم الأخرى، أو كونه إطارًا إنتقاليًا ينشئ أحد الهياكل لفترة مؤقتة، أو يميل إلى التحوّل مع الوقت إلى نظام آخر، إضافة إلى أنه أكثرها تعقيدًا لجهة ما يدور داخله. إن مثل هذه التصنيفات تعبِّر عن أنماط مثالية قد لا توجد بشكلها الجامد كما هي عليه، وإنما يمكن الاستناد إلى ملامح مختلفة لها في تحليل نمط علاقات القوة القائم في العالم خلال فترة ما، خصوصًا في الفترات

الانتقالية التي تتسم بالسيولة، فقد كان النظام الدولي يبدو بعد انهيار القطبية الثنائية العام 1991 وكأنه يتجه نحو تعددية أقطاب قبل أن تتضح سيطرة الولايات المتحدة، كما أن سيطرتها هي في النهاية ناقصة، وتتعرَّض لتحديات مثيرة، فهناك مراكز قوى مختلفة تشكل شبكة تأثير إقتصادية، عسكرية، إعلامية معقدة، وفاعلون غير دوليين يمارسون أفعالا غير مسبوقة في التأثير على الدول، بما يجعل نظام القطب الأوحد الحالي مختلفًا تمامًا عما كان عليه تاريخيًا[35].

سادسًا – إستخدامات القوة

للوهلة الأولى يثير مفهوم استخدام القوة أن ثمة استعمالا عنيفا لها وأن الأمر يتعلق بشكل عام بالقوة العسكرية، وأن الاتجاه الذي يتمُّ فيه من النوع الصدامي، إلا أن المقصود باستخدام القوة في الواقع أساليب التأثير، أي بمعنى الكيفية التي تستخدم بها الدول عناصر قوتها القومية في التأثير على سلوك الآخرين، والتي تتضمَّن أحيانًا إستخدام العنف المسلح أيضًا، إلا أن المشكلة هي أنه على الرغم من أن ما يقترب من 90 في المائة من إجمالي التفاعلات اليومية بين دول العالم تقوم على الإيحاء أو الامتناع البسيط، فإن مثل هذه التعاملات المعتادة قلما تلفت الأنظار كما يحدث عند اللجوء إلى الأساليب العنيفة، وهو ما أدى إلى سيطرة تصوُّر، أو افتراض، بأن علاقات الدول قائمة في الأساس على التهديدات، أو تنفيذها[36].

35– كما تشهد أقاليم العالم المختلفة أنماط علاقات القوة نفسها بالنماذج نفسها، أو بأشكال معدّلة، فقد كانت مصر القوة الإقليمية الرئيسة المؤثرة في تفاعلات المنطقة المحيطة بها، لفترة طويلة إمتدت منذ العام 1945 حتى العام 1967، بشكل واضح ومستقر، من دون منافسة أو تحديات كبيرة إلى أن بدأ الإقليم يشهد تطورات عسكرية واقتصادية وسياسية معقَّدة، أدَّت إلى صعود نفوذ دول أخرى، واندفاع دول ثالثة نحو صراع زعامة. وبدأ النظام العربي (الشرق أوسطي عمومًا) خلال التسعينيات يتجه نحو تعدد أقطاب، فكثيرًا ما يشار إلى مصر والسعودية وسوريا كتحالف قائد في المنطقة العربية، أو إلى مصر والسعودية وإسرائيل وإيران وتركيا كقوى إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، تمتلك كل منها قدرة واضحة على التأثير في إتجاهات مرغوبة بالنسبة إليها، أو عرقلة التطورات التي لا تتلاءم مع مصالحها الإقليمية. وهكذا، فإن علاقات القوة، وما يرتبط بها من موازين، تمثل أهمية خاصة لا يمكن تجاوزها تحليليًا، كأحد الأسس المحورية لفهم القوة.

36– قيام رئيس دولة ما بإجراء اتصال هاتفي مع رئيس دولة أخرى لا يلفت الإنتباه مثلما يحدث في حالة إعلانه قطع العلاقات الدبلوماسية معها، على الرغم من أن العمليتين تتضمَّنان مستويات متفاوتة من استخدام القوة.

إن كل العلاقات التي تحدث بين الدول، سواء أكان الأمر يتعلق بمسألة فنية بسيطة، كالاتفاق على موعد زيارة رسمية، أو مشكلة كبيرة يوجد خلاف حولها كنزاع حدودي، تشهد استخدام أساليب مختلفة في محاولة للتأثير على الطرف الآخر، إلا أن الأساليب المستعملة تختلف وفقًا لنمط العلاقة القائم بين الدولتين[37].

ويرتبط استخدام القوة باستراتيجية الدولة، فالدول تسعى إلى اكتساب القدرة على التأثير من أجل الحفاظ على مصالحها العليا، ذلك من خلال استخدام عناصر قوتها كأدوات لتحقيق الأهداف القومية المرتبطة بهذه المصالح، كما ترسمها قيادات الدول، في مرحلة معينة، ويتمُّ ذلك في إطار استراتيجية تتحدّد من خلالها كيفية شكل أو نمط أو أسلوب الاستفادة من هذه الأدوات بهدف تحقيق تلك الأهداف المعروفة عادة. وتميِّز الدراسات الحديثة بين أكثر من مستوى للإستراتيجية التي تُعدّ المدخل الأساس لاستخدام القوة، أهمها مستويان:

الأول: الإستراتيجية القومية، وتختلف تسمياتها من دولة لأخرى أو من تيار فكري لآخر، فتسمَّى الإستراتيجية الشاملة أو العامة أو العليا الكبرى. إلا أنها تعني المضمون نفسه، وهو الكيفية التي تستخدم بها الدولة كل أدوات قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية لتوفير الدعم الأقصى لأهدافها وسياساتها القومية سواء في أحوال السلم أو الحرب.

الثاني:الإستراتيجيات الفرعية، وتعبّر عن مستوى أقل من المستوى السابق، ويختص بالكيفية التي يتمّ بها استخدام أداة معينة في مجال من المجالات، كالإستراتيجية العسكرية، أو الإستراتيجية الاقتصادية، في نطاق دورها المحدّد في الإستراتيجية العليا، المتصلة بالأهداف القومية إستنادًا إلى خطط أو أساليب ذات طابع فني معروفة في كل مجال،

37– الحلفاء مثلا، على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا، نادرًا ما يهدِّد أحدهما الآخر، حتى لو كان هناك خلاف بدرجة ما بينهما، إذ يتمُّ الاعتماد غالبًا على الإقناع أو التعويض. أما بين الدول التي بينها عداءات، وتسود علاقاتها الشكوك، كالولايات المتحدة وكوريا أو إيران، فإنها من المحتمل أن تلجأ أكثر إلى أساليب التهديد وفرض العقوبات. إلا أن ما يشار إليه هنا يمثل أيضاً أنماطًا مثالية للقياس عليها، فلا توجد تحالفات أخوية لا تسمح بحدوث خلافات، وبالتالي مستوى من الضغط، أو عداءات قبلية لا تسمح بحدوث تفاهمات، وبالتالي مستوى من الاتصال، فالمقصود هنا هو الطابع العام المسيطر على العلاقات.

وتتسم بتعقيدات كبيرة ومتنوعة[38].

إن أخطر ما يمكن أن يكون مطروحًا بشأن استراتيجيات استخدام القوة هو ما يشار إليه نظريًا، قد يكون غير قائم عمليًا، فهيكل الإستراتيجية يبدو كبناء مؤسس منظم تنساب فيه القرارات وفق قواعد معينة، ويتم تحديد الأساليب وتنفيذها في ظل اتصال وتنسيق مستمرين، إستنادًا إلى خطط محددة. لكن ذلك قد لا يحدث في الواقع، إلا أن له دلالات هامة بشأن كل ما يحدث داخل إطار صانعي القرارات لكثير من النظم السياسية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[39].

ومهما يكن من أمر، فجميع الدول تستخدم أدوات قوتها بأساليب مختلفة سلمية وإكراهية، وتتضمَّن عوامل مركَّبة تحيط بعملية تحديدها، وأساليب ممارستها. لكن بعيدًا عن التعقيدات المتصلة بالمسميات الدقيقة لما يتم بين الدول، ثمة مجموعة من الأساليب التي يستخدمها الأفراد والجماعات والدول في التأثير في ما بينها بهدف تحقيق مصلحة ما أو الدفاع عنها، وأبرزها:

1 – **الإقناع**: ويرتبط بصور بسيطة من التفاعل كالاتصالات في إطار التقدم باقتراح أو مناقشة اقتراح مع طرف آخر للحصول على استجابة مواتية من دون أن تتمّ الإشارة علنا، أو بأشكال محددة، إلى إمكان المكافأة أو التعرّض للعقوبة في حالة الاستجابة أو عدم الاستجابة من جانب الطرف المعني. وقد يتضمّن فعل الإقناع أيضًا أعمالاً ضاغطة، كالاحتجاج على

38– إن أهمية مفهوم الإستراتيجية في تحليل استخدامات القوة هو أنه يحدِّد الإطار العام الذي تستخدم فيه أدوات القوة، فقرارات استخدام القوة العسكرية أو الأدوات الاقتصادية أو العمل الدبلوماسي كلها قرارات سياسية، وتتركز مهام المسؤولين عن كل أداة في تحديد الكيفية التي يتم بها استخدام الأدوات لتحقيق المهام، خصوصًا في ما يتعلق بالقرارات الكبرى، فوزراء الدفاع ليسوا هم الذين يقررون شن الحروب أو وقف إطلاق النار، ووزراء الخارجية ليسوا هم الذين يقررون إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة معينة، أو سحب السفراء منها، لذا يقال أن الحرب أكبر من أن تترك للجنرالات، وإن كانوا يؤثرون بالطبع على عملية صنع هذه القرارات.

39– يقول المفكر الفرنسي جنرال بوفر بشأن الإستراتيجية النووية: إن الإستراتيجية (النووية) تبدو للناظر من بعيد في صورة تبعث الرهبة في النفوس، تمامًا كما يبدو منظر نيويورك أمام عيني المسافر عند وصوله إليها، ولكن ما إن يقترب المسافر من المدينة حتى يتبيّن أنه وإن كانت المدينة الضخمة مكوّنة من ناطحات سحاب عديدة وهائلة، إلا أن الاتصال بينها قليل، أو معدوم في أكثر الأحيان، كما يكتشف أن تلك البنايات الشاهقة ليست نتاج تيار فكري واحد، وإنما هي نتيجة لاتجاهات عديدة وإضافات هائلة. وبالمثل فإن من يتوغّل في متاهة (الإستراتيجيات) يذهل من كثرة ما يصادفه فيها من إخفاقات متتالية ومتناقضة، كما يصدمه في كثير من الأحيان ما يشاهده من مفارقات شاذة يبدو في وضوح أنها من فعل السياسة والمصالح الهائلة للقائمين على صناعات السلاح.

سياسة معينة أو إنكار وقوع فعل ما، من دون أن يصل الأمر إلى التهديدات الواضحة أو ردود الأفعال الحادة، لعدم وجود ما يتطلَّب ذلك في كثير من الأحيان[40].

إلا أن الإقناع قد لا يكون بسيطًا في أغلبِ الأحيان وإنما مركبًا كما يحدث خلال مفاوضات تحرير التجارة، أو حلِّ المشكلات، أو تسوية المنازعات والتي ترتبط بقيم معقدة مرغوب فيها. ويوجد ثمن معين تتحمَّله الدولة لاقتسامها، لذا فإنه نادرًا ما يعتمد المفاوضون فيها غالبًا على قوة الإقناع في الحجة، إذ يتمّ اللجوء إلى أدوات دبلوماسية وإعلامية، ووعود بالمكافآت، أو حتى التهديدات المنخفضة المستوى. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى أمرين أساسيين:

أ – إن الأداة الرئيسة المرتبطة بأسلوب الإقناع بصورته الأولية هي الأداة الدبلوماسية التي يتمّ عبرها التفاوض بين الدول بهدف الوصول إلى حلول وسط بشأن القضايا المثارة بينها، تُضاف إلى ذلك أساليب أخرى تستهدف في تشكيل التوجهات والقيم داخل الدولة على المدى الطويل، كالبعثات التعليمية، أو الإعلام الموجه، أو التبادل الثقافي.

ب – إن الإطار العام الذي يحيط عادة باستخدام هذا الأسلوب هو العلاقات العادية التي لا تشهد سوى مستويات منخفضة من التفاعل، أو الاهتمام المتبادل[41].

2 – **المكافأة**: وتعتبر صورة مركَّبة من التفاعل الذي يستند إلى جوهر عملية المساومة، بمعنى الحصول على شأن مقابل شأن آخر. ويتمثّل الوضع التقليدي لهذا الأسلوب في أن تقوم الدولة بمكافأة الدولة الأخرى في حالة

40– إن ممارسة التأثير لا تكون دائمًا ضد رغبات الآخرين، فالقيم التي تدور العملية حولها قد لا تشكل مباراة صفرية بمعنى أن ما يحصل عليه طرف يمثل بالضرورة خسارة للطرف الآخر، فهناك من القيم (أي الأشياء المرغوب فيها) ما يمكن اقتسامه أو يمثل مصلحة مشتركة، أو أن حصول الدولة (أ) عليها لا يؤثر على الدولة (ب) أصلا، والأمثلة كثيرة، فالتفاهم والتنسيق بين الدول حول موقف مشترك إزاء مشكلة معينة، أو التفاوض حول صفقة تجارية، أو طلب التأييد في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، يعتمد على الإقناع في الأساس.

41– كالعلاقات السودانية – السويدية، أو العلاقات التعاونية التي لا تشهد اختلافات أساسية حول السياسات الخارجية، ويسودها الاستعداد المتبادل للاستجابة، كالعلاقات الأميركية ـ الأسترالية.

الاستجابة لرغباتها، أو قيامها بوقف مساعداتها لتلك الدولة في حالة عدم استجابتها، أو تغيّر سلوكها عمَّا كان عليه الأمر كمنع المكافأة أو وقفها، فالمنح والمنع العقاب هما الصورتان الأساسيتان لاستخدام هذا الأسلوب، إلا أن ثمَّة أشكالاً أكثر تعقيدًا، أهمها:

أ – الوعد بتقديم المكافأة، فقد تعد الدولة (أ) الدولة (ب) بتقديم مكافأة معينة لها، إذا سلكت سلوكًا معيَّنًا في المستقبل، كتغيير سياسة قائمة، أو موقف معين، أو تأييدها في قضية ما، وقد يتخذ الوعد صورة إشارة إلى إمكان زيادة معونات اقتصادية تقدم لها، أو إزالة صورة من صور العقوبات المفروضة عليها[42].

ب – التهديد بوقف المكافأة، فقد تهدّد دولة معينة دولة أخرى تتلقَّى مساعدات مالية منها بالحرمان أو تقليص تلك المساعدات إذا لم تتصرَّف بشكل معيَّن، وينطبق ذلك على التعريفات الجمركية الممنوحة ووضع الدولة الأولى بالرعاية، وحظر صادرات التكنولوجيات الحساسة، وفرض المقاطعة الاقتصادية مرارًا. كما قد يتضمَّن ذلك تهديدات تقليص العلاقات الدبلوماسية أو قطعها، ووقف الاتصالات السياسية. وتتوقَّف فعالية مثل هذه التهديدات على عوامل معقدة[43].

3 – **العنف**: ويتمثل هذا الأسلوب في استخدام أدوات العنف المسلح كالقوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها ضد الأطراف الأخرى، لدفعها نحو تغيير سلوكها، ويُعد هذا الأسلوب أقدم وأشهر أساليب استخدام عناصر قوة الدولة.

42– كما يحدث بين الولايات المتحدة وكل من إيران وسوريا وباكستان، إلا أنه بحكم عدم الثقة أحيانًا بين الأطراف، قد يصر الطرف (ب) على عدم تغيير سلوكه، إلا إذا حصل بالفعل على المقابل، كما يحدث تقليديًا في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار، عندما يقرر طرف أن الأعمال وليست الأقوال هي المطلوبة للتصرف بشكل معين.

43– ولا يرتبط بالضرورة استخدام هذا الأسلوب فحسب بالأداة الاقتصادية، على الرغم من أنها الأكثر شيوعًا، وكما هو واضح، فإن المقابل قد لا يكون من النوع نفسه، إذ قد تكون الاستجابة المطلوبة سياسية. لكن الأهم في هذا المستوى أن أسلوب المكافأة بشكله الإكراهي المتصل بالحرمان أو المنع يرتبط أساسًا بالعقوبات غير العنيفة، كقطع العلاقات الدبلوماسية، أو زيادة التعريفة الجمركية، أو الانسحاب من منظمة أو معاهدة دولية، أو فرض الحصار أو الحظر الاقتصادي، أو إغلاق الحدود السياسية، أو قطع الاتصالات الهاتفية، أو منع السفن أو الطائرات من الرسو أو الهبوط في إقليم الدولة، وهو ما يميّز بينه وبين العنف المسلح، لذا فإن الإطار السياسي المحيط به عادة ما يرتبط بأنماط العلاقات الوسيطة بين التعاون والصراع، وهي العلاقات التي تتسم بالتنافس أو التوتر التي يسودها عدم التفاهم، في ظل وجود مستوى من التعارض أو الاختلاف في توجهات السياسة الخارجية، على الرغم مما قد يكون بين الدولتين من اعتماد متبادل يستند على مستوى مرتفع قائم أو ممكن من التفاعل، يؤدي في أحوال كثيرة إلى التعامل بالمثل.

فلقد كانت الدول في الماضي تتجه إليه كأداة رئيسة تكاد تكون وحيدة في إدارة خلافاتها مع الدول الأخرى، في ظل عدم امتلاكها وسائل أخرى، أمَّا في الوقت الحالي، فإنه يعتبر وسيلة أخيرة يتم اللجوء إليها عند الضرورة بعد فشل كل أساليب التأثير الأخرى. ويصعب تمامًا حصر أشكال استخدام القوة العسكرية كافة بين الدول، إلا أنه يمكن رصد مستويين منها، يتضمَّن كل منهما نمطين فرعيين لاستخدامها وهما[44]:

أ – التهديد باستخدام القوة العسكرية، ويرتبط بتلويح الدولة، بشكل مكشوف أو مستتر باستخدام قواتها المسلَّحة ضد القوات المسلَّحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر، إذا لم يقم بإتباع سلوك معين يتخذ بدوره نمطين: الردع، وهو استراتيجية تهدف إلى منع العدو من تحقيق أهدافه، عبر تهديده بعقاب غير محتمل بالنسبة إليه إذا قام بذلك العمل. والإجبار، وهو استراتيجية تهدف إلى إكراه الخصم على القيام بعمل لا يرغب فيه عبر تهديده بالعقاب إن لم يفعل ذلك.

ب – الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط بقيام القوات المسلحة فعليًا بخوض حرب ضد القوات المسلحة أو الأهداف المدنية لطرف آخر، في حالة فشل التهديدات المشار إليها في تحقيق أهدافها، وفقًا لنمطين رئيسين، هما: الدفاع، وهو استراتيجية تهدف إلى صد أو دفع هجوم فعلي تقوم دولة أخرى بشنه ضد الدولة المعنية مع تقليص خسائرها إلى أقصى حد ممكن. فهدف الدفاع هو منع دولة أخرى من تحقيق الأهداف التي شرعت في تنفيذها، فالمسألة هنا ليست النوايا، وإنما الفعل. والهجوم، وهو استراتيجية مثيرة تهدف الدول من خلالها إلى تحقيق أهدافها إزاء الأطراف الأخرى بالقوة المادية، وذلك بتدمير القوات، أو احتلال الأراضي، أو الاستيلاء على الموارد، فهدف الهجوم هو قيام دولة ما بالحصول على ما تريده من الدولة الأخرى فعليا.

44- For more details see, Peter Karsten, Peter D. Howell, "**Military Threats: A Systematic Historical Analysis of the Determinants of Success**" Military Affairs, Vol. 50, No 4 (1986), pp 219-221.

وثمَّة علاقة قوية بين التهديد باستخدام القوة والاستخدام الفعلي لها، فصدقية التهديد تعتمد على إمكان الاستخدام الفعلي، كما أن فشل التهديد ردعًا أو إجبارًا قد يقود إلى التورُّط في الحرب. وتتبع الدول استراتيجيات مختلفة في استخدامها لقوتها العسكرية، أشهرها الردع الذي تصاعدت أهميته في العصر النووي، كما تطلق معظم الدول أيا كانت استراتيجياتها ـ تعبيرات منسوبة للدفاع على مؤسساتها العسكرية التي تسمَّى عادة وزارات دفاع بدلاً من وزارات حرب، وأحيانًا على جيوشها، كما تفعل إسرائيل التي تسمِّي قواتها جيش الدفاع على الرغم من اعتمادها استراتيجية هجومية، إذ أن الدفاع هو الاستخدام الوحيد المشروع للقوة العسكرية.

إن الإطار السياسي العام المحيط باستخدام العنف هو الإطار الصدامي الذي يتَّسم بوجود خلافات وتناقضات حادة بين مصالح الأطراف وتوجهاتها بدرجات يصعب تسويتها بسهولة، مع ملاحظة أنه لا يتم الاقتصار في إدارة الصراعات على استخدام القوة المسلحة. فعناصر قوة الدولة كافة تتم تعبئتها في تلك العملية، بما في ذلك الأداة الدبلوماسية، سواءً بين الأطراف المتصارعة ذاتها كمفاوضات وقف إطلاق النار، أو اتصالات سرية، أو مفاوضات تسوية سلمية، أو في الساحة المحيطة بالصراع.

وهكذا، فإن الدول تستخدم أساليب متعددة، بأشكال معقَّدة، للتأثير على سلوك الدول الأخرى، وتحيط بكل منها أطر سياسية مختلفة، تحدِّد ما يستخدم منها، وكيفية استخدامه، ويتم ذلك في إطار عملية تصاعدية مع الوقت، وفقًا لحيوية الهدف الذي يتمّ العمل على تحقيقه، فإذا فشل الإقناع تستخدم المكافأة، وإذا لم ينجح ذلك غالبًا ما تستخدم القوة العنيفة[45].

سابعًا – حدود القوة

تشكِّل العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير في سلوك الأطراف الأخرى، أبرز الإشكالات في الدراسات الاستراتيجية، وتعتبر من

45– يقول كلاوزفيتز إن الحرب استمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى، وإذا فشلت القوة العنيفة (الحرب) تبدأ محاولة الانسحاب طالما أن الانتحار ليس أسلوبًا عقلانيًا، ويدفع الانسحاب بالطرف المعني إلى مأزق حقيقي في الداخل، ومن هنا تأتي مخاطر فشل التأثير.

أهم مظاهر العلاقات الدولية وهي عجز القوة. فقد أثبتت الأحداث التي شهدتها مناطق مختلفة من العالم أن ثمة نوعًا من عدم التناسق بين أساس القوة ومقدار تأثيرها[46]، وهو ما طرح في مجمله أسئلة متكررة مثل: كيف تفشل القوى الكبرى في تحقيق أهدافها تجاه دول أضعف منها؟ وكيف تتمكَّن القوى الضعيفة من التأثير في الدول الأكبر قوة منها؟، ما يعني أن العلاقة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير ليست مباشرة، فهناك متغيِّرات كثيرة ومتنوِّعة تؤثر على ممارسة التأثير، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 – **تأثيرات العوامل الخارجية**: في المبدأ، لا يتم التأثير في الفراغ وإنما في بيئة دولية أو إقليمية تفرض بعض القيود عليها، وبالتالي لا تعتبر محصلة لعناصر القوة الذاتية لأطرافها المباشرة فقط، وإنما لقوى وتفاعلات متداخلة[47].

2 – **ردود الأفعال المضادة**: من الصعب وجود موقف لا تتخذ فيه الدولة الهدف، مهما كانت نسب علاقات القوة، أشكالاً للتأثير في سلوك الدولة الفاعلة، فقد لا تستجيب الدولة الهدف مطلقًا، أو بصورة فورية، أو بشكل كامل، لما يراد منها أن تفعله، ما يظهر نتائج غير واضحة، بل قد تحاول التأثير بصورة مضادة وقد تكون فعَّالة للغاية، ليس لامتلاكها أدوات قوة

46– بعض الدول القوية لم يكن قادرًا على تحقيق أهدافه تجاه دول أقل قدرة منه، كحالة الولايات المتحدة في فيتنام، وحالة الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان، وحالة إسرائيل في مواجهة المقاومة اللبنانية. كما أن بعض الدول الصغيرة كان قادرًا على مقاومة ضغوط الدول الكبرى وتهديداتها، كما كان قادرًا على الحصول على امتيازات تجارية أو تنازلات دبلوماسية إزاء أطراف تمتلك قدرات إقتصادية أو عسكرية ضخمة.

Mark Clodfelter, "**Limits of Power**", (Author), Free Press, (1989), p 79.

47– لقد كان الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990 عملية ثنائية كويتية ـ عراقية عبّرت عن نمط علاقات القوة بين الطرفين، إلا أن حرب تحرير الكويت في كانون الثاني/ يناير 1991 شهدت دخول أطراف ثالثة في لعبة القوة، أهمها الولايات المتحدة التي أصبحت هي، لا الكويت، الفاعل الرئيس في الجانب المضاد للعراق. ويشهد معظم الصراعات الدولية مثل هذه التدخلات المباشرة كما حدث في البلقان بالقوة العسكرية أو غير المباشرة عن طريق الإمداد بالأسلحة مثلا، ما يؤدي إلى تغيّرات حقيقية في النتائج المتصوَّرة لعملية ممارسة القوة. لمزيد من التفاصيل، راجع:

Majid Khadduri (Author), Edmund Ghareeb (Author), "**War in the Gulf, 1990-91: The Iraq-Kuwait Conflict and its Implications**", Oxford University Press, USA, (1997).

إيجابية، وإنما لقدرتها أكثر من الدولة الفاعلة على احتمال قدر أكبر من الخسائر البشرية تحديدًا، بما يعني اعتمادًا على نقاط ضعف القوة الكبرى، خصوصًا إذا كانت الدولة الكبرى تواجه مشكلة شرعية أخلاقية في ما تقوم به، بما يترتب على ذلك من تداعيات داخلية وخارجية محتملة[48].

كما أن موازين الاحتياجات بين الدولتين المتعاملتين معًا يظل عاملاً هامًا يحدِّد بدرجة كبيرة احتمالات نجاح عملية التأثير أو فشلها، والقاعدة العامة هي أنه كلما كانت الدولة الضعيفة في حاجة أكبر، أو معتمدة بشكل أوسع، على الدولة القوية، فإن احتمال نجاح أعمال الدولة القوية في تغيير سلوك الدولة الضعيفة أو الإبقاء عليه يكون أكبر، فالدولة الأضعف في ميزان الاحتياجات تكون أكثر عرضة لأعمال التأثير، مقارنة بالدولة الأخرى، أو بعبارة أخرى، تكون أكثر استعدادًا للاستجابة، أو ميلاً للتصرف بالطريقة التي ترغب فيها الدولة الأخرى، حتى لو كانت الدولة القوية تعتمد على أعمال التأثير المتنوعة التي لا ترتبط بأفعال محدَّدة. إلا أن ذلك يفسر أيضًا قدرة بعض الدول الصغيرة، التي لا تمتلك قدرات متعدِّدة، على الحصول على بعض التنازلات، أو تحقيق بعض الأهداف، إزاء دول قوية في حالة ما إذا كانت تلك الدولة الصغيرة تسيطر على موارد تمثِّل حاجة ملحَّة ترتبط بها مصالح حيوية للدولة الكبرى[49].

وثمة عامل إضافي، يطلق عليه درجة التجاوب الداخلي في دولة معيَّنة إزاء الدول الأخرى، يكتسب أهميته في حالة تساوي احتياجات الدولة المعنيَّة

48– الأمثلة واضحة في حالة فيتنام ولبنان وأفغانستان (2001)، إضافة إلى حالة انتفاضة الأقصى (2000.2007) بين الفلسطينيين وإسرائيل، فبعض الشعوب كما فعلت الجزائر في مقاومتها لفرنسا سعيًا للاستقلال قد يكون على استعداد للتضحية بمليون شخص في سبيل هدفه.

49– في ظل اعتماد الولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية، على نفط الشرق الأوسط خلال السبعينيات، كانت دول الخليج العربية قادرة على ممارسة مستويات واسعة من التأثير، أو مقاومة بعض عمليات التأثير المضادة. فبصرف النظر عن كم وكيف عناصر القوة الشاملة للدولة، كلما زاد اعتماد الدولة الكبيرة أو الصغيرة على الدولة الأخرى، اقتصاديًا، تجاريًا، أمنيًا، كلما قلت معه قدرتها على مقاومة تأثيراتها، والعكس.

إزاء الدول الأخرى، ويرتبط بمستوى العلاقات الخاصة القائم على أبعاد داخلية[50].

بيد أن في كثير من الأحيان لا تسير العلاقات الدولية وفقًا لمثل هذه الفروض البسيطة، فهناك تأثيرات مركَّبة لعوامل معنوية وإدراكية ذات طابع إنساني يصعب قياس أوزانها أو توقُّع اتجاهات تأثيراتها على عملية التأثير، على الرغم من وجود يقين بأنها قائمة وفاعلة، كالعناد والكرامة، واللاعقلانية، والعقد النفسية والحساسيات التاريخية، وأخطاء الحسابات وسوء الإدراك، وقوة الإرادة، إضافة إلى الغرور والكبرياء.

لقد أدَّت تلك التعقيدات إلى محاولات أكثر عمقًا لتحليل أبعاد مفهوم القوة، على مختلف الصعد، يمكن معه فهم محدَّدات تأثيرها بصورة أدق، إذ أنها تمثِّل مدخلاً لتحديد أي قوة يمكن أن تؤثر على من، في اتجاه الحصول على ماذا، بفعل ماذا؟ فالفكرة العامة هي أن القوة تؤثر في إطار أبعاد معينة يعبِّر كل منها عن مضمون مختلف، بحيث يمثل كل منها محددًا للتأثير، ويمكن بشكل عام رصد أهم تلك الأبعاد ودلالاتها بشأن حدود القوة، في النقاط الآتية:

أ – ثقل القوة: ويعني تأثير عامل ما على عملية معيَّنة، أي مدى قدرته على تغيير احتمالات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها تلك العملية[51]. فما يتم التركيز عليه في هذه الحالة هو تحليل تأثير فعل محدَّد في حالة معينة. ويكتسب ذلك أهميته من وجود مقولات مسيطرة أو أسئلة معيَّنة

50– قد تكون الولايات المتحدة على استعداد للتجاوب مع مطالب تسليحية تقدمها لإسرائيل بأكثر من استعدادها للتجاوب مع المطالب نفسها التي تقدِّمها لدولة عربية أخرى، على الرغم من وجود مصالح أميركية حيوية لدى الطرفين بفعل التوجُّهات الداخلية السائدة في الولايات المتحدة، ونفوذ اللوبي اليهودي في دوائر صنع القرار بواشنطن، كما أنها قد تكون على استعداد للتجاوب مع مطالب بريطانية أكثر من استعدادها للتفاعل مع مطالب فرنسية، لاعتبارات سياسية تاريخية أو ثقافية أو حتى عرقية، فنمط العلاقات السائد يمثل محددًا ذا أهمية. ولقد أدّت التأثيرات الواضحة لتلك العوامل ببعض التحليلات إلى صياغة ما يشبه معادلات لقياس التأثير، كالقول بأن قوة الدولة القوية تعتمد على ثلاثة عوامل هي مدى الحاجة (النسبية) للدولة الضعيفة لبعض القيم الأساسية التي تتحكم فيها القوية بقدر مناسب + تحكم الضعيفة في قدر مناسب من القيم النوعية في مجال معيَّن التي ترغب القوية فيها، وتحاول الحصول عليها باستخدام قوتها ضد الضعيفة + مهارة القوية وفعاليتها في تحويل الطاقة الكامنة لأسس القوة لديه إلى قدرة فعلية تؤثر على سلوك الضعيفة. للمزيد، راجع:

Robert Greene (Author), "**The 33 Strategies of War**", Viking Adult (2006).

51– كمدى تأثير موافقة مصر أو معارضتها لعقد قمة عربية – قبل أن تصبح منتظمة – على احتمالات عقدها أو عدم عقدها، ومدى تأثير تأييد الولايات المتحدة أو اعتراضها على مشروع قرار يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة على نتائج التصويت عليه، أو مدى تأثير تعاون باكستان أو معارضتها على الحملة الأميركية ضد أفغانستان.

بشأن أفعال أو إشكاليات محدَّدة تتطلَّب التحليل[52].
وثمة إمكانية نسبية للتوصل إلى نتائج أكثر تحديدًا وإن ظلت تقريبية في إطار التركيز على وزن القوة.
إن أهمية بعد ثقل القوة في تحليل التأثير تأتي من أنه يلقي الضوء على ظاهرة أساسية ترتبط بقضايا تقليدية يتم تناولها في إطارها المعتاد، كأسس القوة أو استخدامات القوة، فثقل قوة الحكومات الحديثة أكبر بكثير مما كان متوامرًا لها في الماضي، وتأثيرات الدول الصناعية أكبر من تأثيرات دول الجنوب التي ما تزال في المراحل الأولى من التطور الصناعي، بحكم تطوُّر أسس أي موارد قوتها وأدواتها، كما أن ثقل القوة لمعظم الحكومات، حتى في الدول الكبرى، يتناقص عمَّا كان عليه في منتصف القرن العشرين[53]. كما أن القوة اللازمة لإحداث نتيجة معيَّنة قد لا تكون هي القوة المطلوبة لتحقيق تأثيرات أخرى ولا يمكن تحويلها إليها من دون خسائر[54].

2 – **نطاق القوة**: ويعبّر عن عدد الدول التي يمكن أن تكون قابلة للتأثر بوجود تلك القوة أو استخدامها، أي مجموعة الأطراف الذين يتغيَّر سلوكهم المحتمل بشكل ملموس عن طريق استخدام القوة من قبل دولة معيَّنة[55].

52– كالقول إن استخدام الولايات المتحدة القنبلة الذرية ضد اليابان هو الذي أدَّى إلى استسلامها، أو التساؤل حول مدى تأثير الاعتراضات الإيرانية في فشل البعد العسكري لإعلان دمشق خلال التسعينيات من القرن المنصرم .

53– لم تعد فرنسا على سبيل المثال قادرة على أن تبدي رأيًا ببساطة في شأن جزائري من دون أن يعتبره الجزائريون تدخلاً، بينما كانت تدير شؤونها بالكامل من قبل في ظل احتلالها.

54– من الممكن النظر باهتمام إلى اعتراض إيران على الشقِّ العسكري من إعلان دمشق، لكن يصعب تصوُّر تأثيرات لمثل هذا الاعتراض على الشق الاقتصادي مثلا، فنوعية القوة التي تتيح لها أن تنتقد عسكريًا لا تتيح لها أن تفعل ذلك بالنسبة إلى التعاون الاقتصادي. والأهم أن ثقل القوة المحدودة بطبيعتها يجعلها فعالة نسبيًا عندما تستخدم كقوة سلبية معارضة، أكثر مما يمكن أن تكون فعَّالة كقوة إيجابية تفرض ترتيبات محدَّدة مختلفة، فحتى إذا كان من الممكن تصوُّر ـ وفقًا للمثال السابق ـ أن ثقل الاعتراض الإيراني كان مؤثرًا على الترتيبات الأمنية المشار إليها، لا يمكن تصور أن إيران قادرة على فرض ترتيبات بديلة تكون هي طرف فيها.

55 – ميدان استخدام قوة حكومة أوكرانيا أو تشيلي ينحصر تقريبا في سكانها، ومواطنيها وسفنها وطائراتها وسفاراتها في الخارج، أما بالنسبة إلى الإدارة الأميركية، فإنها ـ إضافة إلى سكانها ومصالحها في الخارج ـ تؤثر بطريقة ملموسة، ولو بشكل غير مباشر، على كثير من الدول الأخرى بسكانها ومصالحها، وكذلك فإن الفاتيكان يمارس نفوذا واسع النطاق، في مسائل مختلفة، على الأتباع الكاثوليك على امتداد الساحة الدولية. فلبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود، ولقد كان للإتحاد السوفياتي السابق قدرة على إخماد ثورات الشعوب في الدول التابعة له كتشيكوسلوفاكيا العام 1968، وتوجيه معظم الأحزاب الشيوعية الموالية له في دول العالم المختلفة. وينطبق ذلك أيضًا على الموارد كالبترول والماس واليورانيوم، وليس السكان فحسب، فلبعض أنواع القوة نطاقات تتجاوز الحدود القومية بوسائل أخرى .

3 – **مدى القوة**: ويشير إلى الفارق بين أعلى درجات الثواب (المكافأة) وأسوأ درجات العقاب (العنف) الذي يستطيع طرف ما منحه أو توقيعه على طرف آخر داخل نطاق قوته، فالسلطات السياسية في دولة ما ـ تفترض أن سكانها داخل نطاق قوتها ـ لا تتمتَّع بدرجة السيطرة نفسها على كل الأفراد، أو الجماعات، فمدى قوتها يتفاوت أكثر أو أقل من جماعة لأخرى. وتكون القوة عند حدودها الدنيا بالنسبة إلى من لا يريدون شيئًا أو لا يخشون شيئًا، وكذلك الدول على الساحة العالمية، فما تسمِّيه الإدارة الأميركية الدول المارقة هي في الواقع الأطراف الخارجة عن نطاق السيطرة، بغض النظر عن تقييم سياساتها. ويوضح تطوُّر النظام الدولي أن مدى قوة الدول أو الحكومات عمومًا يتجه نحو التقلّص، فقد انتهت تقريبًا أنواع الثواب المفرط أو العقاب المفرط. والمثير أن ذلك لم يحدث على المستوى الدولي، فعلى الرغم من أن المنح لم تعد تقدَّم بلا حدود على غرار مشروع مارشال، ولم تعد حملات غزو الدول واحتلالها كالتوسع الألماني في إبان حكم هتلر تمارس سوى في حالات خاصة كسياسة الولايات المتحدة على الصعيد الدولي. أصبحت لمعظم الدول الكبرى برامج معونة خارجية تتضمَّن منحاً مالية كبيرة، وأصبحت قواعد الحرب تخترق بشدة خصوصًا في الحروب الأهلية، وهو تطوُّر معقَّد، فربما تقلَّص المدى مع اتساع النطاق. كما يبدو واضحًا أن أوزان قوة المال والعنف ليست حاسمة، فالدول يمكنها أن تقول لا للمانحين، كما أن الشعوب لا ترضخ على الرغم من المذابح .

4 – **مجال القوة**: ويمثل بعدًا هامًا من أبعادها، فهو يعبّر عن مجموع أنواع العلاقات السلوكية وفئاتها، والموضوعات أو القضايا التي تخضع للقوة. فمجال القوة يزداد بزيادة قدرات الأطراف الفاعلة داخل ميدان القوة في ما يتصل بأنواع السلوك التي تخضع، أو يمكن أن تخضع له، بصرف النظر

عن فعالية التأثير أي وزن القوة[56]. كما أن بعض الدول يسيطر إلى حد كبير على قيم مجالية مختلفة تتصل بتفاعلات أقاليم معيَّنة، أو نشاطات نوعية في دول أخرى[57].

بالمحصلة، فالقوة لها تاثيراتها لكن ليس خارج إطار أبعادها المختلفة، بل إن القوة تتناقص بدرجة كبيرة عند حدود نطاقها ومداها ومجالها إذ يقل ثقلها بشدة، ولا تستطيع أن تحدث أي سيطرة. ويرتبط النجاح والفشل في ممارسة القوة بإدراك المشاركين في عملية التأثير لحدود القوة، خصوصًا مع وجود بعد إنساني في تلك العملية، فالنجاح في التأثير يفرز سلوكًا واثقًا يرتبط ببعض المكاسب الشخصية التي تتطلَّب حكمة في توظيفها. أما الفشل فيؤدي إلى إلحاق أضرار ببعض الأشخاص أو كلهم المتورِّطين في الموقف، أو على الأقل ستظهر ميولٌ بينهم إلى اللجوء إما إلى العنف أو الانسحاب، كأكثر أشكال التعامل مع الخسائر احتمالاً، وهو ما يجعل لعبة القوة شديدة التعقيد.

إن المشكلة لا تكمن في إدراك أن القوة قد تكون بالفعل هي محرِّك العلاقات الدولية، على الأقل في اتجاهات تفاعلاتها الحاكمة لحركة التاريخ ورسم الخرائط السياسية، إذ أن القوة ـ وليس الحق أو العدل ـ هي التي تشكل ملامح الواقع في معظم الأحيان، وإنما في إدراك ما الذي تعنيه تلك القوة بدقة في عالم شديد التغيُّر، يشهد أحيانًا انقلابات حقيقية كما حدث في 11 أيلول/ سبتمبر العام 2001.

كما أن للقوة مفهومًا معقَّدًا، فالقوة تبدو سهلة للغاية في تعريفها، لكنه ليس كذلك في أسسها أو أدواتها وموازينها أو استخداماتها، ويصعب قياسها،

56– لقد اتسع مجال قوة الدول بشدة خلال القرن العشرين، فمعظم النشاطات التي يمكن تصورها من جانب المواطنين في أي دولة، بما فيها توقيتات الاستيقاظ المرتبطة بمواعيد الذهاب إلى العمل، ومواقع عبور الطريق، وسرعة قيادة السيارة، تخضع لنظم الدولة. ووصل الأمر في كثير من الدول إلى تحديد أماكن التدخين، أو عدد الأطفال الذين يتم إنجابهم، وذلك عن طريق القوانين وأدوات السلطة. ولا يحدث أي من ذلك بالطبع في علاقات الدول فلا توجد حكومة عالمية، وسلطة الأمم المتحدة محدودة.

57– على غرار ما يقال أحيانا في الشرق الأوسط من أنه لا حرب بدون مصر، ولا سلام بدون سوريا، والسيطرة النسبية للسعودية على أسعار البترول، وتحكُّم إسرائيل في اقتصاد الفلسطينيين. ويثار الكثير بشأن المجالات المحددة لتأثيرات القوة النووية، فهي تؤثر في نطاق ردع التهديدات الموجهة لبقاء الدولة، لكنها غير ذات تأثير حقيقي في مفاوضات حول مشكلة تجارية، أو مشكلة حدودية، أو حتى الأعمال العسكرية المحدودة، فتأثيرات القوة ليست كاسحة في مطلق الأحوال.

والأهم أنه لا توجد حقائق بسيطة بشأن عناصرها، أو علاقات مباشرة بين تلك العناصر، فهناك دائمًا استدراكات مختلفة أو متغيرات وسيطة تحيط بكل شيء، ولا يمكن تجنب التعامل معها بتلك الصورة المركَّبة، فلا توجد طريقة أخرى لتجنُّب فشل التحليل أو فشل القوة[58] .

وأخيرًا، إن قوة الدولة أو ضعفها لا يزالان أهم أسس التعامل بين الدول فعالية، فأفضل إستراتيجية أن تكون الدولة دائمًا قوية، وقوية تحديدًا في النقطة الحاسمة. وتمثِّل القوة العسكرية من وجهة نظر المدرسة الواقعية، بكل ما يرتبط بها من أسس وأبعاد، أهم عناصر القوة، فالتغيُّرات التاريخية الكبرى لم تحدث إلا من خلال التهديد بها أو استخدامها فعليًا، ولا تزال أقاليم كالشرق الأوسط تبدو وكأنها ـ إضافة إلى مناطق البلقان في أوروبا والبحيرات في أفريقيا وجنوب آسيا أيضًا ـ آخر غابات العالم، التي لا تزال محكومة بقوانين القوة المعدَّلة، وثمة تصورات كثيرة غير دقيقة لدى كثيرين ممن يمتلكون القوة، ومن لا يمتلكون الكثير منها، على نحو قد يفرز سيناريوهات سيئة. وفى ظل هذه الأوضاع، لا يمكن الوثوق تمامًا إلا في القوة العسكرية على الأقل، لفترة ما قادمة.

58– يكاد يكون أهم ما تطرحه تحليلات سياسات القوة هو أنه لا توجد علاقة مباشرة بين امتلاك عناصر القوة والقدرة على التأثير. فمن الصحيح ـ كما كان أتيلا زعيم الهند يقول ـ أن القوي ينتصر، إلا أن تعقيدات القوة في العصر الحديث قد وصلت إلى درجة لا تجعل مثل هذا الانتصار حتميًا أو مضمونًا، بل إن القوي قد يهزم أحيانًا في ظل ظروف خاصة يورط نفسه فيها. وبقدر ما تمثل هذه العلاقة غير المباشرة أهمية لما اصطلح على اعتباره الطرف الفاعل، تعتبر هامة بالقدر نفسه للدولة التي تجد نفسها الطرف الهدف، فالنتيجة النهائية للتفاعل سوف تتوقف إلى حد كبير على محددات التأثير، التي لا تؤدي إلى تحويل الهزيمة إلى نصر، والنصر إلى هزيمة، لكنها قد تخلق نتائج مركبة أخرى للقاء، بعيدًا عن هذين المفهومين الجامدين.

Hassan B. Ndahi, "**The Effects of Force on a Structure: Strength and Stability**", Journal article, Vol. 62, (2002), pp 39-55.

صفحة بيضاء

إقتراح خطة وطنية للسلامة المرورية في لبنان

زياد عقل*

هاني قبيسي**

إن استفحال معضلة حوادث السير بشكل خطير، ورزوح معظم المجتمعات تحت عبئها الثقيل، أثارا مخاوف الدول المتطوِّرة منذ عقود مضت، وكثير من الدول النامية في ما بعد، ما دفعها للعمل الجدي لتأمين السلامة المرورية لديها وجعلها من أولوياتها الوطنية. وقد أثمرت جهود الدول المتقدِّمة نجاحات كبيرة في خفض نسبة إصابات المرور نتيجة اعتمادها خططًا استراتيجية إصلاحية علمية، بينما بقيت الدول النامية تتخبَّط ما بين تحقيق بعض التقدُّم في هذا الشأن وبين الفشل الذريع لأسباب عديدة مختلفة.

حوادث المرور: مشكلة عالمية خطيرة

يسقط حول العالم سنوياً حوالى 1.200.000 قتيل، وأكثر من 40 مليون جريح معظمهم من الشباب نتيجة لحوادث المرور التي للدول النامية النصيب الأكبر منها[1]، ما يسبِّب معاناة إنسانية أليمة وخسارة مادية باهظة تُقدر بأكثر من 65 مليار دولار أميركي سنوياً! هذا الأمر شكل ولأول مرة، صحوة عالمية كبرى تمثلت بالنداء الذي وجَّهته منظمة الأمم المتحدة

* رئيس " يازا إنترناشيونال "

** مدير برنامج تحسين السائق – يازا

1– تقارير منظمة الصحة العالمية (WHO).

إلى جميع الدول، بشخص أمينها العام آنذاك السيد كوفي أنان عبر القرار الرقم 57/309 بتاريخ 22/5/ 2003 الذي حثَّ فيه سائر الأمم على ضرورة تضافر جهودها والعمل فوراً لوضع حدٍّ لهذه المعضلة العالمية الخطيرة المتفاقمة[2] .

حوادث المرور: مشكلة إقليمية كبرى

على صعيد العالم العربي، هناك حوالى 40.000 قتيل وأكثر من مليون جريح يسقطون على الطرق سنوياً[3]، أي ما يُعادل مجموع سكان دولتين عربيتين معاً هما قطر والبحرين، هذا عدا عن الخسارة المادية المقدرة بحوالى 2.5% من الناتج القومي العام بما فيها عائدات البترول.

حوادث المرور: مأساة لبنانية متفاقمة

أما في لبنان، فمأساة المرور كبيرة ومميَّزة وتتعاظم بوتيرة سريعة تدعو إلى القلق العميق حيث أصبحت الطرق كساحات القتال يسقط فيها القتلى والجرحى بالجملة والمفرَّق على مدار الساعة في ظل غياب شبه كامل للسلطات المسؤولة وإخفاقها في تطبيق قانون السير بشكل فاعل وإيجاد الحلول المناسبة!

إجراء دراسة علمية للوضع المروري في لبنان

أجرت مؤسسة "Sweroad" السويدية المتخصِّصة في السلامة المرورية العام 2004 دراسة علميّة مجانية للوضع المروري في لبنان بإشراف وزارة الأشغال العامة والنقل، وأصدرت على ضوء الدراسة تقريراً مفصلاً تم فيه تحديد الخلل ومواطن النقص وإعطاء الحلول المناسبة لهذ الوضع.

بناءً على نتائج هذا التقرير تبيَّن:

– أن العدد الحقيقي لعدد ضحايا حوادث السير في لبنان مرتفع جداً وآخذ

2– كلمة أمين عام الأمم المتحدة السيد كوفي أنان بمناسبة يوم الصحّة العالمي العام 2003 بعنوان "السلامة على الطرق".
3– نينا رستم، "**إقتراحات قانون جديد للسير يشدّد العقوبة**"، جريدة الأنوار، 30 كانون الثاني 2005.

بالازدياد بوتيرة متسارعة – لقد أحصت "يازا" سقوط أكثر من 870 قتيلاً و11400 جريح العام 2007 معظمهم من الشباب، وهذه الأرقام هي تقريباً ضعف ما كانت عليه العام 2004![4] .

– أن الخسارة المادية العامة لعام 2004 قُدِّرت بأكثر من مليار دولار أميركي[5]، وهذا طبعاً يشكِّل كارثة وطنية كبرى لبلد بحجم لبنان، ويُعتبَر نكبة إجتماعية واقتصادية إضافية تستدعي من الجميع، رسميين وغير رسميين، النهوض دفعة واحدة لوضع حد لهذا الوضع الخطير.

من الواضح إذاً أن هناك معضلة مرورية كبرى في لبنان لوجود خلل مزمن يجعلها تتفاعل وتتفاقم مع الوقت بشكل خطير.

هذا الخلل يتمثل بالآتي:

– عدم إيلاء المسؤولين السلامة المرورية الاهتمام اللازم.
– عدم وجود رؤى أو خطط علمية لحلول مستقبلية.
– قِدَم عهد قانون السير الحالي وعدم تطبيقه كما يجب.
– تعدد مرجعيات المرور وضعف قرارها وافتقارها إلى الموازنات اللازمة.
– الفساد الشامل المستشري وخصوصًا من ناحية تسييس الأمور.

إزاء هذا الوضع الخطير لا بد من اقتراح خطة وطنية استراتيجية لمعالجة مشكلة حوادث السير في لبنان تعتمد على خبرات الدول المتطوِّرة، وعلى توصيات التقرير السويدي الذي يطالب الجهات والوزارات المعنيَّة باتخاذ قرارات أساسية تتبنَّى وترعى معالجة مسألة السلامة المرورية اللبنانية من كل جوانبها ضمن فترة زمنيَّة محدَّدة.

4– إحصاءات مؤسسة الأبحاث العلمية SRF.
5– تقرير لجنة سويرود السويدية المتخصصة بالسلامة المرورية إثر دراسة أجرتها في لبنان العام 2003 – 2004.

الفصل الأول

ضرورة وجود قرار سياسي حول أهمية السلامة المرورية

من المهم جدًا وضع مسألة السلامة المرورية في لبنان في أعلى سلم أولويات المسؤولين، وجعلها شغلهم الشاغل وهاجسهم اليومي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر إقناع سائر المسؤولين المعنيين من أعلى هرم المسؤولية إلى أسفله بالوسائل شتى بما فيها وسائل الضغط الشعبي، وعبر المجلس النيابي وشخصياته البارزة وكل مرجعية مؤثرة في المجتمع، ومن خلال حملات التوعية ووسائل الإعلام على اختلافها، وعبر تحقيق مطالب الجمعيات الأهلية والدولية وتوصياتها.

إنّ السلامة في المرور هي مسألة سياسية غالباً ما تنطوي على تجاذبات بين سائر قطاعات المجتمع. فعلى سبيل المثال، إن تحسين حقوق مستعملي الطريق المعرَّضين للخطر قد تنطوي على معارضة من مناصري زيادة السفر المؤلَّل. وغالباً ما يكون هناك عدم وضوح بالنسبة إلى الدور الحقيقي لمسؤوليات الحكومة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وهذا من شأنه أن يعيق التأييد السياسي الفعَّال المستمر(6).

إن المطلوب هو التغيير في طريقة تعاطي الدولة مع موضوع تصادمات الطرق، ولو أن صانعي القرار يعون أكثر الفوائد التي يمكنهم جنيها من وراء جعل السلامة المرورية أولوية، لأمكن إنقاذ الكثير من الأرواح على الطرق!

الفصل الثاني

خطة (6E) العلمية الاستراتيجية

إن المبدأ الأساسي لهذه الخطة الاستراتيجية هو في نظرية (6E) التي تربط معالجة "مسألة السلامة على الطرق" بستة عناصر متزامنة مع عدم التفريط بأي منها لأن أي خلل في أحدها يؤدي إلى نتائج سلبية على الوضع العام

6- «Global Road Safety Crisis». United Nations – General Assembly Resolution 57/309. 22 May 2003

وعلى الاستراتيجية الوطنية لمعالجة قضية حوادث السير[7]. وقد سُميت بنظرية (6E) لأن عناصرها الستة تبدأ بحرف "E" باللغة الإنكليزيّة، وهي:

الهندسة (في بناء الطرق وتطوير المركبات)	Engineering
التطبيق (لقانون سير متطوّر بشكل مستمر وحازم من دون تمييز)	Enforcement
التثقيف (للمجتمع وتضمين هذه الثقافة مناهج المدارس والجامعات)	Education
الطوارئ (إنشاء جهاز متطوّر وفاعل لإنقاذ الجرحى على الطرق)	Emergency
التقييم (قبل وبعد، لكل من عملية الإصلاح وحملات التوعية)	Evaluation
التشجيع (لعناصر النجاح ومعاقبة الفاسدين والمسؤولين عن الفشل)	Encouragement

الفقرة الأولى: الهندسة (Engineering)

تُقسَم الهندسة في هذا الإطار إلى قسمين:

- هندسة الطرق[8].
- هندسة الميكانيك.

نبذة أولى ـ هندسة الطرق

إن شبكات الطرق تُعتبر استثمارات طويلة الأجل تُنفذ لكي تدوم لأجيال قادمة لخدمة المواطن، وما لم يُعتمَد في بنائها وصيانتها أساليب ومصطلحات علمية ذات مواصفات عالمية للسلامة، فإن نتائجها تكون غير مرضية. هناك جهات عديدة في لبنان معنيّة بتطوير السلامة في قطاع هندسة الطرق، وهي:

- مجلس النواب.
- وزارة الأشغال العامة والنقل.
- مجلس الإنماء والإعمار.
- البلديّات.

7– "**عشر سنوات في مواجهة الحوادث**" صفحة 65، من إنتاج يازا العام 2004.

8– مقالة المهندس يوسف الزام في مجلة "يازا" المتخصصة بقضايا السلامة الدائرة العدد الثاني 2007/6/21.

في لبنان، هناك مفهوم اجتهادي خاطئ لهندسة الطرق لا يعتمد على

المفهوم العلمي! على سبيل المثال، تُستخدم كلمة "شق الطريق" عند استحداث طريق جديد، لكن المصطلح الصحيح هو "بناء الطريق" لأن الطريق هو كالبناء مكوَّن من مجموعة كبيرة من العناصر، وتُستخدم في تنفيذه مجموعة من البرامج الهندسية المتكاملة القادرة على إنتاج تصميم كامل لعناصره الهندسية كالتقاطعات ومختلف المنشآت التابعة لها، وعلى استخدام نتائج المسح الحقلي ونتائج الدراسات المرورية والهيدرولوجية ودراسات التربة لتشكل أساساً للتصميم، ويمكن تلخيصها كالآتي:

– أعمال التصميم والرفع المساحي.

– تحويل نتائج الرفع المساحي للموقع إلى خرائط طبوغرافية موضحة عليها خطوط تساوي الإرتفاعات "الكونتورات".

– تصميم المسقط الأفقي للطريق وحرم الطريق مع الأخذ بالاعتبار مجمل العناصر التصميمية التي تتحكّم بهذا المسقط مثل مسافة الرؤية والسرعة التصميمية وملكيات الأراضي المجاورة للطريق.

– تصميم المنحنيات الأفقية الدائرية والمركّبة والانتقالية وحساب عناصرها الهندسية.

– تصميم المقطع الطولي للطريق والمنحنيات الرأسية الواصلة بين الاستقامات مع مراعاة الميول الطولية للطريق ومسافة الرؤية ومواقع نقاط التحكم الثابتة مثل الأنفاق والجسور والعبّارات ومداخل الفعاليات المجاورة للطريق.

– تصميم المقاطع العرضية للطريق مع مراعاة الميل العرضي المسموح، وحدود حرم الطريق والاعتبارات الهندسية الأخرى كافة.

تقييم شبكات الطرق وإدارتها وصيانتها:

تعتبر عملية تقييم طبقات رصف شبكات الطرق من أهم عناصر الصيانة، وهي تحتاج إلى أجهزة ذات تقنية متقدِّمة لتقييم أداء طبقات الرصف الإنشائي والوظيفي والسلامة. وتلك الأجهزة هي:

– جهاز تقييم وعورة الطريق.

– جهاز قياس الاحتكاك بسطح الطريق.
– جهاز الحمل الساقط لإجراء التقييم الإنشائي.

يجب أن تصمَّم طبقات الرصف المرنة والصلبة في مختلف المناطق اعتماداً على آخر الأدلة والتوصيات العالمية. ويَسمح توافر المهندسين الخبراء والمختبر المتخصِّص والتعاون المستمر مع مراكز البحث بتقديم الحلول الفنية المتميزة.

كما يجب أن يكون المقاول قادراً على حل المشاكل المتعلِّقة بتحدِّيات تحقيق المواصفات، حيث يُقدِّم برامج مدروسة للسيطرة على مشاكل معيَّنة. كما يجب أن تكون المراقبة فعَّالة عند التنفيذ من ناحية سلامة تشغيل الأجهزة والمعدات المناسبة وبرامج تدريب الجهاز الفني في مجالات مُحددة في إطار هندسة الطرق.

الخطوات الأساسية لتحسين هندسة وسلامة الطرق:

– السعي إلى توحيد المواصفات والمصطلحات والقوانين والتشريعات الخاصة بتصميم الطرق.
– اعطاء السلامة العامة أهمية كبرى في أعمال تخطيط الطرق وتصميمها وتنفيذها وصيانتها وتشغيلها.
– تشجيع البحث العلمي وإعداد الدراسات لتطوير شبكات الطرق وتحسين أدائها.
– إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية بالتعاون مع الإدارات والهيئات المختصَّة.
– إنشاء مراكز لجمع المعلومات كافة الخاصة بعلوم وهندسة الطرق ونشرها.
– الارتقاء بالمستوى الفني المهني لمهندسي الطرق عبر برامج التطوير والتدريب.
– تشجيع الدور الذي تقوم به المكاتب الهندسية العاملة في مجال هندسة الطرق مع اقتراح الآليات المناسبة لتطوير أدائها.

– وضع أسس ومعايير مزاولة مهنة هندسة الطرق وأعمال المقاولات.

نبذة ثانية – هندسة الميكانيك

تتمثَّل بتوفير مركبات آمنة للمحافظة على السلامة المرورية. لذلك، أخذت الشركات المصنِّعة للمركبات تتنافس في ما بينها لإنتاج مركبات أكثر راحة وأماناً. فظهر كيس الهواء (airbag) لمؤازرة حزام الأمان، ونظام الفرامل المانع للإقفال (ABS)، وبرنامج الثبات الإلكتروني (ESP) وغيرها الكثير من وسائل السلامة. كل ذلك ما كان ليتحقَّق لولا الهندسة الميكانيكية.

وما لا يقل أهمية عن ذلك هو قطع الغيار، إذ أن نسبة كبيرة من حوادث السير تعود إلى خلل ميكانيكي ناجم عن هذه القطع في ظل الاعتقاد السائد أنَّ السرعة هي السبب الأوحد للحوادث. والمشكلة القائمة حالياً في قطع الغيار تكمن في "تقليدها" حيث يصعب تمييزها ومعرفة مكان تصنيعها وبالتالي، عدم معرفة جودتها ومدى الاعتماد عليها. لذلك، يجب على الدولة العمل للحد من هذا النوع من التزوير ومراقبة الحالة الميكانيكية للمركبات عبر التطبيق الصارم للمعاينة الميكانيكية الإلزاميّة، إذ أن الفحص الفنّي للمركبات لم يعد مجرّد فحص ظاهري يركز فحسب على مظهر المركبة وأجزائها الخارجية، والتأكّد من مطابقة البيانات الواردة في رخصة تسجيل الملكيّة، بل أصبح بالإمكان التأكّد من صلاحيّة الأجزاء الميكانيكية للمركبة بدقة ومدى سلامة وضعها في السير بحيث لا تشكّل أي خطر على مستعملها أو على الآخرين. ومما لا شك فيه أن الهندسة الفنّية الحديثة ساهمت في تأدية هذه المهمة على أكمل وجه.

الفقرة الثانية: تطبيق القانون (Enforcement)

إنَّ تطبيق قانون السير يجب أن يكون سريعاً وفعّالاً وشاملاً بحيث يطال المخالفين كافة ما يُعطي القانون دوره الرادع والمنظِّم والمحاسب في المجتمع، وإن كان هناك من خلل فإن المعالجة الناجحة لا بد من أن

تعتمد على الخبرة العلمية التي تبدأ بالوقوف على الأسباب وإعطاء الحلول المناسبة.

أما بالنسبة إلى تطبيق قانون السير، فإن الحل موجود في تقرير "Sweroad" حيث جاء كما يأتي[9].

تُعتبر الإجراءات المتعلِّقة بتطبيق قانون السير وسلامة المركبات وتحسين البنى التحتية للطرق مكمِّلة بعضها لبعض. وانطلاقاً من ذلك، يجدر تطوير "استراتيجية تطبيق قانون السير في لبنان" بناءً على ما تنص عليه "الاستراتيجية العربية لسلامة المرور" على صعيد تطبيق قانون السير وجعلها جزءًا من "استراتيجية السلامة على الطرق في لبنان" التي يجب تطويرها هي أيضاً.

أما الاقتراحات المتعلِّقة بـ"استراتيجية تطبيق قانون السير في لبنان" وبعدد العناصر والتنظيم والإدارة والتجهيز والتعليم والتدريب في شرطة السير فيجدر تطويرهم وتنفيذهم معاً ضمن مشروع خاص.

ويقترح التقرير على قائد قوى الأمن الداخلي التأكد من أن مفارز السير كافة في شرطة بيروت وفي الدرك الإقليمي تستعمل الاستمارات الجديدة الخاصة بنظام إحصاء حوادث السير عند التحقيق في حوادث السير، ومن أنه تتم الإفادة عن المعلومات بشكل صحيح وكامل.

كما يجدر بشرطة السير إعطاء الأولوية لمراقبة السرعة واستعمال حزام الأمان في السيارات والخوذة الواقية لدى قيادة الدراجات الآلية وذلك على امتداد شبكة الطرق المصنَّفة وفي الشوارع الرئيسة، بالقرب من مواقع النقاط السوداء. يجب أيضاً تكثيف المراقبة القمعية وزيادة الإفادة عن المخالفات بشكل لافت خصوصًا بالنسبة إلى تعدِّي حدود السرعة وعدم استعمال حزام الأمان. بالإضافة إلى ذلك، يجدر تطوير نظام مرتكز على قاعدة بيانات من أجل تحليل العمليات والتخطيط لها.

يتطلَّب الاهتمام بشؤون السير ما لا يقل عن 1500 شرطي وضابط سير.

9- تقرير لجنة السويد للسلامة المرورية بالتعاون مع البنك الدولي في لبنان العام 2004.

وكمعدَّل وسط، يجب تكليف نحو 1000 عنصر وضابط من بينهم لتولي تنظيم السير وتوجيهه ومراقبة تطبيق قواعد السير إلى حد ما، كما هو الوضع القائم حالياً. ومن ثم يجب تخصيص 500 عنصر وضابط سير لمراقبة تطبيق قواعد السير بشكل خاص على الأراضي اللبنانية كافة إذا أردنا جعل تصرف المنتفعين من الطرق في لبنان مقبولاً من وجهة نظر دولية. ويجدر إنشاء "وحدة سير" خاصة منظَّمة – يشار إليها في هذا التقرير تحت اسم "شرطة السير اللبنانية" – وذلك في مفرزة سير واحدة خاصة وجديدة في بيروت، وأيضاً في مفارز سير خاصة جديدة ومنظمة مثلاً في بعبدا وبعلبك وصيدا وطرابلس. كما يجب إمداد هذه الوحدات الخاصة الخمس بمستوى جيِّد من التعليم والتدريب والتجهيز والإدارة الميدانية من قبل رقباء ومعلمين إضافة إلى توفير المركبات اللازمة لها (من سيارات ودراجات خاصة بالشرطة).

ستكون "شرطة السير اللبنانية" على شكل وحدات ضمن قوى الأمن الداخلي تخضع لقائد شرطة السير، الذي يتلقَّى بدوره الأوامر والتعليمات من قائد قوى الأمن الداخلي (أنظر الرسم التالي) ويترأس لجنة طوارئ شؤون السير.

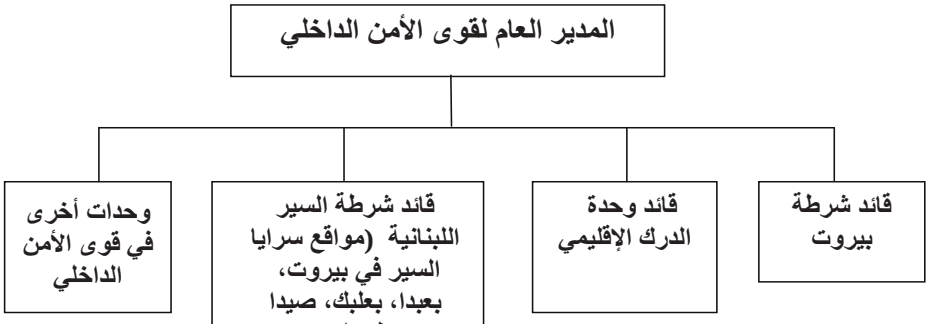

يجب تزويد شرطة السير بذلات عا وسيارات تستوفي المعايير الدولية الخاصة بشرطة السير، والمزيد من المعدّات لضبط مخالفات

السرعة، وأجهزة لفحص معدل الكحول ولكشف المخدرات، وأخرى لمراقبة السير آلياً، الخ.
ويجدر بضباط شرطة السير المشاركة في دورة حول تطبيق قانون السير والسلامة على الطرق تمتد على مدى أربعة أسابيع، وتكون معدَّة خصيصًا لضباط شرطة السير في لبنان. فتضم كل الدورة حوالى 30 ضابطاً يتألفون من قادة مفارز سير ومن ضباط ذوي رتبة عالية في شرطة السير. ويجدر بالدورة أن تتناول، من بين أمور أخرى، كيفية التعاون والتنسيق بين شرطة السير وغيرها من الهيئات والسلطات المعنيَّة بموضوع السلامة، العلاقة بين المنتفعين من الطرق وشرطة السير، وجعل شرطة السير نموذجاً يقتدي به المنتفعون من الطرق الآخرون (من خلال إعطاء المثل الأفضل على الدوام).
وبالإضافة إلى ذلك، يجدر أن يشارك نحو 30 عنصراً ومعلماً ورقيباً من شرطة السير في دورة حول تطبيق قانون السير والعمل على تأمين السلامة على الطرق في لبنان تمتد على مدى أربعة أسابيع وتكون معدَّة خصيصاً لعناصر شرطة السير. ويجدر بالدورة أن تتناول من بين أمور أخرى: العمليات، التكتيك، التجهيز، مراقبة التصرُّف، السرعة، عدم استعمال حزام الأمان والخوذة الواقية، المخدرات والكحول، حركة السير التجارية، البضائع الخطرة، الخ.، الإدارة الميدانية للعمليات الخاصة الواسعة النطاق (على الصعيد الوطني والمحافظاتي والمحلي)، العلاقة بين المنتفعين من الطرق وشرطة السير، شرطة السير كنموذج يقتدي به المنتفعون من الطرق الآخرون، بالإضافة إلى التعليمات والإدارة الميدانية. يجب أن تتناول الدروس المعطاة جميعها خلال الدورات الخاصة المقترحة أعلاه موضوع الآداب والأخلاق في شرطة السير.

ويقترح على قائد قوى الأمن الداخلي مناقشة كيف يمكن تطوير تنظيم شرطة السير بدءًا من شؤون الأمن وتنظيم السير وتوجيهه وصولاً إلى

مراقبة تصرُّف المنتفعين من الطرق بشكل فعّال[10] .

الفقرة الثالثة: التثقيف (Education)

"إن غالبية السائقين إن لم نقل جميعهم، لا تعرف أصول القيادة على الطرق السريعة! فغالباً ما نرى المركبات تسير على الخطوط البيضاء التي تحدّد المسارب بدلاً من أن تسير بين الخطّين. لكن لا يلومنَّ أحد السائقين، لأنَّ هذه الأصول لم تُشرح ولم تُعمّم في أي مكان بسبب تقصير الدولة غير المبرّر من ناحية الإرشاد والتوجيه. وهناك قوانين مهمّة أخرى تنظّم السير على الطرق السريعة، مثل منع الوقوف إلاّ في أماكن محدَّدة، وأن يكون هناك حدّ أدنى للسرعة. فمن المعروف أنَّ السير ببطء شديد بدون سبب على هذه الطرق قد يتسبّب بحوادث إصطدام تماماً كما تسبّبها السرعة المفرطة. فعلى الدولة أن تفرض على وسائل الإعلام، فترة يومية إلزاميّة مُخصصّة لشرح قوانين السير والعقوبات المترتّبة على مخالفتها" [11].

إنّ إطلاق حملات التوعية المستمرة حول السلامة المرورية أمر ضروري للغاية في عملية التثقيف الجماهيري، ولكنها لن تبلغ أهدافها إذا ما أسيء تنفيذها كأن لا تلقى الاهتمام الكافي من عامة الناس إذا ما قُدّمت مثلاً بصيغة الأمر والنهي: "إفعل/لا تفعل"! من هنا، يجب أن تكون هذه الحملات جيّدة الإعداد، بإشراف خبراء متخصّصين لتحقق أهدافها.

لذلك، في حال صدور قانون سير جديد في المستقبل، لا بد من أن تسبقه حملات تمهيديّة إعلامية تسمح لعامة الناس بالتعرف على ما سيكون عليه، وما يحويه من عقوبات على المخالفات والأسباب الموجبة لها. لقد تطوّرت المناهج التعليميّة في لبنان بشكل لافت في العقد الماضي،

لكنّها غفلت عن أمر هام وهو إدراج مواضيع السلامة العامة كموضوع السلامة المرورية في مناهجها. لذا أصبح من الضروري اليوم أن تسعى

10– حل مشكلة تطبيق قانون السير في لبنان كما ورد في تقرير Sweroad العام 2004 (مرجع سابق).
11– مقتطف من مقالة "أين هو قانون السير؟" لنبيل بو منصف، 2004.

وزارة التربية والتعليم العالي للإفادة من تجارب الدول المتطوّرة في إعداد مناهج حديثة حول الاهتمام بقضايا الوقاية من حوادث السير. إن الحكومة الفرنسية مثلاً، أدرجت موضوع السلامة المرورية ضمن المنهج التربوي لديها، فأدخلت في مادة العلوم الطبيعية مخاطر الكحول على الإنسان ومدى خطرها على السائق وقيادته، كما ضمَّنت مادة التربية فصلاً يعرّف بقانون السير وإشاراته، وفي مادتي الرياضيّات والفيزياء أدخلت كل ما يتعلّق بالعمليات الحسابية في القيادة كازدياد مسافة التوقّف بإرتفاع السرعة وتأثيرها القاتل على شدة الاصطدام.

وتبرز مظاهر اهتمام وزارات التربية والتعليم للدول المتطوِّرة من خلال مجالين أساسيين وما يحويان من عناصر مهمة في هذا المجال، وهما:

أولاً– النشاط المدرسي:

– تضمين مناهج الفرق الكشفيّة موضوع السلامة العامة والتوعية المروريّة.

– تشكيل فرق في المدارس يطلق عليها إسم " فرق مرشدي المرور"، مهمّتها الأساسية المساعدة في حفظ النظام المدرسي ومساعدة الطلاّب في أثناء دخولهم وخروجهم من وإلى الطرق القريبة من المدرسة.

– المشاركة في المناسبات الخاصة المتعلّقة بالسلامة العامة مثل يوم المرور العالمي ويوم المرشدات والكشافة.

– مشاركة فرق مرشدي المرور في نشاطات الجمعيّات الأهلية.

ثانياً– المنهاج والكتاب المدرسي:

تضمين كتب التربية واللغة العربيّة للصفوف الإبتدائيّة الصادرة عن وزارة التربية الوطنية والتعليم مختلف مواضيع السلامة العامة والتوعية المرورية.

الفقرة الرابعة: الطوارئ (Emergency)

إن المقصود من الطوارئ هو إمكان وصول رجال الإسعاف بأسرع ما يمكن

إلى مكان الحادث لإنقاذ المصابين عبر تقديم الإسعافات الأولية اللازمة لهم ريثما يتم نقلهم إلى المشفى للحصول على العناية الطبّية المناسبة. ولقد شهدت الأجهزة المعنيّة بالطوارئ والإنقاذ والإسعاف الأوّلي في لبنان تطوّرات بارزة خلال العقد الماضي، وبخاصةً من ناحية تدريب عناصر هذه المؤسّسات بشكلٍ محترف إلى حدٍّ كبير، لكن ما يزال هنالك حاجة إلى مزيد من الجهود لتطوير التعاون وتفعيله بين مختلف المؤسسات وإزالة بعض الشوائب التي تُعرقل في بعض الحالات التنسيق عند وقوع الحادث[12].

لكن ثمة مشكلة رئيسة في عدم إستقبال بعض المصابين غير المضمونين وغير المؤمَّنين في طوارئ بعض المشافي، على الرغم من التزام وزارة الصحّة العامّة تغطية نفقات حالات الطوارئ.

أمَّا ما يتعلَّق بأرقام هواتف الطوارئ فإن أكثر اللبنانيين يجهلونها، وهي:

- الدفاع المدني (125).
- الصليب الأحمر (140).
- فوج الإطفاء (175).
- قوى الأمن الداخلي (112).

الفقرة الخامسة: التقييم (Evaluation)

من الأهمية بمكان اعتماد إستمارة خاصة بحوادث السير لأنها توفر أدق المعلومات من أرقام وبيانات إحصائيّة ذات قيمة كبيرة لتقييم الوضع العام لعدد الحوادث في لبنان والوفيّات والإصابات الناجمة عنها، بالإضافة إلى أنها تفسح في المجال لمقارنة الوضع الراهن مع الماضي ورسم الخطط لتخفيف الخسائر في المستقبل.

لذلك، ينبغي في هذا الإطار توسيع القاعدة الإحصائيّة بحيث لا تلحظ عدد الحوادث فحسب، بل تراقب أيضاً علاقة العدد بالمكان والوقت، وهكذا يتوافر

12 – راجع في هذا الموضوع كتاب "مصرع زياد" الصادر عام 2004.

معظم عناصر الخطوة الأولى لمعالجة المشكلة. هذه التقنية المتطوِّرة في الإحصاء مطبَّقة في الدول المتقدِّمة، وهي ما يفتقر إليها لبنان في الوقت الحاضر للأسف.

الفقرة السادسة: التشجيع (Encouragement)

إن التنويه بالأعمال الناجحة المتعلِّقة بالسلامة العامة وتشجيعها، يزيد من فعاليّتها، كما أن تحديد الأخطاء ومحاسبة مرتكبيها يؤدّي إلى الحدّ من تأثيرها السيء في المستقبل. فمثلاً، يعتمد نجاح حملة وطنيّة معيَّنة للوقاية من الأمراض أو من الحوادث بشكلٍ رئيس على تقييم الحملات السابقة وأخذ العبر منها وذلك عبر معرفة عناصر نجاحها وفشلها، فيتم اعتماد عناصر النجاح وتشجيع أصحابها من جهة، ومن جهة أخرى، يتمُّ معالجة أسباب الضعف وإدانة المسؤولين عن الفشل لتحقق الحملة الجديدة النجاح المطلوب.

من هنا، تبرز أهمّية إنشاء مجلس خاص بالسلامة المرورية، على غرار ما في فرنسا، مهمته مراقبة مدى تقيّد جميع المؤسّسات الرسميّة من وزارات وبلديّات بشروط السلامة العامّة على الطرق. فمن مسؤوليّات هذا المجلس تشجيع الجهات المعنيّة، مادّياً ومعنويّاً،عند تحقيقها الإنجازات، ومساءلتها ومحاسبتها في حال أخطأت أو أساءت التصرف. وقد كان لمثل هذا المجلس الأثر الطيب في الأردن والكويت، بحيث أصبحتا من أكثر الدول العربية تطورًا في هذا المجال.

إنَّ هذه الحلول المطروحة لمشكلة السير في لبنان هي من دون شك على درجة عالية من الأهمّية وتشكّل حجر الأساس لمواجهة المشكلة، وتبقى العبرة في ترسيخها في النصوص التشريعيّة ومن ثمَّ، تنفيذها على أرض الواقع. ولعلّ اقتراح القانون المقدّم إلى مجلس النوّاب العام 2005 والمتوقّع إقراره في وقت قريب، يشكّل خطوة إيجابيّة في مسار إصلاح واقع السير السيئ في لبنان.

الفصل الثالث:
اللاعبون الأساسيون ودور كل منهم

دور رئاسة الجمهورية

يُحبَّذ مشاركة رؤساء الجمهورية في الجهود المبذولة الهادفة إلى التخفيف من المأساة المرورية لإدراك خطورة موضوع حوادث السير والضرورة المُلحِّة لمعالجتها.

قال الرئيس الأميركي الراحل جون كنيدي: "إن حوادث السير هي إحدى أكبر مشاكل الصحة العمومية الوطنية، لا بل أكبرها على الإطلاق"[13].

وقال الدكتور توماس كليستل، الرئيس الفدرالي لجمهورية أستراليا، في معرض ترحيبه بضيوف المؤتمر العالمي السابع حول الوقاية من الإصابة والسلامة العام 2004:"لقد تتبعت باهتمام بالغ لسنوات عديدة العلماء الدوليين في مجال الوقاية من الإصابة والسلامة والتي انعكست باجتماعات برلمانية بناءة في استراليا. إن يومنا المعاصر، وعبر التكنولوجيا، جعل الحياة أسهل بكثير لنا، ولكن لسوء الحظ جعلها أيضاً مليئة بالأخطار والتهديدات التي يجب علينا أن نحياها، وهذه الحقيقة قليلاً ما نلحظها والتي لغاية الآن لا يجري بحثها بشكل كاف. أرجو أن يساهم هذا المؤتمر الدولي بجعل مسألة السلامة والوقاية من الإصابة مسألة محورية لخفض الأخطار التي يواجها البشر" [14].

دور المجلس النيابي ولجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه

لطالما كان التشريع هو الأقوى تأثيرًا على مسألة السلامة المرورية في معظم الدول المتطورة حيث يعمل المُشرِّع على إيجاد ظروف أكثر أماناً

تأتي غالباً نتيجة عوامل متعدِّدة كالضغوط التي تمارسها منظمات

13– مقالة د. زياد م. عقل – الدفاع الوطني اللبناني، مجلة فصلية، العدد 51، كانون الثاني 2005، صفحة 223).
14– مقالة د. زياد م. عقل– الدفاع الوطني اللبناني، مجلة فصلية، العدد 51، كانون الثاني 2005، صفحة 222 – 223.

أما اللجنة النيابية للأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه فيتمثل دورها بإعداد قانون سير جديد وشامل يواكب التطور.

دور رئاسة مجلس الوزراء

يتمثل دور رئاسة مجلس الوزراء باتخاذ قرار سياسي للتصدي لمشكلة المرور وجعلها أولوية والمصادقة على الخطط الاستراتيجية الهادفة لتطوير السلامة المرورية والميزانيات اللازمة لها. وقد سبق لـ"يازا" أن اجتمعت بدولة رئيس الحكومة عدة مرات ورفعت مطالبها الإصلاحية المتعلّقة بالسلامة المرورية في لبنان.

دور وزارة الداخلية والبلديات

إن دور وزارة الداخلية والبلديات في السلامة المرورية في لبنان هو:

- تطوير إمتحان السوق بشطريه النظري والعملي بحسب المعايير الدولية.
- تفعيل دور التفتيش المركزي في إدارة مراقبة إمتحانات السوق.
- مكافحة الفساد المستشري في منح رخص القيادة والتحقق من وجود صناديق سوداء سياسية في أقسام السّوْق أشار إليها برنامج"الفساد" التلفزيوني.
- إعطاء دور رقابي لقوى الأمن الداخلي لضبط طريقة منح إجازات السوق.
- تأهيل الشرطة البلدية وزيادة عديدها.
- التقيد بمواصفات السلامة في ورش العمل المعتمدة في LIBNOR.
- صيانة الطرق دورياً وحسب الأصول.
- التناوب بين اللجان الفاحصة وزيادة الشفافية.

دور وزارة الأشغال العامة والنقل

يتمثل دور وزارة الأشغال العامة والنقل اللبنانية في:

- بناء الطرق وصيانها وفق المعايير الدولية.
- بناء جسور المشاة.

– الإسراع في تطبيق القانون الرقم 395 الخاص بالطرق الدولية الصادر بتاريخ حزيران 2002 بحسب اتفاقية الإسكوا للطرق الدولية في المشرق العربي.
– تحديد النقاط السوداء التي تكثر فيها الحوادث ومعالجتها.
– التشدد في مراقبة تطبيق المواصفات المتعلقة بالوقاية من الحوادث في ورش العمل على الطرق وفقاً للمواصفات والمعايير المعتمدة في LIBNOR.

دور المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي

تقع على عاتق المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي مسؤوليات متنوعة، منها:
– قمع سائر المخالفات المرورية بشكل صارم ومستمر بحسب قانون السير الحالي أو الجديد كمخالفات عدم استعمال حزام الأمان، القيادة بعكس السير، مخالفات الإشارة الضوئية، تجاوز السرعة المحددة، عدم اعتمار الخوذة الواقية من قِبَل الدرَّاجين وغيرها.
– تفعيل محطات وزن المركبات (القبان) لضبط أوزان المركبات الثقيلة.

دور المديرية العامة لهيئة إدارة السير

من مسؤوليات المديرية العامة لهيئة إدارة السير الآتي:
– تطوير إدارة مصلحة تسجيل السيارات والآليات.
– تنظيم إمتحان السوق وتطويره بشقيه النظري والعملي وفق المعايير الدولية بحسب قرار وزير الداخلية الرقم 981.
– تأمين مساحات متشابهة في كل المناطق بمواصفات تحاكي الواقع للتدريب على القيادة العملية.
– تناوب اللجان الفاحصة في إمتحان السوق.

دورالتفتيش المركزي

يكمن دور التفتيش المركزي في:
– إدارة مراقبة إمتحانات السوق.
– التأكد من نزاهة اللجان الفاحصة وزيادة شفافية إمتحان السوق.
– التأكد من خضوع جميع المركبات للمعاينة الميكانيكية وصلاحيتها للاستعمال على الطرق العامة.
– تقويم المعاينة الميكانيكية والتأكد من مطابقتها بشكل متواصل للمواصفات العالمية وتصحيح الخلل الحاصل كالرشوة وأساليب الخداع من قِبَل السائقين كاستئجار الإطارات للمرور على المعاينة الميكانيكية.

دور مجلس الإنماء والإعمار
– بناء الطرق وصيانها بمواصفات عالمية.
– تأمين السلامة في ورش الطرق بشكل يطابق المعايير الدولية.
– تعميم مشروع تطوير النقل الحضري لبيروت الكبرى.
– رصد الموازنات المطلوبة.

دور وزارة المالية
إن لوزارة المالية دورًا هامًا في تحصين اللجان الفاحصة ضد الرشوة عبر زيادة البدَلات المادية للفاحصين.

دور وزارة العدل
تخصيص بعض عائدات مخالفات السير أو كاملها لصالح السلامة المرورية.

دور اللجنة النيابية للإدارة والعدل
التعاون في إعداد قانون سير جديد ومراقبة قانونية التطبيق.

دور وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي

تقع مسؤوليّة كبرى على عاتق الدولة اللبنانية وأجهزتها المختصّة في توعية المواطنين وتثقيفهم مرورياً على اختلاف فئاتهم العمرية، فأكثرهم يجهل قواعد قانون السير وأحكامه ما يؤدي إلى ارتكابهم المخالفات من دون إدراكهم للخطأ! لذلك، من واجب وزارة التربية الوطنيّة والتعليم العالي أن تولي الاهتمام الكبير موضوع السلامة المرورية لجميع المواطنين، وأن تركز على سلامة التلميذ وتجعلها من أولوياتها أسوة بكثير من الدول المتطوّرة. وبما أن الأطفال هم من المجموعات الضعيفة والطيِّعة في المجتمع، فمن المجدي توفير التربية المرورية الملائمة لهم منذ الصغر لكي تأتي النتيجة أفضل لاحقاً.

إن تدريبهم المبكر يساهم في تحقيق هدفين مهمين: أولاً: على المدى القصير حيث يساعد الأطفال على فهم مخاطر السير، وثانياً: على المدى الطويل حيث يشكل استثماراً لمستقبلهم ويعمل على تحويلهم إلى راشدين مدركين لأخطار التنقل حيال أنفسهم وحيال الجيل الذي يليهم.

دور المدارس

بمقدور المدارس نشر مفاهيم السلامة العامة واحترام الأنظمة والقوانين وخصوصاً تلك المتعلّقة بالمرور، وذلك عبر تنظيم الندوات والمحاضرات والنشاطات داخل المدارس الخاصة والرسميّة وتوزيع المناشير وتعليق الصور داخل المدارس، وإشراك الأهل في هذه النشاطات، وتنظيم الأبحاث والدراسات والأغاني والمواضيع التي تدور في فلك السلامة المرورية لتعميم مبادئها لدى شباب الغد. كما أن من واجبات المدارس التقيُّد بأعلى مستويات السلامة في النقل المدرسي من حيث كفاءة السائقين وسلامة المركبات.

دور الجامعات

إن للجامعات وأنديتها وهيئاتها الطلاّبية دورًا رائدًا في نشر الوعي حول موضوع السلامة المرورية لسائر أفراد المجتمع اللبناني لما للطلاّب الجامعيين من مقدرة على إلقاء المحاضرات وإقامة الندوات التي تركّز

على هذا الموضوع. هذا بالإضافة إلى ضرورة إجراء الجامعات الأبحاث العلميّة لإيجاد الحلول التي تؤمن السلامة المرورية في لبنان.

دور مدارس تعليم القيادة ومدرِّبيها

في الدول المتقدمة، ينظر إلى تدريب السائق على أنه شرط أساسي من أجل الحصول على رخصة القيادة. إنّ اكتساب مهارات القيادة القائمة على أسس علمية من شأنها أن تحدث فرقاً كبيراً في عمليّة خفض عدد وفيّات الطرق.

لذلك، إن لمدارس تعليم القيادة دورًا مهمًا وأساسيًا في تهيئة سائقين مدَرّبين بشكل جيّد ليس فحسب من أجل اجتياز امتحان القيادة بنجاح، وإنما للاستمرار في قيادة سليمة مميّزة. وعلى مدرّبي القيادة أن يكونوا على قدر كبير من الكفاءة ليكونوا قادرين على مزج التدريب النظري والعملي لطلابهم وفق المعايير الدولية الحديثة.

لذلك، يجب على السلطات المختصَّة أن تتأكّد من أن مدرِّبي القيادة مؤهَّلون لهذه المهمة قبل منحهم رخصة التريب حيث يجب أن يجتازوا بنجاح دورة تدريبيّة متطوِّرة يتمّ بعدها إدراج أسمائهم في سجل مدرّبي القيادة.

دور مؤسسة الجيش

تُعتبر القوات المسلحة في معظم الدول من أكبر المؤسسات المستخدمة للأشخاص. إن المهام الكثيرة والمختلفة الموكلة إلى جميع أفراد الجيش، تجعل من هذه المؤسسة مصدراً لحوادث السير التي تتسم بنسبة عالية من الموت مقارنة مع غيرها من المؤسسات.

لذلك، يجب على سائر شُعَب الجيش أن تبذل جهوداً كبيرة لخفض نسبة الوفيات بين أفرادها نتيجة لحوادث السير.

دور وحدات الإسعاف والطوارئ

في الدول المتقدِّمة، بإمكان فريق الإنقاذ الحضور في مسرح الحادث بغضون عشر دقائق داخل المدن، وعشرين دقيقة في الضواحي! تكون مهمة فريق الإنقاذ بالدرجة الأولى تثبيت حالة المصاب ريثما يتم نقله إلى المشفى ليتلقى العلاج اللازم وليس إجراء العمليات الجراحية. من الضروري لفريق الإنقاذ إجراء تشخيص أولي للمصاب لتقييم وضعه وبالتالي، التوجُّه به إلى أقرب مشفى مناسب لحالته.

على الرغم من التطوير الكبير لوحدات الإسعاف والطوارئ في الدول المتقدمة من حيث تجهيز المركبات واستعمال المروحيات، فإن حوالى نصف الذين يموتون نتيجة حوادث السير، يموتون في مكان الحادث أو قبل وصولهم إلى المشفى! فكيف الحال في الدول النامية التي تتسم وحدات طوارئها بالمأسوية!

دور الأختصاصيين الطبيين

بإمكان الأطباء والممرضين والمسعفين وسائر اختصاصيي العناية الطبية استغلال خبراتهم ورؤاهم الفريدة لصالح السلامة المرورية عبر تثقيف مشرِّعي القوانين والإعلاميين والمرضى وعامة الناس حول مختلف أخطار الطرق كعدم استعمال حزام الأمان وكرسي الطفل وتأثير الكحول والمخدرات وغيرها، ما يساهم في الحفاظ على سلامتهم في أثناء التنقل.

لتحقيق سلامة مرورية أفضل، يجب على القطاع الصحي تكثيف سياساته بشأن السلامة والنقل، وتحسين خدماته المتعلقة بالطوارئ والإنقاذ، خصوصًا بالنسبة إلى الفئات الفقيرة والأكثر عرضة للخطر. وعليه أيضاً تطوير برامج تدريب مستمرة على المستوى الوطني لتحسين المعرفة حول الإسعافات الأولية وكيفية التعامل مع حالات الصدمة، وتشجيع الشراكات وتقويتها مع قطاعي النقل والتأمين ومع المنظمات غير الحكومية [15].

دور الجمعيّات الأهليّة

إن مواجهة حوادث السير والوقاية منها تحتاج من دون شكّ إلى الطاقات المخلصة في المجتمع كافة. وتكمن أهمّية الجمعيّات الأهلية في أنها تضطلع بدور أساسي في تطوّر الدول من خلال مساهمتها الفعالة في المجالات كافة التي تخدم المواطن. وأثبتت التجارب أن الدول التي تقدّمت في مجال السلامة المرورية إعتمدت في حملاتها التوعوية على جهود المجتمع الأهلي المتمثّلة بالجمعيّات غير الحكوميّة والجامعات والمدارس. وتزيد فاعلية هذه الجمعيات عندما تكون مستقلّة في قرارها غير مرتهنة لأي جهة، وصادقة في أهدافها وبعيدة عن الغايات المادّية والسياسيّة.

دور المؤسّسات الإعلاميّة

لا شك أن للمؤسسات الإعلامية دورًا كبيرًا في نشر الثقافة المرورية بين أفراد المجتمع عبر تسليطها الضوء باستمرار على المواضيع المتعلّقة بأنظمة المرور وقوانينه، وبأسباب حوادث السير وكيفية الوقاية منها، ويتمّ ذلك عبر إثارتها في نشرات الأخبار، والصحافة المكتوبة والمقابلات والندوات الإعلاميّة.

دور رجال الدين

يضطلع رجال الدين بدور كبير وفاعل في التخفيف من حوادث السير لما لهم من احترام كبير عند الناس، ولما يتمتّعون به من كلمة مسموعة لديهم. كما أن لإصدار الفتاوى الدينية التي تحرِّم القيادة الرعناء والمتهوِّرة

وارتكاب مخالفات السير التي تؤدي إلى الضرر المادي والجسدي، وقعًا كبيرًا ومؤثِّرًا في نفوس عامة الناس. لذلك، من الأهمية بمكان إثارة رجال الدين هذه المواضيع بشكل مركّز ومستمرٍّ في خطبهم الوعظية ومحاضراتهم التوجيهية وإصدار الفتاوى المناسبة، كلما دعت الحاجة.

دور الأهل

لا يقل دور الأهل عن دور رجال الدين في التأثير على الأبناء في إدراك أخطار المرور إذا ما أحسنوا اتباع الأسلوب الصحيح في تثقيفهم وتوعيتهم في هذا الشأن. ومما لا شك فيه أن جعل الأهل أنفسهم قدوة حسنة لأبنائهم هو من أنجح الأمور التي تحقق الهدف المنشود.

دور شركات القطاع الخاص

بإمكان شركات القطاع الخاص أن تدعم القوانين المتعلِّقة بالسلامة المرورية باعتماد برامج وسياسات تتعلق بسلامة موظفيها وعائلاتهم كإلزامية تطبيق استعمال حزام الأمان مثلاً. هناك الكثير من الشركات التي تمرر مختلف المعلومات التي تتعلَّق بالسلامة المرورية إلى موظفيها وزبائنها. كل ذلك يساهم بشكل كبير وفعَّال في نشر المعرفة والوعي حول السلامة المرورية.

دور الإعلان التجاري

يُعتبَر الإعلان التجاري وسيلة قوية ذات حدَّين! فمثلاً هناك الكثير من الإعلانات التجارية التي تروِّج للسيارات السريعة والتي لا همّ لأصحابها إلا جني الربح المادي بِغَض النظر عما قد تُحدِثه من مشاكل، فتُظهر الأداء القوي لهذه السيارات عبر قيادتها بطريقة خطِرة!

هذا النوع من الإعلان لا يتحلَّى بأدنى قدر من المسؤولية لأنه يثير الشباب ويحثُّهم على التصرُّف بالمثل فتغلب على قيادتهم التصرفات الخطرة! إن بإمكان المعلنين فعل الكثير من ناحية التشجيع على التصرف المسؤول والآمن من قِبَل سائر مستعملي الطريق.

الفصل الرابع:
النتيجة المتوقَّعة من تطبيق نظرية (6E) في لبنان

إن النتيجة المتوقَّعة من تطبيق نظرية (6E) هي تطوير السلامة المرورية في لبنان عبر تحقيق المطالب والمقترحات القانونية الآتية:

- إعتماد تقرير "سويرود".
- صيانة الطرق.
- تطبيق مواصفات ورش العمل على الطرق.
- تطبيق القانون الرقم 395 الخاص بالطرق الدولية في المشرق العربي.
- قمع مخالفات السير.
- تطوير إمتحان السوق.
- تقويم المعاينة الميكانيكية وخضوع جميع المركبات للمعاينة.
- تفعيل محطات الأوزان المحورية المتنقلة لضبط أوزان المركبات الثقلية.

الجدول الآتي يبين المواضيع المطلوب معالجتها من قِبَل المعنيين واقتراحات الحلول

زياد عقل – هاني قبيسي

الموضوع المطلوب معالجته (١٦)	النصوص القانونية والجهات المعنية	إقتراحات الحلول
١. اعتماد تقرير "سويرود" المنشور للمرة الأولى في كتاب "السلامة المرورية في لبنان" الذي أصدرته "يازا" كمرجعية لتفعيل التعاون بين القطاعين العام والخاص لمواجهة تزايد عدد ضحايا حوادث السير التي بلغت أرقاما قياسية في العام الحالي والآخذة بالتضاعف بشكل خطير.	وَضعت هذا التقرير الذي يشكل حلاً شاملاً للمعضلة المرورية اللبنانية، لجنة "سويرود" السويدية المتخصِّصة بالسلامة المرورية إثر قيامها بدراسة علمية ميدانية مجانية من حكومة السويد لصالح الدولة اللبنانية العام ٢٠٠٤، فما كان من المسؤولين إلا أن أودعوه أدراج النسيان!	- سحبه من أدراج الجهات المختصة وبدء العمل بتنفيذه فوراً. - قرار سياسي من رئاسة مجلس الوزراء للتصدي لمشكلة حوادث السير وجعلها على رأس سلم الأولويات. - معاقبة الفاسدين والمفسدين.
٢. صيانة الطرق العامة.	- وزارة الأشغال العامة والنقل. - مجلس الإنماء والإعمار. - مجالس البلديات.	- اعتماد مرجعية واحدة أو أي شكل آخر يضمن اتخاذ القرارات السريعة والفعالة. - رصد الموازنات المطلوبة. - تطبيق المواصفات العالمية في بناء الطرق وصيانتها.
٣. مطالبة المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بقمع جميع مخالفات السير وخاصة مخالفات: - عدم استعمال حزام الأمان. - القيادة بعكس السير. - مخالفات الإشارة الضوئية بشكل صارم بحسب قانون السير الحالي، وخصوصًا مخالفات تجاوز السرعة. - عدم اعتمار الدرَّاج للخوذة الواقية. - القيادة عكس السير. - اجتياز الضوء الاحمر وغيرها.	قانون السير الحالي الرقم ١٧٦\١٩٦٧.	- تطبيق القانون باستمرار وحزم من قبل المديرية العامة لقوى الامن الداخلي. - زيادة عديد أفراد شرطة السير وتأهيلهم بشكل محترف. - استعمال المعدات ووسائل الرصد الحديثة. - تثقيف عناصر شرطة السير وتدريبهم. - توعية المجتمع الأهلي. - تخصيص عائدات مخالفات السير لصالح تأمين سلامة المرور.
٤. تطوير إمتحان السوق. - وقف المتاجرة في رخص القيادة. - عدم وجود الرقابة على طريقة منح إجازات السوق.	- وزارة الداخلية والبلديات. - هيئة إدارة السير. - التفتيش المركزي.	- تطوير إمتحان السوق بشطريه النظري والعملي بحسب المعايير الدولية. - مكافحة الفساد المستشري في منح رخص القيادة. - التناوب بين اللجان الفاحصة وزيادة الشفافية. - تفعيل دور التفتش المركزي في إدارة مراقبة إمتحانات السوق. - التحقق من وجود صناديق سوداء سياسية في أقسام السوق أشار إليها برنامج "الفساد" التلفزيوني.

16– توصيات اليازا المطلبية – 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

		- إعطاء دور رقابي لقوى الأمن الداخلي على طريقة منح إجازات السوق.
٥. القانون الرقم ٣٩٥ الخاص بالطرق الدولية.	القانون اللبناني الرقم ٣٩٥ الخاص بالطرق الدولية الصادر بتاريخ حزيران ٢٠٠٢، بحسب اتفاقية الاسكوا للطرق الدولية في المشرق العربي.	تطبيق القانون الرقم ٣٩٥ وذلك عبر وضع خطة من قبل وزارة الأشغال العامة وتأمين الدعم المالي لها.
٦. تطبيق المواصفات المتعلقة بالوقاية من الحوادث في ورش العمل على الطرق وفقاً للمواصفات والمعايير المعتمدة في LIBNOR.	- وزارة الداخلية والبلديات. - وزارة الأشغال العامة والنقل. - مجلس الإنماء والإعمار. - المجالس البلدية.	التقيد بمواصفات السلامة في ورش العمل المعتمدة في LIBNOR. صيانة الطرق دورياً وحسب الأصول.
٧. ضرورة تقويم المعاينة الميكانيكية عبر التأكد من مطابقتها بشكل متواصل للمواصفات العالمية وتصحيح الخلل الحاصل كالرشوة وأساليب الخداع من قِبَل السائقين كاستنجار الإطارات للمرور على المعاينة الميكانيكية.	القانون الحالي.	المتابعة من قِبَل: - التفتيش المركزي. - وزارة الداخلية والبلديات.
٨. ضرورة خضوع جميع المركبات للمعاينة الميكانيكية بدون استثناءات للتأكد من صلاحيتها لاستعمال الطرق العامة.	القانون الحالي.	تطبيق القانون من قبل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.
٩. محطات الأوزان المحورية المتنقلة بهدف ضبط أوزان المركبات الثقيلة.	قانون السير الحالي.	تفعيل القانون وتطبيقه من قبل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ورصد الميزانية المطلوبة.

ملحـــق

1. **نشاطات "يازا" حول السلامة المرورية في لبنان**
2. **توصيات "يازا" حول التربية المرورية في لبنان**
3. **تقرير "سويرود" حول المنهاج التربوي اللبناني**

1. نشاطات اليازا حول السلامة المرورية في لبنان:

برنامج تحسين السائق (DIP)

مع ازدياد حوادث السير في لبنان وتفاقم المأساة الناجمة عنها والتي لم يعد بالإمكان قبولها أو التغاضي عنها وانتظار المسؤولين لإيجاد الحلول المناسبة لها، كان لا بد لـ "يازا" من التحرُّك السريع لإجراء عملية إسعاف أولي لوقف النزف الحاصل على الطرق باعتماد نشاطات متعددة منها:

برنامج تحسين السائق (DIP)كخطوة سريعة لمعالجة هذا الوضع الخطير مستفيدة من تجارب الدول المتطوّرة وخبراتها، فهدف البرنامج هو تزويد سائر السائقين القدماء والجدد بمن فيهم سائقو المركبات الثقيلة على أنواعها بمبادىء القيادة السليمة القائمة على أسس علمية من أجل تطوير مهاراتهم في القيادة والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب علمياً، وذلك عبر ورشة عمل تدريبية نظرية تركز في الدرجة الأولى على مبادئ القيادة الدفاعية. في نهاية الدورة يخضع المشاركون لامتحان خطي قبل تسلُّمهم شهادات تقديرية تؤكد التزامهم تحسين قيادتهم، كما يتسلّمون العديد من المناشير التوعوية ونشرة "يازا" الأسبوعية وكتابي "دليل السائق" و"أسئلة وأجوبة تعلم السوق".

نشاط "يازا" وتعاونها كجمعية أهلية مع القطاعين الخاص والعام

إن تعاون مؤسسات المجتمع المدني في ما بينها من جهة، وبين القطاع العام من جهة أخرى، أمر حيوي في زيادة فاعلية مختلف فئات المجتمع اللبناني في بثّ الوعي حول التقيّد بالأنظمة والقوانين كموضوع يهمّ المجتمع بأسره، ولما لتبادل الخبرات وتضافر الجهود من أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف.

وخير مثال على ذلك، جمعية "يازا" التي دأبت منذ العام 1994 على التعاون بشكل متواصل مع مختلف مقومات المجتمع اللبناني كمديريّة التوجيه في الجيش اللبناني، والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، والصليب الأحمر

اللبناني، والدفاع المدني، والمدارس والجامعات من حيث إلقاء المحاضرات على عدد كبير من عناصر الجيش وقوى الأمن الداخلي في معسكرات التدريب الخاصّة بهم، والتلاميذ والطلاب حول قضايا الوقاية من الحوادث، وقد ترافقت مع عرض أفلام توجيهيّة وتوزيع مناشير توعوية، وكتب من إنتاج "يازا"، بالإضافة إلى تعاونها بشكل وثيق مع مختلف الجمعيات الأهلية كجمعية زينة الحوش وجمعية جاد وغيرهما.
كل ذلك مبعث خير وتفاؤل حين يتعاون كل أفراد المجتمع في ما بينهم، و لكن يبقى الأهمّ، وهو أن تقوم الدولة بدورها على أكمل وجه حتّى تستقيم الأمور وتُحلّ مأساة حوادث السير في لبنان.

2. **توصيات اليازا حول التربية المرورية في لبنان**

يجب أن يتضمن المنهاج المدرسي مواضيع السلامة المرورية لتمكين التلميذ من:

- اكتساب عادات المشي الصحيحة في الشارع.
- معرفة متى وكيف يقطع الطريق.
- معرفة متى وكيف يصعد إلى وسيلة النقل أو ينزل منها.
- أن يُحسِن اختيار الأماكن الآمنة للّعب بعيداً عن حركة السير.
- أن ينموَ عنده حسّ حُب النظام خارج الصف.
- معرفة حقوق وواجبات كلّ من السائق والماشي ما يساعده على التعامل الصحيح مع المركبات والسائقين.

إلاّ أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلاّ من خلال نشاطات عملية تطبيقية تصل بالتلميذ إلى حدّ معايشته قواعد المرور ومؤالفتها.
ومن توصيات "يازا" لمختلف المسؤولين في هذا المجال:

- ضرورة إلمام الكوادر التعليمية بمبادئ السلامة المرورية وتطبيقها عملياً.
- التوعية المروريّة لسائقي وسائل النقل المدرسي.

– التشدد في عقوبة سائق الباص المدرسي عند مخالفته قانون السير.
– أهمية تعاون لجان الأهل مع المدارس في توعية الأبناء حول قواعد السير.
– ضرورة إقامة شواخص سير مناسبة أمام المباني المدرسيّة.
– التعاون مع الجهات المعنيّة بالسلامة العامة والتوعية المروريّة، وتزويد المدارس أحدث النشرات والمعلومات والصور لعرضها في ساحات المدارس والصفوف.

3. **تقرير Sweroad حول المنهاج التربوي في لبنان**[17]

عند الاطلاع على المواد المستخدمة في المدارس اللبنانية، نرى حاجة إلى تحسين المواد المتوافرة حالياً للأساتذة والطلاب. وبما أن هذه المواد المستعملة اليوم تقتصر على وقائع تدخل ضمن كتاب التربية المدنية، فهنالك خطر عدم التركيز بما يكفي على موضوع السلامة على الطرق. من هنا الحاجة إلى إنتاج مواد معدة خصيصاً للسلامة على الطرق وتشمل قواعد وإشارات السير وكيفية التصرف بشكل آمن في حركة السير، على أن تستهدف هذه المواد الأساتذة والأطفال والأهل.

بالإضافة إلى ذلك، يجدر وضع خطوط تربوية عريضة يتبعها الأساتذة فتسّهل عليهم عملية تعليم الأطفال. فالمواد المتوافرة للأساتذة هي بالغة الأهمية إذ يحتاج هؤلاء إلى خطوط عريضة للتحضير لصفوفهم، وإلى أفكار حول كيفية دمج موضوع السلامة على الطرق في مختلف المواد

الدراسية سواء كانت اللغة العربية، التربية المدنية، الجغرافيا، الرياضيات، البيولوجيا، الفيزياء أو التاريخ، الخ.

تضمَّن هذا التقرير أيضاً بعض الاقتراحات حول كيفية تطبيق الاستراتيجية المقترحة.

الاستراتيجية المقترحة بهدف تحسين الوضع المروري هي التالية:

17- استراتيجية مقترحة بهدف تحسين الوضع المروري في لبنان.

على المدى القصير:
– توزيع المواد الموجودة، "إرشادات البقاء"، على الأطفال الصغار.
– وضع خطوط عريضة للأساتذة لمرافقة "إرشادات البقاء".
على المدى الطويل:

– إدخال موضوع "السلامة على الطرق" في المنهاج بشكل منفصل ومستقل.
– توفير تربية خاصة بموضوع السلامة للأساتذة.
– إنتاج مواد تعليمية تتلاءم مع مختلف المراحل المدرسية.
– متابعة المواد المنتجة باستمرار وتحسينها.
– متابعة الإحصاءات لمعرفة عدد الأطفال الذين يتعرَّضون لحوادث سير.

يجدر بالوزارة المسؤولة، أي وزارة التربية والتعليم العالي، أن تطبق هذه الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن بالتعاون مع الوزارات الأخرى والمنظمات غير الحكومية المعنية. كما يجدر إعداد حملة إعلامية لتوعية عامة الناس بصورة أفضل حول وضع الأطفال على صعيد حركة السير.

المراجع:

• – الدفاع الوطني اللبناني، مجلة فصلية، العدد 51 كانون الثاني 2005.

• – "السلامة المرورية في لبنان – تطوير قانون السير" الصادر عن اليازا – 2007.

•– تقرير لجنة Sweroad السويدية المتخصصة بالسلامة المرورية (2003–2004) المنشور في كتاب "السلامة المرورية في لبنان– تطوير قانون السير" الصادر عن اليازا– من صفحة 150 إلى صفحة 170.

•– توصيات "يازا" المطلبية – 9 تشرين الثاني 2007.

•– تقارير منظمة الصحة العالمية(WHO) مناسبة الأسبوع العالمي لسلامة المرور– 2007.

•– إحصاءات مؤسسة الأبحاث العلمية SRF. www.srfo.org

•– التقرير العالمي عن الوقاية من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور.

•– "عشر سنوات في مواجهة الحوادث"، من إنتاج "يازا" العام 2004.

•– تقارير صحافية صادرة في نشرات "يازا" مع جريدة النهار من العدد الأول إلى العدد 32 (تاريخ 24 نيسان 2007 الى 17 كانون الثاني 2008) الموجودة على موقع www.yasa.org
•– نشرات "يازا" من العدد الأول إلى العدد 9، الصادرة مع صحيفة ال DAILY STAR الموجودة على موقع www.yasa.org
•– www.lassanet.org
•– www.who.int

ملخصـــات

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

بقلم البروفيسور ميشال نعمة

أزمة الهوية العربية: مقاربة في علم النفس السياسي

أصبح مفهوم الهوية حالياً أكثر من أي وقت مضى وبشكل متزايد يلقى اهتماماً كبيراً ومصدر قلق العلماء المهتمين بالاستقرار السياسي. وبغية تبسيط الأمور، يشدد قاموس أكسفورد الجامعي على الشخصية والفردية ويركز على نوعية الترابط المتلازم بين الاثنين كعنصر مركزي في تحديد الهوية.

وينكب علماء النفس الاجتماعيين، الذين يعالجون في المقام الأول مشاكل المجتمعات المتعددة الهويات والمتعارضة، على أوجه الهوية.

ويفترض هذا المقال أنه من الضروري ضم دراسة الهوية السياسية إلى الانقسام بين "الأنا" و "الأنا" في تحديد الذات كما يتطرق المقال إلى التمييز الذي أوجدته النظرية الفرويدية المحدثة بين الأنا والذات.

يُستخدم هذا الانقسام للتأمل أكثر في الأفراد المنليثيين وخاصة في كيفية تجاوبهم بشكل سلبي مع الحوادث الطارئة الخارجية.

عبر تحديد أنفسهم كعرب، يفتخر معظم الأفراد في المناطق العربية في التأكيد على فرادتهم والإضاءة على المجموعات التي يشعرون أنهم ينتمون إليها أو التي ينتسبون إليها. المثير للسخرية هو أن الهوية بين العرب لا تحدد الذات. بشكل منطقي، إنه تجاوب مع الضغوط الخارجية.

إحدى المشاكل المركزية في التحليل السياسي العصري في العالم العربي هي التحدي الذي يشكله الفرد والمجموعات أمام مفاهيم المواطنية ومحاولات بناء الدولة أو الأمة.

وبالتحدث عن أزمة الهوية السياسية نقصد التحدث عن تهديد محتمل بحصول تغيير جذري في بانوراما الكيانات العربية أي بمعنى آخر حصول اختلال هيكلي في التوازن الضروري والمطلوب لكل رفاهة وطنية وفردية ومجتمعية.

يشهد العالم العربي حالياً ارتباكاً مأسوياً وفريداً في ما يتعلق بدور الهوية الشخصية والسياسية.

العولمة، سرعة وتراخي المجتمعات في مواجهة الترسيخات الإجتماعية الثقافية أية أخلاقية؟

كيف سيكون الغد؟...

بالفعل، إذا كنا ننظر من جهة أدوات التنبؤ، نلاحظ أن المخاوف من المخاطر التي يخبئها لنا الغد، تطغى على الفرص التي يمكن أن يحملها لنا الأمل.

كيف سنعيش معاً في المستقبل؟ وبشكل آخر، كيف سنعمل منذ اليوم لبناء مذاق العيش سويّة وأن يحارب كل منا، من جهته مخاطر تدهور نوعية حياتنا الفردية والجماعية المستقبلية؟

لقد أراد الباحث من خلال هذه الدراسة، وفي محاولة شبه خائبة للظن، أن يجد الوسيلة الملائمة لنوعية الحياة المستقبلية.

إنطلاقاً من هذه الاعتبارات، إن هدف هذه الدراسة هو تأمين أكبر قدر ممكن من الفرص لوضع استراتيجيات تثقيفية واجتماعية – سياسية، تجمع الرؤية العامة مع النشاطات الخاصة.

إن اختيار لبنان في هذه اللحظة الدقيقة من تاريخ البشرية بشكل عام، والشرق الأوسط بشكل خاص، حيث أن البحث عن ديمقراطية أكبر – يتم عن طريق إجراءات غير ديمقراطية علمتنا إياها الحرب من جهة والإرهاب من جهة أخرى، هو خيار عشوائيّ.

في ضوء هذا الخيار، تقوم هذه الدراسة على كيفية طرح القضية الأخلاقية في ظل العولمة التي لا سابقة لها والتي تخضع مجتمعات اليوم إلى الاختبار المزدوج لسرعة التكنولوجيا التي تزداد دون توقف، وتراخي الصلات الإنسانية وشبكات التواصل.

البعد الأخلاقي في الإعلام المعاصر
«أدلجة» الخبر والصورة

محمود حيدر*

ماذا لو نظرنا إلى صناعة الصورة والصوت، والكلمة، على أنها من فعل الفاعل الإيديولوجي الذي يمضي ليمارس أفكاره وأهواءه، في حقوله المفتوحة على قابليات لا حصر لها؟...

إن نحن اتفقنا على كون الإيديولوجيا هي المفهوم الأكثر قابلية للتوظيف، فلن يكون الإعلام بحيِّزيه المرئي والمسموع، غير مقاربة تقنية للمفهوم. ونستطيع أن نمضي إلى ما هو أدنى إلى المطابقة، لنجد أن "الميديا" المعاصرة هي الجسم التكنولوجي الذي تتحرَّك الأيديولوجيا من خلاله. وما ينطبق على ثنائية الأيديولوجيا والإعلام يصح كذلك على ثنائية الأخلاق والإعلام، لكن هذه المرة في حقل التحيُّز ومجال الاختبار.

نرانا إذاً، بإزاء مثلث متصل ومتواصل ولا يقبل الإنفصال: الأيديولوجيا، الإعلام، الأخلاق. فعلى أرض هذا المثلث يمكن إجراء الأحكام على أخلاقية مجتمع الإعلام العالمي أو لا أخلاقيته في مستهل القرن الواحد والعشرين.

يضع المفكر الفرنسي سيرج لاتوش الإعلام المعاصر كجزء من شبكة العولمة التكنو – اقتصادية والثقافية التي تجتاح العالم اليوم، وليبيّن كم أن للعولمة التي يحملها جوعها الضاري

* مدير مركز دلتا للصحافة والأبحاث، رئيس تحرير «مدارات غربية»

لالتهام كل ما يضاعف الربح والتكاثر، من قدرة على زعزعة نظام القيم، ومن توليد هائل لأزمات أخلاقية على بنية المجتمع الدولي برمته. ومن هنا تبرز ضرورة وجود "قانون للسلوك الحسن" كما يقرّر لاتوش. وهو سلوك ينبغي أن يكون مؤسساً على أخلاق عالمية في الحد الأدنى، يتم تحديدها وتُفرض على هؤلاء العمالقة في سلوكهم في ما بينهم، وكذلك خصوصاً مع الآخرين، حيث يتم تعزيز الأخلاق الخاصة بالأعمال وحدها. لكن الجانب النظري لدى المفكر والناقد الفرنسي سوف يتخذ حيّزاً أكثر تحديداً حين يركِّز على السؤال حول ماهية الأخلاق. لكنه ينتبه إلى الطابع الفلسفي للسؤال فيقول: "وبما أني لست فيلسوفاً في الأساس، فلن نبحث في التعريفات المعقَّدة. ما يخصُّنا يتعلق بسؤال الخير والشر، لكن بالتأكيد هناك غايات أخرى للنشاط الإنساني غير الحق تستحق أن تُبرَّر قيمتها، مثل الحق والجميل، وأيضاً الشجاعة والشرف والتضحية بالنفس." ثم يضيف: "ولغياب الضوء الكاشف المحدّد نتبنَّى كمعيار للخير ما نظنُّه المعيار الأولي في القاعدة الأخلاقية الكانطية (نسبة إلى الفيلسوف إيمانويل كانط): تصرّف كما لو أنك تستطيع أن تجعل من مبدأ فعلك قاعدة كونية". لذا يجب على المعيار الأخلاقي أن يخضع لهذا المعيار مَن الكونية[1].

ما الوجه الأخلاقي لمجتمع الإعلام في عالم القرن الواحد والعشرين؟ وكيف تظهر عمليات التوظيف الإعلامي بوصفها عمليات أيديولوجية غايتها تسهيل وتسديد سيرورات الهيمنة التي تمارسها الشركات العابرة لسيادات الدول والمجتمعات منذ الربع الأخير للقرن العشرين المنصرم؟

هذه الدراسة محاولة في اتجاه مقاربة الإعلام ونظام القيم، وبيان الفضاء الإجمالي الذي يمارسه المجتمع الإعلامي العالمي في تفكيك منظومات القيم وإعادة تركيبها:

1–Serge LATOUCHE ,"**Les nouveaux maitres du monde**", Le monde Diplomatique, Manière de Voir, 28 Novembre 1995

كلنا يتأمل ويرغب أن يتلقى خطاباً ينبئه بخبر سعيد، أو بمشهد يبتعث في داخله جمال العالم من حوله، أو بحكمة تمنحه الأمان وراحة البال وتنزع عن ناظريه غشاوة القنوط والضجر والتشاؤم؛ إلا أن واحدنا لا يلبث أن يرى العالم من حوله ممتلئاً بما لا أمل يرجى منه، أو بما لا رغبة له به. أفلا يتبدَّى الأمر وكأنه استغراق في التشاؤم؟ يبدو لنا أن المشهد العالمي – وبخاصة في ما يصوِّره لنا الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب في مستهل القرن الواحد والعشرين – يسوّغ مثل هذا النزوع إلى التشاؤم.

كأن الخطاب الإعلامي السياسي – كما يلاحظ الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو –، بدل أن يكون هذا العنصر الشفاف أو المحايد الذي تكتسب فيه السياسة طابعاً سليماً، هو أحد المواقع الذي تمارس فيه هذه المناطق بعض سلطتها الرهيبة بشكل أفضل. يبدو الخطاب – في ظاهره – شيئاً بسيطاً، لكن أشكال المنع التي تلحقه تكشف باكراً وبسرعة عن ارتباطه بالرغبة والسلطة. وما المستغرب في ذلك ما دام الخطاب – ليس فحسب هو ما يُظهر أو يخفي الرغبة – وإنما أيضاً هو موضوع الرغبة. وما دام الخطاب – والتاريخ ما فتئ يعلمنا ذلك – ليس هو ما يترجم الصراعات أو أنظمة السيطرة وحسب، لكنه هو ما نصارع من أجله، وما نصارع به، وهو السلطة التي نحاول الاستيلاء عليها[2].

ما لا يُشك فيه أن التحولات التي عصفت مؤخراً بالنظام العالمي، تعطي الكلام على ماهية الخطاب والاتصال بعداً أكثر تعييناً وشمولاً. ولقد أثبت الإعلام بتقنياته الهائلة أنه دافع التحولات الكبرى في السياسة، والاقتصاد، والفكر، والفن، والثقافة، بل هو محورها ومحركها ومحرّضُها. وعلى هذه الدلالة سيكون له ذاك "الجبروت" في تشكيل المعرفة، وتكوين الأفهام الإنسانية، أو على العكس في تدمير أنظمة القيم التي كانت مادة صراع وتنازع بين المحاور والأحلاف الدولية.

2–ميشيل فوكو، **نظام الخطاب**، ترجمة محمد سبيلا، دار التنوير، بيروت، ص 10.

إن عالم ما بعد الحرب الباردة أو "عالم ما بعد الحداثة" – كما تقرّر الفلسفة المعاصرة – هو الصورة المكثفة للتحولات التي عكستها مرآة الإعلام. لقد بدا هذا العالم عالماً ملتبساً، تحكمه فوضى لا حدود لها من المنافسات، والصراعات، من دون أن يستقر بعد على نظام دولي في رحلته الممتدّة باتجاه الألف الثالث الميلادي. فبقدر ما جاءنا الزمن الجديد بحقائق لا يجوز التنكر لها، بقدر ما بثَّ أوهاماً ينبغي التعامل معها بجدية استثنائية. وغالب الظن أن يظل هذا العالم رهينة الالتباس بين حقائقه وأوهامه ردحاً إضافياً من الزمن.

لكن عالم اليوم صار أشبه بفضاء مفتوح على احتمالات قاسية ومثيرة للهلع، تتداخل فيه قيم الماضي بقيم الحاضر، وكذلك بما ترنو إليه تحيُّزات المصالح الكبرى من قيم مفترضة في المستقبل. وضمن هذا الفضاء بالذات يحتل الإعلام المادة الأولى والرئيسة في التعبير عن فوضى العالم ولا يقينه.

وهنا مكمن القيم المأزومة، والعلامة التي تشير إلى اهتزاز البناء الأخلاقي العالمي وبؤسه.

لقد جُعل العالم بالإعلام قرية كونية متصلة. وهذا يعني أن حشداً من المفاهيم التي نظّمت العلاقة بين المجتمعات البشرية باتت الآن ضمن دوائر الشك. لم يعد مفهوم السيادة القومية، مثلاً، هو نفسه اليوم، بعدما تحولت الدولة القومية المغلقة إلى دولة عالمية مفتوحة بفعل الأسواق المشتركة، والشركات المتعددة الجنسية، وثورة الاتصالات، والإعلام والمعلوماتية. كذلك الأمر بالنسبة إلى مفاهيم أخرى، كالعقلانية، والأخلاق، وحقوق الإنسان، والديمقراطية وحق الاختلاف الخ... فهذه مفاهيم وطرائق معرفة لم تعد على صفائها الاصطلاحي البدئي، وإنما غدت أدنى إلى محمولات ذهنية تتصف بالنسبية وتزخر بقابلية التأويل. لذا سنرى تلك المفاهيم (المحمولات) على صورة مُكتَسية شوائب جمة، فيما هي خاضعة في الوقت عينه لسيرورات المنافسة والصراع في سياق التوظيف بين قوى الضغط

والتأثير والمصلحة.
كل شيء في العالم صار مفتوحاً على الأثير اللاَّمتناهي. ولسنا نجد ما يعصم الإنسان من الاستسلام لجاذبية "اللغة الفضائية" الآتية على صهوة ثورة الاتصالات، سوى انتمائه وتحصنه بممانعة حضارية وثقافية ودينية. غير أن هذا كله يتوقف على آليات صراع شديدة التعقيد، سيكون على الأقوياء والضعفاء خوض حرب لا هوادة فيها، تارة من أجل الهيمنة والاستحواذ بالنسبة إلى الأقوياء، وتارة من أجل الحفاظ على الهوية وحق امتلاك الحرية بالنسبة إلى الضعفاء.
لو أخذنا المعيار الغربي لمقاربة الإشكالية بين الإعلام والأخلاق، لتوافر لنا المثال الأكيد والواضح حيث يظهر أن الإعلام لم يعد في زمن ما بعد الحرب الباردة مجرد عامل من عوامل التغيير التي تساهم في قلب موازين القوى أو تثبيتها بين الدول، أو في داخل المجتمعات بالذات. لقد غدا العامل الرئيس الذي تتجلّى فيه وبواسطته العوامل الأخرى الأمنية والاقتصادية والسياسية وسواها، ولقد تحوَّل من وجهٍ آخر إلى وعاء كلي تُختزل فيه أدوات الصراع والمنافسة والتحدي في صورة مدهشة.
وما دمنا نتحدث في إطار جدلية العلاقة بين الإعلام والأخلاق يبدو الكلام جائزاً على ما يمكن تسميته بـ "أيديولوجيا الصورة والصوت". هذه الأيديولوجيا التي شُكّلت عناصرها عبر التلفزة، ثم تحولت إلى أداة سيطرة هائلة تستحوذ على العقول والأنفس. ثم تتجه، بما تتمتع به من جاذبية لتقبض على ناصية الأخلاق وتديرها كما يُدار الإعلان السلعي.
لقد استطاعت شبكة CNN الأميركية أن تحوز ثقة المشاهد العالمي قبل حربي الخليج الأولى والثانية وخلالهما وبعدهما. فكانت بذلك تتحوَّل إلى قوة هيمنة نفسية من خلال جعل مشاهديها أسرى جاذبية الصوت والصورة التي تبثها بسرعة هائلة، فلا تترك لأحد أن يرجئ شغفه بمعرفة ما يحدث في أي نقطة من العالم وعبر أقمارها الخمسة، ومنظوماتها المؤلفة من شبكتين عالمية ومحلية، ومن مراسلين منتشرين في كل المناطق الساخنة

في العالم. أحرزت الـ CNN صفة إمبريالية إعلامية بامتياز ما جعل الأوروبيين يخشون نجاحاً كهذا بما قد يجره من سيطرة مطلقة على سوق الإعلان، والتحكم بآليات توجيه الرأي العام.

والملاحظة التي يوردها عدد من الخبراء والمحللين في هذا الحقل هي أن المعلِّق الصحافي والمراسل صارا بالنسبة إلى المشاهد كمن يأتيه باليقين المفقود، بل ومصدر طمأنينة حتى بالنسبة إلى المشاهد الذي تدور الأحداث في بلاده هو بالذات إلى درجة أصبح الجالسون أمام الشاشات الصغيرة كرعايا ينظرون بخشوع وترهُّب إلى واعظٍ أخلاقي يعيّن لهم ما هو الخير وما هو الشر.

والى هذا، فقد أمست التلفزة معادلاً تكنولوجياً للأيديولوجيات الصارمة التي تُظهر جاذبيتها وسحرها في صورة محمومة، وبدا بوضوح أن هذه القوة الساحرة والتي تستند إلى جماهير عريضة تتكاثر كلما تطور سلطانها المعنوي. ولو أشرنا إلى العقل الذي يديرها ويشرف على بثها لوجدتنا بإزاء ميكانيزم أيديولوجي له استراتيجياته السياسية والاقتصادية والثقافية والفكرية والأخلاقية.

تقنيات الاستحواذ

كتمثيل لعمل هذا الجهاز الأيديولوجي لم يتورَّع أحد منتجي البرامج التلفزيونية في القناة الفرنسية الأولى TF1 عن البوح بطريقة إدارته للإنتاج، فقال: "كلما كان مستوانا متدنياً ومادياً كلما جلبنا عدداً أكبر من المشاهدين. هكذا هي الحال. فهل من اللازم أن نضطلع بدور الأذكياء ضد المشاهدين؟ هم على الأقل لا يفكرون، فلنتوقَّف نحن عن أداء دور الوعاظ"(3).

3 –والتر ريستون، **القضية والسيادة**، مجلة الشؤون الخارجية، العدد 67، 1989.

على هذا التمثيل لتقنيات الفاعل الأيديولوجي، تستهل أخلاقيات الاستحواذ رحلتها من دون منازع مقتدر. كل شيء لدى الفاعل إيَّاه يجب أن يهبط إلى دنيا التسليع، وقيم السوق. وهو يوظف لهذه الغاية كل ما يشجع على القبول، والإذعان، والطواعية، وشغف الامتثال، الأمر الذي أدى إلى ظهور حالات دراماتيكية ذات آثار مدمرة في وقائعها ومعطياتها، ليس على بلدان الجنوب، وشعوب ما يسمى العالم الثالث فحسب، وإنما أيضاً وأساساً، على المجتمعات الغربية نفسها. وهذا ما لاحظه المفكر الفرنسي روجيه غارودي في بداية التسعينيات من القرن الماضي لمَّا بيّن أن فلسفة الإعلام في الغرب تنطوي على تحريض دائم وحاسم، من أجل تجنيد المشاهدين بالإغراء، ودعوة إلى الغوغائية، والى الخمول الدائر تجاه رأي عام تتلاعب به الدعاية، والإعلانات، وأدوات نقل الثقافة الجماهيرية. التلفزيون نفسه لا يقصّ حكاية التاريخ ولكنه يصنعها من خلال التلاعب بها. بمعنى أنه يستسلم إلى انحرافات السوق، والى تهديم كل روح نقادة، وكل فكر يشعر بالمسؤولية. وذلك بدءاً باستطلاعات الرأي العام التي لا تهدف إلى إعطاء صورة واقعية عنه، بل إلى التلاعب به، وعن طريق البلاهة الخانقة للألعاب والمسابقات المتلفزة التي تلوح بإغراء الحصول على المال بسهولة، وصولاً إلى الأخبار التي تخضعنا إلى تأمل كوارث العالم بغباء، مروراً بأفلام الصور المتحركة اليابانية، وهي كلها تنحو بانتهازيتها التجارية إلى جعل الجمهور كالأطفال، من دون تقديم ما يساعد على فهم نهاية الألف الثانية إلا بالجرعات التي تعالج الداء بالداء وبعد الحادية عشرة ليلاً (أي الأفلام الإباحية)[4].

إن المرارة التي يتحدث فيها مثقفون غربيُّون عن واقع الإعلام في مجتمعاتهم مردها إلى شعورهم بأن الحضارة الغربية تنحو بسرعة مذهلة نحو الاضمحلال الأخلاقي.

4 –روجيه غارودي، **ثقافة اللامعنى**، فصل من كتاب له بعنوان "الهدّامون". L'Archipel. Les Fossoyeurs 1992. Paris

حتى أن كثيرين منهم راحوا يصفون نهاية القرن العشرين بأنها عودة متجدِّدة لعصر فساد التاريخ وتدهوره، كما كان الأمر زمن انحطاط الرومان. وإن هذا التدهور الموسوم بهيمنة تقنية وعسكرية ساحقة لا تحمل أي مشروع إنساني قادر على إعطاء معنى للتاريخ وللحياة.

ربما كان الفرنسيون من أكثر الأوروبيين تحسساً من الآلة الإعلامية الأميركية التي حوَّلت عصر ما بعد الحداثة في الغرب إلى حقل اختبار للإجهاز على ما تبقَّى من ثقافة الأنوار، وتحطيم عقلانيتها، واستلاب بعدها الإنساني. فتحت تأثير التلفزيون الأميركي مثلاً، أصبح الإنتاج التلفزيوني المقرَّر تقديمه إلى العدد الأكبر من الناس، – أي إلى الأكثرية – هو المعيار الكلي، الكوني. ومعلوم أن أوروبا التي تعيش هستيريا الجلوس مدة طويلة أمام الشاشات الصغيرة هي أكثر المستهلكين للمسلسلات الأميركية، كونها أقل تكلفة من إنتاج المسلسلات المحلية. ولقد أخذت تنتشر في أرجاء العالم طريقة نسخ الأساليب اليسيرة للوصول إلى الجمهور الأكثر عدداً. وأخذت صورة هذا العالم المثالي تغدو أليفة في عيون الجماهير. فالرياضة أمست البديل عن الهوية الجماعية، ومفهوم الفوز – ومشاهد البطولة – باتت أكثر أهمية من مفهوم التسامح، واللاعنف، وأنسنة العلاقة بين الأفراد والجماعات.

حتى مؤلف كتاب "التسلية حتى الموت" "نيل بوستمان" راح يكشف عن تخطيط مسبق يمكث وراء إعداد أكثرية البرامج التلفزيونية في أميركا. فهي تُعدُّ من أجل جمهور شاب، وهي تالياً لا تخاطب إلا الجانب غير الناضج لدى البالغين. ولقد سبَّب هذا الخفض التدريجي للمستوى الثقافي في البرامج الكبرى الموجهة إلى أكثرية الجمهور، طفولة فعلية لديه ويسر التلاعب به. النقد الفرنسي لما يجوز توصيفه بـ "الجيولوجيا الإعلامية" التي هزت نظام القيم العالمي، يبدو ضرورياً وإن كان غير حاسم، ذلك أن صورته تتأتَّى من منطقة معرفية ذات حساسية بالغة التعقيد من جانب الفرنسيين حيال النموذج الأميركي. فالنقد هنا ينطلق من مبدأ أخلاقي وإعادة الاعتبار

للقيم، في وقت تستعر فيه حمى الاستهلاك ووحشية رأس المال على نحو لا يدع مجالاً للسجال الهادئ في الثقافة، والفلسفة، والفكر، وقضايا البيئة ومصير الإنسان. وحين دعا الرئيس الفرنسي الراحل "فرنسوا ميتران" العالم إلى وجوب تحييد الثقافة عن الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، كان يقف يومها على أرضية قلق مقيم مؤداه الخوف من استشراء استخدام الثقافة والفكر كغطاء إيديولوجي للهيمنة وسيطرة القوة.

كان طبيعياً ألا تلقى دعوى التحييد قبولاً يذكر. ففرنسا كسواها من بلدان الغرب تستغرق في لعبة اللغة المتلفزة سواء كمنتجة أو كمتلقية لها. وما دامت هذه اللعبة هي جزء من لعبة أكبر، وأشد هولاً، وهي لعبة السوق، والاستهلاك، فستكون العودة عنها مسألة شاقة إن لم تكن مستحيلة. والواضح أن الجهات القلقة باتت تدرك قسوة ما هو واقع، إذ أن سوق المال العالمي لن يعود إلى حدود القومية القديمة، فالمال، وكذلك الأفكار، تجتاز الحدود بأسلوب وبسرعة لم نشهد نظيراً لهما من قبل. وهذا ما أطلق عليه اسم نمط المعلومات الجديدة الذي يشكِّل هجوماً ضد سلطات السيادة التي تتمتَّع بها الحكومات. ومتى أدركنا أن سوق المال والمنافسة المترتبة على شروط عمله هما الأساس في إنتاج نظام القيم، سيكون بمقدرونا رؤية الحجم الهائل للمأساة. وسيكون واقع الحال أكثر مرارة وأشد فظاعة حين نعلم أن اللعبة عالمية – كونية بامتياز. وأن اللعبة إياها تنتج معارف وقيماً وأفكاراً على مقاسها، وبما يخدم لهاثها الضاري في اتجاه الهيمنة.

إن الوجه المثير للجدل، في هذا المقام، هو تحول الإعلام بأحيازه المختلفة إلى قوة أيديولوجية ضارية تتولى بدورها تنظيم عمليات إقناع واسعة النطاق، وبما لا يمت إلى مصلحة الإنسان بشيء. فعلى سبيل المثال لقد جاء بيع أقنية التلفزيون في فرنسا إلى القطاع الخاص، وفقًا للنموذج الأميركي ليجعل "الحدث" سلعة تفصَّلُ على ذوق المستهلك. وأصبحت الأخبار والاستعراضات مسنداً للإعلانات التي تتحكم بتمويل

البرامج وانتقاء مقدميها وفقًا لمؤشر نسبة الاستماع والمشاهدة.[5]
والأخطر في هذا الوجه، ما يجد ترجمته في دخول الإغواء الإيديولوجي عالم الحروب المدوية ليمنحها "المشروعية" إلى درجة لا يعود معها المشاهد يهتم بما تفعله الأسلحة المدمرة بالإنسان، بل إنه يركّز اهتمامه على البراعة الفنية التي تؤدي بها هذه الأسلحة مهماتها بنجاح.
تعتبر شركة "جنرال الكتريك" مثلاً، من أهم موردي العتاد إلى الجيش الأميركي. ولقد صنعت قطع الغيار بكاملها تقريباً لمنظومات الأسلحة المتطورة التي استخدمتها الولايات المتحدة في حرب الخليج: صواريخ باتريوت وتوماهوك، والقاذفة الخفية ف 117 ستيلث، وقاذفة القنابل الإستراتيجية ب 52، وطائرة الردار أواكس وقمر التجسس نانستار الخ.
ومع ذلك كان مشاهدو التلفزيون الأميركيون بأكثريتهم يجهلون حقيقة كيف كان مذيعو شبكة NBC ينتشون وهم ينوِّهون بقدرات هذه الأسلحة المتطورة جداً في أثناء حرب الخليج، وكيف أنهم لم يخرجوا عن كونهم يمدحون الشركة التي تدفع لهم رواتبهم. إن هذه الظاهرة ليست خاصة بالولايات المتحدة، ففي فرنسا، أيضاً ترتبط شركة ماترا Matra التي تصنع الأسلحة بشركة هاشيت Hachette التي تسيطر على إذاعة أوروبا رقم 1 وعلى قناة التلفزيون الخامسة. وواقع الحال أن شبكة NBC تملكها شركة جنرال الكتريك وهي واحدة من ثلاث شبكات تلفزيونية كبرى هي C.B.S و ABC وستبدو المفارقة غريبة حين يشكو القيمون عليها من نتائج هذه الازدواجية التي تجمع بين شركات الإعلام وشركات إنتاج أسلحة الموت.
وقد لخّص موظف سابق في شبكة N.B.C هذه القضية بقوله: "إن مفهوم حرية الإعلام يصطدم بتناقض يصعب تجاوزه عندما يكون الأشخاص الذين يملكون أدوات الإعلام هم أنفسهم الذين يجب أن يقوم الإعلام بالتحقيق معهم كتجار حروب".[6]

5–المصدر نفسه.
6– مارتان لي Martin A.lee، **التحالف العسكري الإعلامي**، راجع كتاب "نظام التضليل العالمي"، ترجمة غازي أبو عقل، دار المستقبل، دمشق ص 63

ظهورات "الإمبريالية الناعمة"

بعض الذين وصفوا ثورة الاتصالات بأنها جعلت العالم المترامي قرية كونية صغيرة فاته، على الأرجح، أن هذا العالم المتحوّل صار حقل تجارب جديداً لمنازعات، وحروب، ومكائد، وتصفية حسابات، هي أشد ضراوة مما عَرَفهُ الناس أيام الحرب الباردة وما قبلها. إنها حرب الصورة والصوت أو ما يسميه البريطانيون بـ "الإمبريالية الناعمة" تلك التي تعرج في الأثير اللامتناهي فتجتاز الحدود وتنكر العهود وتخرق سيادات الأمم والدول. كل هذا حصل في سياق شامل ومركّب من عمليات التحول التي أعقبت الحرب الباردة. ربما لهذا السبب يجري ما يُعرف في الغرب اليوم بـ "مجتمع الإعلام العالمي" على خط موازٍ مع "العولمة" حتى ليكاد يترسَّخ الاعتقاد من حقيقة التواطؤ المتبادل بين المفهومين الشائعين الآن بزخم لافت.(7)

ولئن قيل في العولمة من التعاريف ما يجعلها ظاهرة الظواهر التي تترجم علاقات قوى السيطرة في بداية الألف الثالث، فالذي يقال في الإعلام وثورته الجديدة يعادل وجه الظاهرة الآخر إن لم يؤلف حقيقة وجودها وتكوينها.

وإذن، بين "العولمة"، – العولمة التكنو – اقتصادية على الخصوص – والإعلام، ثمة علاقة إنتاج متبادل ولقد صار أكيداً ما بلغته ثورة الاتصال من قدرة هائلة على غزو كل ما يتصل بميادين النشاط البشري الحديث، وعلى الأخص القطاعات الرئيسة للاقتصاد العالمي. فعن طريق أربعة مجالات تكنولوجية تتداخل بقوة في ما بينها هي الإعلام المنشور، والهاتف النقال، والتلفزة الفضائية، والإنترنت، أطلقت العولمة رهاناتها الاقتصادية.

وتحسب "الليبرالية الجديدة" أن سيطرتها على المال العالمي عبر نحو 200 شركة متعددة الجنسية لا تنأى عن سعيها للاستيلاء على المجتمع

7- راجع مقالتنا "**الفضائيات: سباق الفضائح**"، "النقاد" العدد 33، 27/11/2000.

الإعلامي. ويدخل هذا الحسبان في المقاصد العليا لرهانات العولمة حيث يتحوَّل التوصيل الإعلامي بوسائطه المتنوعة إلى تقنيات عالية الدقة لإعادة إنتاج المعتقدات الليبرالية الكلاسيكية، ولا سيما منها عقيدتا حرية السوق (دعهم يعملون) والتبادل الحر (دعهم يمرون).

إن هاتين العقيدتين ستعودان مجدداً لتؤلفا المكوّن الإيديولوجي للتبادل الحر الذي نهضت عليه عولمة آخر القرن العشرين، وسيكون على "المجتمع الإعلامي العالمي" توظيف هذا المكوّن الإيديولوجي للعولمة الجديدة في إدارة الحروب الاقتصادية الباردة. وسيتم ذلك، إما من خلال تأهيل إكراهي لمجتمعات دول ذات سيادة، أو عبر تقنيات إقناع إغرائية – ودودة لا حصر لها.

إن ما يحصل اليوم هو تبدّل صريح في بعض وجوه عمليات الاستحواذ تختلف في مؤدياتها عما جرت العادة عليه في الأزمنة الاستعمارية التقليدية. فقد طرأ تطور جذري على آليات السيطرة السياسية والاقتصادية خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وما عادت فلسفة القوة التي أخذت بها حركة الرأسمالية الصاعدة لتحقيق مطامحها فوق القومية هي نفسها بعد حصول هذا التطور. ودخلت وسائل الاتصال، وشبكات التحكم، والتوجيه من بعد، كعامل رئيس في استعمالات القوة. وبدا كما لو أن عمليات الهيمنة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية، تتكثّف ضمن مساحة كبرى بعيداً من الاستفزاز المباشر، هي مساحة الإعلام.

شكلت نهاية الحرب الباردة 1989 – 1990 الانعطاف الفعلي في هذا المنحى، وقد أظهر واضعو الاستراتيجيات العليا في الولايات المتحدة الأميركية رغباتهم الملحوظة في السيطرة على شبكات الاتصال، والثروات الهائلة التي توفرها الصناعات "اللاّمادية" من علم، ومعرفة، وقدرة استثنائية على التحكم بالعقول واتجاهات الرأي العام في العالم. ويذكر جوزف ناي – وهو مسؤول سابق في البنتاغون وعميد معهد كينيدي في جامعة هارفرد – في مقال كتبه بالاشتراك مع وليم جونز ونشرته مجلة "الشؤون الخارجية"

في عدد نيسان/ابريل 1996 كيف أنه سيكون من السهل على أميركا أن تسيطر سياسياً على العالم في المستقبل القريب، وذلك بفضل قدرتها التي لا تضاهى في إدماج النظم الإعلامية المعقدة. ويبيّن صاحبا وجهة النظر الأميركية هذه إلى أي مدى تخلّعت فيه مفاهيم السيادة القومية تحت وطأة الاختراق الإعلامي عبر شبكات التلفزة الفضائية والإنترنت حيث لم يعد بإمكان الدول ذات السيادة التقليدية أن تحجب الغزو الثقافي والإعلامي عن فضاءاتها، الأمر الذي كانت توفره إجراءات سيادية تقليدية من مثل إغلاق بوابات الحدود الجغرافية في وجه عمليات الغزو الآتية من خارج، حتى أن عدداً من الخبراء الإنكليز راحوا يصفون هذه الظاهرة العالمية بـ "القوة الناعمة" التي تستطيع أن تحقق غاياتها الاستعمارية على نطاق واسع، من دون أن تخلق ردات الفعل الكلاسيكية الثورية من جانب الشعوب التي تتعرض كرامتها القومية للمهانة، وسيادتها للانتهاك، وأرضها للإحتلال.

سيطرة الفضاء اللاَّمتناهي

ترسَّخ اعتقاد بين واضعي استراتيجيات الإعلام مؤداه ضرورة أن يأخذ مسار الهيمنة عبر الفضاء مداه اللاَّمتناهي على نحو يلبي شغف السيطرة اللاَّمحدود للشركات المتعددة الجنسية ومراكز الهيمنة المالية والاقتصادية. وهم في ذلك يدعون إلى تجاهل مظاهر الهوية التقليدية للشعوب والمجتمعات، كالقومية، والانتماء العرقي، والدين، والجنس، والموقع الجغرافي. والأمر الجدير بالمعاينة هو أن هذه الاستراتيجيات كوَّنت مصدر إغراء لكبار رجال الأعمال الذين أصبحت الحدود القومية عائقاً أمام توسيع مصالحهم وحركة رأس المال الذي يملكون، ما جعلهم يمارسون ضغوطات هائلة على حكوماتهم للانخراط والانصياع في عمليات السوق المفتوحة التي لا تعرف حدوداً إقليمية، حيث الكون كله في هذه الأحوال خاضع لنظام رأس المال العالمي.

وعلى هذا النحو أظهر الإعلام الفضائي، بشقيه المرئي والمسموع، فعالية حقيقية لتغليب هذا المسار على حساب المصلحة القومية والسيادة الوطنية في حين بدا كما لو أن الصحافة المكتوبة وشبكة المراسلين التابعة لها، غير ذات أهمية في ظل الاستحواذ المخيف للإعلام الفضائي، وسرعة إيصال الصوت والصورة عند تغطية أي حدث في أي مكان من العالم. هذه الوضعية سوف يترجمها في كثير من المرارة الصحافي البريطاني المعروف روبرت فيسك عندما كان مراسلاً لجريدة "الأندبندنت" في أثناء حرب الخليج الأولى فكتب متسائلاً: "ماذا كان بوسعي قوله لجريدتي من العربية السعودية في أثناء الدقائق الأولى من الحرب، في حين كانت شبكة CNN قد نقلت من بغداد مباشرة لحظة بدء الحرب؟ وأذكر – والكلام لـ فيسك – أنني شعرت بإحساس قوي – كأنه ألم عضوي – عندما أدركت أن أيام الصحافة المكتوبة القديمة والجميلة قد انتهت... وحلت محل عملنا القديم متابعة التلفزيون مباشرة، مع العلم أن هذا يجعل الأنباء أكثر قبولاً بالتلاعب من أي وقت مضى...". ويعبّر عدد من الصحافيين الغربيين من الذين تابعوا تطورات حرب الخليج،عن شعورهم بالإحباط من جراء التحاق الصحافة المكتوبة بخداع الإعلام المتلفز، خصوصاً حين انبرت هذه الصحافة تنقل تقارير الشبكات الفضائية عن ظهر قلب من دون أن تتحقّق من صحتها وصدقيتها. وفي هذا المجال يتساءل الصحافي الفرنسي إيناسيو رامونيه Ignacio Ramonet مدير تحرير "لوموند ديبلوماتيك" عما يمكن عمله لمجابهة ألغاز "المطياف" من إخبار وإفساد؟ ويقول "من يستطيع أن يزعم بأنه يثق بعينيه؟ وبأن المظاهر، على الرغم من معجزات النقل المباشر تبقى خادعة ومكّارة؟ وبأن العقل الديمقراطي يبقى قائماً على الشك المنهجي، وعلى صمت التفكير، وعلى النقاش النقّاد؟ وبأنه في الجو المشحون بالشعبوية وبالغوغائية تستطيع صدمة المشاهد والصور أن تؤدي إلى تنازلات مرعبة، وإلى الانصراف عن الحقيقة؟".[8]

8 إيناسيو رامونيه: **ألغاز المطياف هذا الكائن الخرافي المهبطي**، من كتاب: "نظام التضليل العالمي" مصدر سبق ذكره.

يتمركز السجال حول فلسفة الإعلام في أوروبا والولايات المتحدة، بصورة أساسية، على الجانب المتعلق بالأثر السلبي على السيادة القومية للدول – الأمم. وهو ما تشعر به أوروبا اليوم، في كثير من الحرج نتيجة الهيمنة الأميركية على عقول الأجيال الجديدة في مجتمعاتها والتي تستخدم منظومة وسائط إعلامية موجهة إلى أوروبا والعالم استطاعت من خلالها أن تشكل تياراً ثقافياً استهلاكياً جعل كثيرين من الخبراء الأوروبيين يتساءلون عما إذا كان عليهم أن يودّعوا هويتهم الثقافية. والألسني الأميركي نعوم تشومسكي يقول: "إن وظيفة المنظومة الإعلامية الأميركية هي أن تسلّي وتُلهي وتعلّم.. وكذلك أن ترسخ لدى الأفراد القيم، والمعتقدات، وقوانين السلوك، التي تجعلهم يندمجون في بنى المؤسسات داخل المجتمع الموسّع. وحتى يكون بالمستطاع القيام بهذا الدور، في عالم تتمركز فيه الثروات، وتشتد وتقوى فيه النزاعات بين مصالح الطبقات يجب القيام بدعاية منظمة".

لكن إذا كانت مشاعر الأوروبيين على هذا النحو من الحذر تجاه الاستحواذ الأميركي على الإعلام، فكيف سيكون عليه الحال في بلدان العالم الثالث؟ الأمر هنا يدعو إلى اليقين بأن هذا العالم يتعرَّض لحملة احتواء وهيمنة أشد وأقصى. وهي، هذه المرة، تتصل بغزو الوجدان، والثقافات، وحرف المجتمعات المتأخرة، وخصوصاً مجتمعات الجنوب عن قيم التحرر وإشعارها بلا جدوى التمسك بمبادئ السيادة والكرامة الوطنية. لقد لاحظ عدد من الخبراء الغربيين كيف تطورت ميزانيات الإعلام إلى درجة أصبحت توازي ميزانيات الدفاع لدى بعض البلدان.

وتقول الإحصائيات إنه منذ العام 1986 بلغ رقم أعمال اقتصاد الإعلام في الغرب والاتصالات مبلغ 1185 مليار دولار: منها 515 ملياراً للولايات المتحدة و267 ملياراً للجماعة الأوروبية و253 ملياراً لليابان و150 ملياراً للآخرين جميعاً. إن استيعاب المعطيات المتعلقة بشركات الدعاية والإعلان – وهي الحامل الأول للإعلام – في هذه الأرقام يعزّز الاتجاه

الواضح لسيطرة الشمال. وعلى هذا المستوى من تمركز المقدرات، يصبح من اليسير أن نفهم لماذا أصبح التساؤل عن التوازن بين الشمال والجنوب تساؤلاً تافهاً ومثيراً للسخرية.

والشك الوحيد الباقي ينصب على كيفية انتهاء المعارك المستميتة التي يخوضها بعض المجموعات الضخمة ضد بعضها.(9)

وعموماً فإن الديناميات المتّبعة لوسائل الاتصال والإعلام بعد الحرب الباردة آيلة إلى غاية واحدة لا مناص منها، وهي: تحرير حركة رأس المال من أي قيد، بما فيها القيود النابعة من مصلحة الأمم التي ما يزال رأس المال الوطني يؤلف ميكانيزم استقلالها وسيادتها.

الخبر الأميركي كمرجّح للغلبة

الوجه الأبرز في المثال الإعلامي الأميركي سيجري الإفصاح عنه حين تخوض مؤسسة الحرب الأميركية حروبها ونزاعاتها الدولية والإقليمية. يقول "ويليام رو" وهو أحد الذين عملوا في الخارجية الأميركية إنه بعد الهجمات الإرهابية التي تعرَّضت لها بلاده في 11 أيلول/سبتمبر أصبحت أنباء الحرب ضد الإرهاب تهيمن على وسائل الإعلام الأميركية على حساب القضايا المحلية والأجنبية الأخرى. وكرَّست الصحف الأميركية العديد من صفحاتها لنشر المعلومات المتوافرة، عن حياة المشتبه بهم من الخاطفين الذين نفَّذوا الهجمات وخلفيتهم. وبدأ الكتّاب الأميركيون يركّزون في مقالاتهم وموضوعاتهم وكتبهم على المملكة العربية السعودية أكثر من أي يوم مضى لأنها الدولة التي منها معظم المشتبه بهم في الهجمات. ونشرت الصحف الأميركية تحليلات لكتاب أميركيين يوجّهون فيها اللوم للسعودية والدول الشرق أوسطية الأخرى لأنها – على حد زعمهم – وفَّرت البيئة الملائمة لولادة نشاط الإرهابيين. ويعزون ذلك إلى المناهج التعليمية في تلك البلدان وغياب الديمقراطية وحرية التعبير(10).

9 – جاك دوكورنوا، **خضوعاً لأوامر الشمال**، لوموند ديبلوماتيك، أيار (مايو) 1991.
10 –ويليام رو، **الاختلاف بين وسائل الإعلام العربية والأميركية "الاتحاد"** الظبيانية، 30/1/2002.

إن ما يريده الكاتب الأميركي من ذلك هو التأكيد على انخراط الإعلام على الجملة في الحملة الحربية التي تقودها بلاده بقطع النظر عن صدق مبرراتها. وإلى هذا يشكل هذا النموذج الأميركي للإعلام صورة درامية عن تدهور الحالة العالمية وبؤسها. وعن التناقض الصارخ بين نظامين من أنظمة القيم: بين نظام التوازن الذي ساد الحرب الباردة والتجريبية العالمية المحكومة بما يسمى نظام الفوضى. لقد رسم زبيغنيو بريجنسكي منذ ما يزيد على ثلث قرن صورة متوقعة لمستقبل العالم ما بعد الصناعي، فرأى "أن الأثر التراكمي للثورة التكنوترونية هو أثر متناقض. فمن جانب تبرز هذه الثورة بدايات مجتمع عالمي ومن جانب آخر تفتت الإنسانية وتنتزعها من مراسيها التقليدية. إن الثورة التكنوترونية تزيد من تنوُّع الظروف الإنسانية وألوانها. فهي توسع الهوة في الظروف المادية بين بني البشر حتى وهي تقلص قدرة الإنسان الذاتية على تحمّل هذا التباين".

والعالم الثالث برأي بريجنسكي هو ضحية الثورة التكنوترونية. وسواء نمت البلدان الأقل تطوراً بسرعة أو ببطء أو لم تنمُ أبداً، فإن معظمها على الأغلب لا مفر له من أن يستمر، وقد سيطرت عليه مشاعر قوية بالحرمان النفسي. ففي عالم متشابك إلكترونياً لن يكون التخلف المطلق أو النسبي محتملاً، خصوصاً عندما تبدأ البلاد الأكثر تقدماً بتخطّي المرحلة الصناعية التي ما يزال على البلدان الأقل تطوراً أن تدخلها. وهكذا لم يعد الأمر أمر "ثورة لطموحات متصاعدة، فالعالم الثالث اليوم يواجه طيف الطموحات التي لا يمكن إشباعها"(11).

لقد أدَّى التطور اللامتكافئ في نظام عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق سيرورات متناقضة لا يمكن أن تبعث في يوم من الأيام على الطمأنينة. ومن البدهي والحال هذه أن يجري إخضاع القيم والبنيات الأخلاقية في المجتمعات "العالمثالثية"، وخصوصاً المجتمعات الأهلية فيها. فإن

11- زبيغنيو بريجنسكي، **بين عصرين، أميركا والعصر التكنوتروني**، دار الطليعة، بيروت. ص 72.

ذلك ما يسهِّل ديناميات سيطرة رأس المال المالي والإلكتروني والحربي. والحاصل هو أننا أمام أمر متناقض كل التناقض، بل ويتضاعف تناقضه كلما مرَّ وقت إضافي على بقاء عالم ما بعد الحداثة خلواً من أنظمة توازن في الغذاء والبيئة والاقتصاد والسياسة والأمن. وهذا التناقض هو أن عالم اليوم يصبح أكثر وحدة وأكثر تفتتاً في الوقت عينه. ففيما اتجهت أوروبا إلى التوحد الكامل عبر إلغاء الحدود القومية التقليدية، ونَحَت الولايات المتحدة الأميركية إلى تقديم نفسها كدولة عالمية،... وفيما يجعل نظام المعلومات والاتصال عبر الأقمار الصناعية والإنترنت العالم كله مشاركاً في مشاهدة ما يحصل ومعرفته حتى في الأحياء المغلقة والغيتوات الإسمنية، يبدو العالم متجهاً أكثر إلى مغادرة قيم الاستقرار والولاءات الأيديولوجية التقليدية.

إن الاحتقان الذي يعيشه عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم يخلو من اليقين والأمان الذي يوحِّده. وهذا بدهي ما دام التداخل العجيب قائماً بين أنظمة القيم وسيرورة رأس المال اللامتناهي. إن الصورة تبدو شبيهة جداً بما كتبه الكاتب الأميركي – من أصل ألماني – هرمان هيس في روايته ذئب البوادي واصفاً أحوال الغرب ما بعد الحرب العالمية الثانية، لقد رأى "أنه عندما يتداخل عصران، وثقافتان، وديانتان تتحوَّل الحياة البشرية إلى معاناة حقيقية، إلى جحيم. فهناك أوقات يحشر فيها جيل كامل في ذلك الطريق الواقع بين عصرين، وأسلوبين للحياة.

فيكون من نتيجة ذلك أن يفقد كل قدرته على فهم نفسه ويفتقد المعايير، والأمان، وبساطة الرضى".

هكذا بدا المشهد العالمي وهو يختتم الألف الثاني، وهكذا يبدو على نحو أشد وهو يمضي قدماً في رحاب الألفية الثالثة. ولن يكون له على الأرجح سوى المضي مسافات زائدة في تعميم الضلال الأعمى إلى أبعد حد مستطاع. فالتسابق نحو الاستحواذ والسيطرة هو سمة هذا المشهد اليوم، والى مدى غير منظور. والخطير في هذا المجال من التطوُّر هو اعتقاد مؤسسات القوة

والهيمنة التي تديرها على الأخص الولايات المتحدة الأميركية بأنها في هذا إنما تصنع واجباً عالمياً أساسياً. وهو في اعتقادها واجب أخلاقي تمليه مصلحة الإنسانية بأجمعها الأمر الذي سيؤدي بها – وهو ما يوضع أمامنا بصورة يومية – إلى ممارسة أبشع الأفعال اللاأخلاقية وذلك باسم الحفاظ على الأمن الدولي والديمقراطية وحقوق الإنسان، منظوراً إليها بوصفها درجة عليا من الأخلاق.

يتحدَّث ميشيل شوسودوفسكي أستاذ الاقتصاد في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة أوتاوا[12] عن كيفية صنع المجاعة في بلدان العالم الثالث، فبيَّن كيف فرض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الحكومة الصومالية برنامج إصلاح بنيوي في بداية الثمانينيات. وكان من نتيجته أن تعرَّض للخطر الفظيع التوازن القائم بين القطاع "البدوي" من السكان والقطاع المستقر "الحضري" (...) وعندما بدأت عمليات إعادة "تنظيم" موازنة الحكومة الصومالية تحت إشراف المؤسسات الدولية – وهي مؤسسات تدار في معظمها بعقل أميركي أساساً – نتج عنها نهب منظم وتدمير للزراعة. فانهارت البنى التحتية وانخفضت النفقات المخصصة للزراعة بنسبة 85% بالمقارنة مع ما كانت عليه في أواسط السبعينيات.

وهكذا بسبب من فوائد القروض القاسية أصبح الصومال أسير نفسه لذلك سيطلق عليه لقب "قميص المجانين" وهو المعروف باسم الإصلاح البنيوي، لإجباره على سداد الفوائد. وما حدث بعد ذلك معروف: انهارت الدولة، واندلعت الحرب الأهلية وتفشت المجاعة.. وفي النهاية جاءت عملية "إعادة الأمل" التي ما نزال نشهد آثارها المدمِّرة إلى اليوم.

النموذج الصومالي يعكس ظاهرة دولية صارخة في طريقة تعاطي الشركات الكبرى مع الشعوب، الأمر الذي أنتج في غير بلد أفريقي وآسيوي مجاعات، وحروباً أهلية لم تنته إلى الآن.

12- ميشيل شوسودوفسكي، **كيف تصنع المجاعة؟**، لوموند ديبلوماتيك، شباط /فبراير 1992، العدد21.

وعلى ما يبدو فلسوف لن تكف مؤسسات التوجيه الأميركية عن إنتاج ثقافة تسويق الاستهلاك. فهي تذهب إلى ما يشكل صوغاً لاستراتيجيات فكرية تقدم الولايات المتحدة بوصفها معطى أرسلته السماء. ولعل البرنامج التعليمي الذي نظَّمه لمحطات التلفزيون الكبرى الزعيم الجمهوري في مجلس النواب نيوت غينغريتش في مطلع التسعينيات هو أحد الجهود الآيلة إلى "أسطرة" أميركا وسياساتها وأنماط حياتها. إنه يدعو لتناول التاريخ الأميركي بطريقة تمجيدية تستند إلى رموز جامدة لقيم دائمة. فعندما يعيش العالم في ما يسميه "ثقافة الومضة"، وفي عاصفة من المعلومات الهائلة المضطربة ينبري غينغريتش للإعلان عن أن هدف برامجه التعليمية المتلفزة هو غرس الذهن بقيم الأساطير القديمة، لكي يكون التاريخ الأميركي نقياً وصافياً، ومقبولاً، من الأجيال. وعلى أي حال فإن غينغريتش الذي يؤمن بالإيديولوجيا إيماناً راسخاً ويصفها بأنها "قنبلة في الرأس" هو كسواه من الإيديولوجيين الأميركيين في هذه الأيام، لا يجدون ما يعملون عليه سوى الذهاب بعيداً في الاستيلاء على العقل وبث أخلاق السيطرة والقوة على النطاق العالمي. وهذه إواليات إعلامية توصيلية غايتها تعميم قناعات ثابتة لدى شعوب العالم، وبخاصة شعوب "العالم الثالث" برسالية القوة الأميركية وسموها.

لكن جيمس كورث أستاذ العلوم السياسية في الجامعات الأميركية، يقدم انطباعاً مخالفاً عمَّا تذهب إليه أخلاقيات التمجيد فيرى "أن الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في الصراع الهائل بين المنظمات الكبرى ووسائل الإعلام العالمية والشركات المتعددة الجنسية، سيتوقَّف على نتيجة صراع آخر أكثر إيلاماً. ذلك لأن الفترة الأولى من تاريخ ما بعد العصر الحديث ستتضمَّن صراعاً موازياً، وحرباً أهلية داخل الولايات المتحدة بين المؤسسات المتعددة الثقافات والتسلية الجماهيرية من جانب، والثقافة القومية والتعليم الجماهيري من جانب آخر. ومنذ الآن – يضيف كورث – يبدو أن معسكر ما بعد العصر الحديث هو الذي سيسود، وإذا ما حدث

ذلك فإن الولايات المتحدة بالمعنى التقليدي للشعب الأميركي وحكومة الولايات المتحدة، لن تكون هي الممثل، بل المتفرج – بل حتى المسرح – لعالم ما بعد العصر الحديث، وستصبح متلقياً للتاريخ لا صانعاً له...[13]"
إن مثل هذا المآل لدولة تمسك بناصية الإعلام وإنتاج أخلاق الاستهلاك لن يفضي، على الأغلب، إلا إلى المزيد من تفكيك العالم وأنظمة القيم فيه.

"أدلجة" الصورة والصوت

على النسق الإيديولوجي إياه لا ينفكّ منظّرو الفرادة الأميركية عن ابتعاث مروحة من الأفكار، لا يقصد منها سوى منح السيطرة مشروعية الاستمرار والتراكم لتأخذ صعيدها المعرفي والثقافي. ويتحدث معظم هؤلاء بلغة اليقين، ودائماً عبر آليات الإعلام، بهدف خلق اعتقادات في المجتمعات الدولية، وخصوصاً الأوروبية فضلاً عن "مجتمعات الأطراف" مؤادها التسليم بنمط الحياة الأميركية كقدر لا مناص منه. وها هو دانيال بيرتون أحد البارزين في قطاع الاتصالات يرى "أن الولايات المتحدة بصفتها رائداً في اقتصاد الشبكات سوف ترسم تطور هذا الاقتصاد. ذلك أنه ليس هناك أي دولة أخرى في العالم تملك المؤهلات اللازمة لتوجّه تطوره، فهناك وجود

برمجي هائل، ومصنّعو مواد على مستوى دولي وصناعة ديناميكية ذات محتوى جيد، وقطاع اتصالات كامل الخصخصة. وقاعدة صلبة لرأسمال جسور، وسوق عمل مرن، ونظام جامعي لا نظير له".
يضيف بيرتون أننا في النهاية نتجه نحو عالم للشبكات يتكوَّن من مجتمعات إليكترونية تجارياً وثقافياً، عالم يعمل على تدعيم مكانة الولايات المتحدة كأمة من بين الأمم الأخرى، ولكنها في الوقت نفسه، وعلى النقيض من ذلك، أمة تعمل على تفكيك نظام الدولة – الأمة[14].

13- جيمس كورث، **ما تزال أميركا أمة؟**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ص 20.
14- Joseph S. Nye. Jr. and William A. Owens, "**American Information Edge**", Foreign Affairs, Issue 106, Spring 1996.

يكشف هذا الكلام عن أحد الوجوه الأكثر عناية بالاهتمام في الخطاب الثقافي الأميركي وهو ذاك المتّصل بالرغبة في تخليع الرابطة القيمية التي نشأ عليها مبدأ الدولة – الأمة. تريد الطبقة السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة أن تقيم عالماً يشبهها في الغرب وفي العالم أجمع، أي دولة عالمية سمّاها أحد الخبراء الأميركيين وهو جيمس كورث بـ"المؤسسة الأميركية"، التي ذهبت ابتداء من نصف القرن المنصرم إلى جعل مصلحة الدول – الأمم، مثل بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان تتفق مع تجاوز مفهوم الدولة – الأمة، عن طريق العضوية في عدة منظمات دولية كالأمم المتحدة ومنظمة الدول الأميركية، وحلف الأطلسي، والغات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وسواها. وخلاصة القول إن الدولة الأميركية مثلها مثل تلك الدولة التي قامت في أوروبا واليابان، نفّذت مشاريع كبرى في الأبعاد الثقافية والأمنية والاقتصادية للحياة الاجتماعية. لكن على خلاف الدول – الأمم الأخرى، فإنها فعلت ذلك على نطاق قاري هائل الحجم حقاً. بل إنها حتى وهي تفعل ذلك كانت تنشئ أيضاً عالم ما بعد العالم الحديث، وبذلك مهّدت الطريق لزوالها كدولة – أمة.

كانت بداية التسعينيات ذروة ما وصلت إليه التجربة الأميركية لجهة نزع القيم التي تقوم عليها مبادئ الدولة – الأمة لتنتقل بعد ذلك إلى زمن الهيمنة على العالم؛ وهو زمن يتّسم بتخطي الإتكاء على جيوش تقليدية كبيرة، تقوم على التجنيد الإجباري الجماهيري وتوافر الدفاع القومي، وذلك باتجاه تشييد ما يسمى بـ"مجتمع ما بعد العصر الحديث" الذي يقوم أساساً على وجود الأسلحة النووية، التي توفر الردع الموسع، والأحلاف الدولية الدائمة (مثل ما حدث مع الحلف الأطلسي) وعلى التكنولوجيا الراقية، والأسلحة الموجهة بدقة والأسلحة الشبح، ما يوفر القوة العسكرية لتحالفات دولية مؤقتة كالّتي حصلت في حرب الخليج الثانية والتي حصلت على نحو مدوٍّ في الحرب على يوغوسلافيا، وصولاً إلى المثال الأفغاني والذي عدّه كثيرون

من الاستراتيجيين الغربيين مثالاً قابلاً للتكرار في غير منطقة من العالم[15]. وبطبيعة الحال، فستأتي حرب غزو العراق العام 2003، لتمنح مساراً كهذا درجته القصوى في حقول التطبيق. إن الوجه الإعلامي للتطور الأميركي شكل الآلية المتقدمة لظهور الإمبريالية المفتوحة. وكان بدهياً أن تؤدي الشبكة الإعلامية الهائلة مهمتها الكبرى باتجاه تفكيك أنظمة القيم في العالم. وإذا كانت مجتمعات الأطراف، أو ما يصطلح عليها بالدول النامية، آثرت خيار التلقي والامتثال عموماً للهيمنة الإعلامية والثقافية – الأميركية، فذلك ما لم يحصل على الإجمال في المجتمعات الغربية. فكان أن انفجرت في وجه الزحف الإعلامي الأميركي تيارات وازنة في المجتمع المدني الأوروبي، تطالب بضرورة الممانعة والمواجهة. حتى أن الحكومة الكندية استشعرت هذا الخطر وأعلنت على لسان السيدة شيلاكوبس النائبة السابقة لرئيس الوزراء ووزيرة المالية لعام 1997، وجوب مواجهة ما أسمته بـ "الإمبريالية الثقافية" وأكدت أنه إذا أصرّ الأميركيون على فرض هيمنتهم على المجتمع الثقافي العالمي باستخدام الأدوات المتاحة لهم، فإن عليهم أن يتوقعوا إجراءات مضادة[16].

المسألة بالنسبة إلى المؤسسة السياسية الأميركية لا تتعلق بالأخلاقيات المجردة، وإنما أساساً وقبل أي شيء بملاءمة النشاط الإعلامي والثقافات المنتجة في سياقه، مع الدرجة التي بلغها تطور شبكات المصالح والنفوذ في العالم، لذا فإن الآليات الإعلامية تقصد بشكل منهجي ومعمق إعادة تشكيل الوعي الجماعي العالمي، وتكييفه على نحو يناسب حاجات الإمبريالية المفتوحة، فثورة التكنولوجيا الإعلامية كما يؤكد الكاتب الفرنسي إيناسيو رامونيه تتطلع لإحلال الحاسوب محل العقل البشري، وتتسارع هذه العقلنة العامة لأدوات الإنتاج بفعل التوسع الكبير في الشبكة الجديدة للاتصالات، وبذلك ينشط الإنتاج ويختفي بعض المواد وتتفجر موجة

15- أنظر تعليقات الصحافة الأميركية في هذا الصدد، وهي تغطي ردات الفعل الداخلية على حرب أفغانستان في سياق التحول الأميركي العام بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر. وظهور مصطلحات جديدة كـ"الدول المارقة" و"محور الشر" و"الحرب على الإرهاب".

16- هربرت شيلر، **الرعب الإعلامي من شؤون الرئاسة في واشنطن**، لوموند ديبلوماتيك، الطبعة العربية – الشهرية – آب/أغسطس1997.

البطالة والعمل الموقت (...). أما في الميدان الاقتصادي فالسائد هو ظاهرة العولمة أي الارتباط المتزايد والوثيق بين اقتصادات بلدان متعددة، وتهم هذه العولمة أساساً القطاع المالي الذي يهيمن من بعيد على الأجواء الاقتصادية وتعمل الأسواق المالية طبقاً لقواعد وضعتها لنفسها بنفسها، وباتت من الآن فصاعداً تفرض قوانينها الخاصة على الدول ذاتها، في حين على صعيد العلاقات الاجتماعية أحدثت ثورتا الإعلام والاقتصاد أزمة في مفهوم السلطة، فبعد أن كانت هذه حتى عهد قريب عمودية أبوية مهيمنة، باتت الآن تزداد أفقيةً وفق تركيب شبكي – بفضل تقنيات الاستقلال الإعلامي – وتوافقي. وفي ذلك تغيير جذري لهوية السلطة السياسية وممارساتها(17).

لم تكن التكنولوجيا التي أنجبتها العقلانية الغربية في أي يوم بريئة من غاياتها السياسية، وكذلك لن تكون ثورة المعلومات التي اختتمت قرناً واستهلت قرناً آخر بريئة من داء التسييس.

وحين يذهب الإعلام المسيطر ليسوّغ ثورته المدهشة فلا يفعل هذا إلاّ لخدمة طبقة سياسية تتصدر عرش العولمة وشركاتها الكبرى.

وعلى امتداد هذه الملحمة الفظيعة للعولمة الجديدة تلقي إمبريالية الصورة والصوت بظلالها فوق عالم يترنح، وإنسان يواجه مصيره بعقلانية صارمة.

باتجاه إعلام مسدَّد بالأخلاق

لسنا نزعم أن بمقدور أي كان، جهة أو شخص، أو حتى دولة أن يؤسس لخطاب إعلامي أخلاقي من دون مشقة. الإشكالية بالطبع غير مستحيلة، لكن تفكيكها وإعادة تشكيلها على أسس جديدة يتطلب التعامل معها، والنظر إليها بوصفها إشكالية تتجاوز النطاق المحلي وحدود السيادات القومية، أي بوصفها إشكالية عالمية بامتياز. تتعلق أولاً وأساساً بضرورة

تشكيد نظام قيمي عالمي جديد يقوم بطبيعته على توازن في مجالات

السياسة والأمن والاقتصاد والاجتماع الإنساني.
هل يمكن ذلك؟ لو قلنا بإمكان النظام العالمي المتوازن فلسوف نقع في تجريد ساذج؛ ذلك أن عالماً تضبطه معايير القوة وشهوة الاستحواذ، لا يمكن أن يُتأملَّ منه ما يحتويه وما لا طاقة له به.
إن الشرط البدئي لقيامة نظام قيم راسخ على النطاق العالمي، هو شرط يؤسسه توازن بين قوى المجتمع الدولي وأقطابه وعوالمه المتعددة. وحتى يصير هذا الشرط واقعياً فلا بد أن يسبق التوازن حدوث تحولات ضرورية في نسبة القوى الدولية، بما يؤدي إلى ضرب من ديمقراطية أممية أساسها الاعتراف بمبادئ العدالة والسيادة وحقوق الإنسان اعترافاً عملياً.
ولئن كان هذا الشرط طوباوياً وغير قابل للتحقق بالنظر إلى منطق وطبيعة التطور العالمي بعد الحرب الباردة، فإن الشرط نفسه قابل للنفاذ على نطاق المجتمعات المحلية.
في الغرب وصل النقاش إلى مراحل مهمة حول ضرورة إعادة بناء نظام جديد للقيم. أما عناصر هذا النقاش فتجري انطلاقاً من وجوب إجراء مصالحة بين الممارسة السياسية والممارسة الأخلاقية، واستطراداً بين الغاية والوسيلة بحيث لا يؤدي طغيان شعار المصلحة العامة للأمة على ضرورات الاجتهاد والاختلاف، وتعدد الأفهام في التعاطي، ومقولة المصلحة العليا، والأمن القومي، الخ. إذ غالباً ما يجري الاضطهاد باسم الديمقراطية ومن أجلها أو باسم الدفاع عن حقوق الإنسان ومصيره.
أما في بلادنا، وتحديداً في المجتمعات الشرقية والعربية والإسلامية، فالنقاش مع الآخر، الغربي – هو نقاش سلبي في أغلب الأحوال – لا يخلي المساحة الضرورية التي تكفي لتفعيل حوار الاختلاف والإبداع بين أبناء الوطن الواحد والأمة الواحدة.
بعد هذا نعتقد أن الأخلاق الفطرية التي توفرها الطبيعة البشرية المجردة، وبالتالي الأخلاق الدينية الأساسية التي تحكم الأفراد والقوانين المدنية التي تنتظم فيها المجتمعات، ستشكل أساساً لحفظ القيم في مجتمعاتنا،

ومن ثم لتأليف نظام للقيم في كل ما يتصل بتدبير الشأن العام والعلاقات بين أفراد المجتمع.

إن هذا يقتضي منا، أن ندرس أخلاقنا السياسية والثقافية دراسة نقدية، يحكمها روح التسامح بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. وفي هذا المعنى يمكن أن ينشأ الخطاب الذي طالما فقدناه، ذاك القائم على رحمانية العلاقة بين قوى المجتمع وأحيازه، واختلافاته وتنوعاته الفكرية والسياسية والثقافية والاجتماعية. إنه الخطاب الحر، هذا الذي تكون الحرية فيه مفهومة على أنها التحرر من كل إكراه، أو قسوة تحول دون الإنسان وإيمانه أو دون فعله وما يود فعله. إن الخداع الإعلامي هو أخطر أنواع الخداع، لأنه يقلب الحقائق رأساً على عقب ثم يعود ليبثها من جديد كحقائق لا تقبل الشك ولا تجد فيها محلاً للسؤال.

الخطاب المخادع الذي ينتجه مجتمع الإعلام العالمي اليوم هو ما يصور للناس ما ليس لهم به منفعة، على أنه خير صاف لهم. وهو الذي ينبئ بأخبار لا قصد لها سوى جعل الناس يؤمنون بآلهةٍ أرضيين من دون **الله** الواحد الأحد.

إن نقد العقلانية الاقتصادية، باعتبارها قلب العقلانية لا أكثر، يؤدي بدوره – كما يبيِّن سيرج لاتوش[18] – إلى بعث الاعتراف بما هو معقول. فالتحرر من إرهاب العقلي، لا يحرر الخطابة فحسب، بوصفها قاعدة السياسة والديمقراطية، وإنما يحرر أيضاً التعبير الشعري. ويعتبر الهزال مسؤولاً أيضاً وفقًا لـ "بيار توليه" عن (التضجر الجواني الكبير) حيث تحطمت الحضارة الغربية. ذلك أن عملية إعادة بناء الأخلاق باتت ضرورة لأن القيم المؤسسة للاجتماع الإنساني في عالم القرن الجاري، تستنبت الوحشية والاستلاب في كل مكان من العالم.

18- سيرج لاتوش، مصدر سابق.

ملخصـــات

برفسور ميشال نعمة

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

استقلال كوسوفو: من المنطلقين السياسي والقانوني

تبيَّن بعد الحرب العالمية الثانية أن الحاجة ماسة إلى محكمة دولية لكن الحرب الباردة جاءت لتؤخر وتؤجل عملية تشكيلها.

وقد بدا ظاهرا أيضًا أن القوى العظمى كروسيا والولايات المتحدة الأميركية وفي مسعاها الدائم إلى السلطة قد تغاضت عن المبادئ الإنسانية الأساسية ونسيتها، وذلك من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية الجيوسياسية.

اهتمت روسيا وركّزت مع الرئيس بوتين على صراعها مع الغرب الذي يأتي في سياقه المطالبة باستقلال كوسوفو وهو أمر لا بد منه من وجهة نظر الولايات المتحدة وحلفائها.

أما بالنسبة إلى روسيا فالصراع يدور حول كوسوفو على عدة احتمالات مثل الدفاع عن وحدة أراضي البلدان مدعومة بالقوانين الدولية بالإضافة إلى كون روسيا صديقة للصرب.

يحاول الباحث من خلال دراسته الإجابة عن السؤال الآتي: ماذا يعني استقلال كوسوفو بالنسبة إلى كوسوفو أولا ثم إلى روسيا وأخيرًا إلى العالم أجمع؟

غادة فرحات الجميل

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تم إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان أواخر سنة ١٩٩٠. اتخذ هذا المجلس تدريجًا طابعًا خاصًا بالبلدان الأوروبية التي أرادت التأكيد على ديموقراطيتها التمثيلية من خلال أنظمة ديموقراطية المشاركة وأساليبها.

تشدِّد الباحثة في دراستها على المبادئ الأساسية الخاصة لإنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتتميَّز هذه الأسس بأهداف هذا المجلس وتاريخه وكيفية إنشائه.

ولم يتأخر المجلس عن العمل جديًا وبثبات من خلال وضع آليات وبرنامج جدي ومحدد.

ومن مبادئ المجلس الأساسية:

- تأمين الأسس الداخلية الثابتة.
- توطيد العلاقات مع الخارج
- التشديد على الدراسات وتقارب وجهات النظر

تأمل الباحثة أن يتمكَّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني من التأثر بأيديولوجية التنمية والارتقاء نحو مستوى حياة أفضل.

صفحة بيضاء

شرف. تضحية. وفاء

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Prof. Adnan AL-AMIN ..... Prof. Michel NEHME

Prof. Nassim EL KHOURY ..... Dr. Ilham MANSOUR

Dr. Hassan MNEIMNE ..... Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER

Rédacteur en chef: Prof. Michel NEHME

Directrice de Rédaction: Nayla ASSAF

Index

N° 65 - Juillet / July 2008

- Arab Identity Crisis: Political Psychology Approach ..... *Prof. Michel NEHME* 5

- Mondialisation, vitesse et liquidité des sociétés ..... *Abdo KAHI* 51

Abstracts

• *Dr. Mohammad DIAB* 82
The Economy of Knowledge

• *Dr. Khalil HOUSSAIN*
The Study of Power 83

• *Ziad AKL - Hani KOBAYSSI*
Traffic safety 84

Résumés

• *Dr. Mohammad DIAB* 86
L'économie de la connaissance

• *Dr. Khalil HOUSSAIN*
L'étude de la force 87

• *Ziad AKL - Hani KOBAYSSI*
La sécurité routière 89

صفحة بيضاء

صممت وطبعت في مطابع الجيش اللبناني– مديرية الشؤون الجغرافية 2008

Arab Identity Crisis: Political Psychology Approach

Prof. Michel NEHME*

In order to verify, classify and document the diverse characteristics of individual and group identity (physical, cultural, psychological, and spiritual) evidenced by members of the human race, one has to link the present with the far back history. The concept of identity at present more than ever is increasingly one of crucial interest and concern for scholars interested in political stability. By way of making things simple, the Oxford Universal Dictionary emphasizes personality and individuality and stresses the quality of inseparable association between the two as a central element in the definition of identity. However, to indulge in the utility of identity for better understanding of politics, political psychologists assert that identity, most often, is a reaction to inner and outer-self forces and an array of insecurities.

* *Academician and Researcher*

Aspects of identity are attended by social psychologists dealing mostly with plural and conflicting societies(1).

However, the overall research on this subject did not highlight the linkage between the psychosocial aspect of individual identity and that of political affiliation. It is well known that the concept of political identity is hard to define and difficult to assess and measure. It has been claimed that this concept is as indispensable in political and social analysis as it is in its enormity unclear. Despite its complexity and relative ambiguity, the concept of political identity has a significant explanatory value that could not be substituted in the study of inter-group relations, social and political conflict, stability, and predicament of political systems.

In process, this article assumes that it is important to incorporate to the study of political identity the dichotomy between the I and the Me in defining the self, and the neo- Freudian distinction of self and ego. This dichotomy is employed to contemplate more on the monolithic individuals especially in how they passively respond to external (outside their self) contingencies.

In identifying themselves as Arabs, most individuals in the Arab regions take pride in highlighting their unique self and the immediate group they feel they belong or affiliated to. Ironically, identity among Arabs is not exclusively

1- Brown, States of Injury. Butler, Gender Trouble. Bodies That Matter. Calhoun, Social Theory. Cooper, Power in Struggle. Dahl, A Preface to Democratic Theory. Danielson and Engle, A Reader in Law and Culture.

a self-definition. Reasonably, it is a feedback to external imposition. Identity, accordingly, is a reproduce or label utilized by one Arab unto another in order to perceive, categorize, treat, cooperate or mistreat one-another. While no comprehensive study has emerged to bridge this duality between the adherents of self-perceived as contrasted with externally-imposed identity, it has become clear from recent events in the Arab world, domestic and regional, that regardless of the identity's true substance, an individual or a group are witty of sudden and drastic renovation of their political identities(2).

One of the central problems of current political analysis in the Arab world is the challenge that the individual and group identities pose to conceptions of citizenship and attempts at state and/or nation building. The role of the newly emerging social, ideological and religious groups in politics is at once a question about political identity and about instability. Although it is fashionable for the Arab nationalists, communists, and Islamists to implicate support to their political tendencies through the harmony of identity politics, some of their recent writings have focused on the lack of homogeneous identity among Arabs. This approach is derived from political thinkers who formulated understandings of identity that stress its multifaceted, flowing, and romantic character in opposition to a notion of identity as reducible to separable sociological and cultural categories(3).

2- Khashan, Arabs at the Crossroads. Najjar, The Debates on Islam. Hudson, Arab Politics. Hopwood, Egypt: Politics and Society. Alrawi, Goodbye to the Enlightenment.

3- Dryzek, Political Inclusion. Eisenberg, Reconstructing Political Pluralism. Guinier, The Tyranny of the Majority. Hirst, Associative Democracy. Kymlicka, Liberalism, Community, and Culture

However, the writers who articulate this more complex understanding of identity in the Arab world have not translated this into clear explicatory implications of the recent political transformation.

During most of the second half of the twentieth century, others viewed Arabs regardless of their locality, as belonging to one Arab nation. They were secondly identified in terms of their religion, ethnicity, or their state. The repeated regional conflicts that led to population dislocation, devastation and distrust in the Arab political systems, made Arabs less certain of their proclaimed political identity. Several are no longer clear as to whether they constitute more than a mere minority, and/or exploited and abused ethnic or religious groups. In this sense, all Arabs now are experiencing crisis of political identity.

By crisis of political identity, we mean a potential threat of drastic change in the panorama of Arab entities, that is to say, a structural disruption of the equilibrium required for all national, communal and individual's well-being. The turbulence created by such dilemma could produce severe repercussions for the socio-economical environment, for the psychological console of both domestic and regional Arab communities, as well as for regional unity. The consequences, adversely affect the political firmness of practically all of the standing socio-political institutions, be they parties, clan, tribe, religious, state or the nation.

The Arab world is currently witnessing a unique and dramatic

confusion in the meaning and role of personal and political identity. Traditional institutions that have played major roles in the shaping of their previous identity are on the decline. They are frequently being replaced by less tolerant, less benevolent and more militant modalities. Major criteria, symbols and classes of identity are in a process of change. Both individuals and communities are undergoing painful changes with regard to the definition and consistency of their identities. The results have consisted of increased distress, anxiety and instability within most customary social institutions and their memberships.

The escalating tensions rising from this crisis of identity feeds the flames of the ongoing fear from authority (familial, religious and political). They account also for the widespread violence and strife, unproductiveness and chaos, the decline of politeness and the emergence of spontaneous alarm throughout. Among the important tasks facing the Arab world that we must investigate, is the exploration and testing of the mounting fear in as much as it explains the rise and decline of the cohesive role of identity. From these assessments, we must seek to determine whether the changes that are taking place are thwart, detested or adaptable. Again whether the diverse group-will and determined social and political policies are capable of having a significant impact upon additional new developments that are the products of activist socio-economic and religious forces.

Traditionally, studies of Arab identity were accompanied by an elaborate derivation detailing the major assemblage of human

identity. These consisted of families, languages, territories, and cultural heritage. These four categories of identity have long remained the core of Arab identity studies. Before the Iraqi-Kuwaiti crisis, Arab nationalism was a subject of strong elitist as well as popular interest. With modern Arab mass migrations, population dislocations, and concentration in urban areas, established studies on the Arabs barely satisfy simple curiosities of bridging the new reality to social, economic and psychological roots. In the same token, the study of linguistics has similarly lacked not only to unravel the historical mysteries of Arab peoples and civilizations but also to aid with the still deficient aptitude of Arab communications. A new awareness by Arabs of geography, and of how peoples live in Western societies manifests an aspect of the new reality in the Arab world. Increasing overseas travel among Arabs have made the meaning of lands more understandable, yet produced also a growing awareness of how brutally Arab authorities treat Arab visitors and how harsh the divisions of the Arab world through politically or militarily imposed boundaries can be.

The studies of the family, language, country and nationality, as accepted components of human identity, are significant to supply a rich background from which one could seek a broader understanding of the composition of identity. However, it is with political psychology that we understand Arab dramas of alienation, multiple identities, and the identity crisis of being non-entity. It is trough political psychology that scholarship

could determine whether predicament's impact on identity is likely to be productive mostly of conflict and strife, or whether it may contribute, instead, to a resentful societal mosaic. Most importantly, projected social and political studies if associated with psychology could formulate an insight that could help understand the peculiarity of the diverse communities and individuals of the Arab world.

From psychological perspective, identity originates from fear. Neurobiologists' findings lead to the assumption that people are born with no sense of identity. Claiming an identity is one way to avoid many inceptions of fears among which; is the fear of being nonentity. It is fear of being nonentity that drives people to desire an identity. Neurobiologists have asserted in their histological and embryological studies, that human beings are born with a very undeveloped brain, and with undeveloped neurons lacking the most important mental functions. The baby is unable to perform organized movements, to talk, or to understand language and other sensory inputs. In the absence of sensory inputs, the neurons will not develop and remain in the infantile stage(4).

Children first develop by learning how to overcome their fears. Fear is intrinsic but not evident nor clear to the child. Children negate their fear by association, and normally with their parents. They generate confidence by imitating those that are closer

4- Casey, Remembering. Dennett, Consciousness Explained. Erxleben, & Cates, Systemic Treatment. Gillett, Multiple Personality. Glover, The Philosophy. Hacking, Two Souls in One Body. Rewriting the Soul.

to them, thus identifying with their actions, their speech and responses to various situations. This means that the pattern of growing does not reflect an act of the child's individual logic, but is an imprinting of complex rational-free behavior in the brain through habituation. Thus, the human self and human identity, in the first few stages of development are both intrinsically a product of fear than of genetic makeup.

It is well asserted that the infant brain lacks, not only the essential mechanisms for survival, moreover it lacks the capacity to choose sensory information that shapes its own development. Then, it is logical to assume that the impact on personal growth rests on the memory and experience collected from the surrounding group in how to overcome fear and generate security(5). In most stable societies, success is determined by the ability of the group in relaxing the conditions that causes the duress of fear. In traditional psychoanalytic theory, fear is as basic as the life promoting drives and does not presuppose an environmental contextual cause.(6)

On the other hand, it is an artifact of the mysteries of life and survival that fear, in normal individual behavior, is presumed to be a reaction elicited by the hardship of the environment. Dynamically speaking, there is a direct causal linkage between being hurt and the outgrowth of fear. Thus, we are being accustomed to react with fear when threatened. Threats drive

5- Parfit, Personal Identity. Reasons and Persons. Schechtman, Personhood. The Same and the Same.
6- Fenichel, Critique of Death Instinct. Neurotic Acting Out.

us to develop defense mechanism through identifying with groups.

In Arab culture, it is socially expected that an individual distressed with fear should become aggressive towards the causes of his fear. When this individual does not respond with hostility, it is speculated by his group that lack of courage is brought to stand against the natural response that is expected from this individual. In other words, the individual is a coward and deserves to be inferior. Being rejected as a non-aggressive, some individuals react with absurd violence. Such formulation is consistent with the psychological orientation of drive theory(7), which sees fear as a natural phenomenon and not one that must necessarily be provoked by threats from without. In the case of provocation, surely, threats can be expected as a driving force. Dynamically, however, threats merely facilitate natural preexisting tendencies of fear, rather than representing the cause of the fear reaction, and socially it becomes a criterion for individual refinement and stratification.

Cooper(8) outlines the major controversy in fear-response theory concerning the coming together of the fear and response. Originally presented as an intra-psychic phenomenon oriented at impulse (or drive) derivatives, the construct has been elaborated by object's relation theory to include defenses against fears derived from object loss, environmental failure, and poor

7- Cooper, The Empirical Study. Barron, and Wolitzky, Interface of Psychoanalysis, 327.
8- Ibid.

self-concept. Brenner[9], moreover, postulates that any process may be classified as fear-response if it diminishes anxiety. In drive theory, however, fear-responses are oriented primarily at avoiding recognition of anxiety and psychic pain. Self-restraint against the open expression of fear is positively valued in most societies, especially in the Middle East, and precludes negative personal repercussions. The anticipation of negative consequences is often cited popularly as eliciting self-control for the sake of self-protection. Such a formulation does not meet the definitive criteria of fear-reaction within drive theory. It does, however, meet the broader object's relation criteria where defense mechanisms may serve to maintain or preserve a view of the self or the object that, without it, would signify overriding anxiety[10].

In Orientalism[11], Edward Said refers to the fear of being inferior and elaborates on the alternatives of counter-identity, exodus or escape from identity, and of national or local particularism. In fact, Arab societies have reacted with kinds of departures in eloquent and nearly passionate language, to the point of almost abandoning the aspect of political counterattack. What is it that motivates these trends, at least in part, is the depressing political performance of almost all Arab countries, and especially the rise of opinionated type of cultural and religious fundamentalism in any parts of the Middle East and elsewhere. Said is selective

9- Brenner, The Mind in Conflict. Breznitz, The Denial of Stress.
10- Cooper, 330.
11- Said, Orientalism.

in denouncing this depressing record. Almost everywhere in the non-Western world, he writes, the effort to homogenize and isolate populations in the name of nationalism (not liberation) has led to colossal sacrifices and failures. The rise of nationalism and fundamentalism has led to the upsurge of identity politics of a narrow and intolerant kind. In the Middle East, as some assert, more energy is spent bolstering the idea that to be Syrian, Iraqi, Egyptian, or Saudi is a sufficient end, rather than in thinking critically, even fearlessly, about the Arab national program itself. Hence, Identity, always identity has been over and above a process of coming to know about others. In the broader setting, the insistence on local identity or counter-identity is only the reverse side of the other identity; both are expressions of essentialization, to be an entity, and thus two sides of the same coin.

From their identity platform, and from within their own threatened localities, Islamists and Arab nationalists (mainly the progressive), attack the West, or Americanization, or imperialism, with little more attention to detail. They provide no critical differentiation, discrimination, and distinction to what has been bountiful on them by the West. Edward Said finds that this is a short sight, that the process of de-colonization and national liberation, has widely given way to petty provincialism. Plainly speaking, Said is explaining that counter-identity that is based on fear-reaction in the Arab world, appeals to pure or authentic Islam, or Arabism. And he continue to say that, all had a strong

response, without sufficient consciousness that those ethnicities and spiritual essences would come back to demanding a very high price from their successful adherents.

Yet again, and without negating the identity derived from a grand socio-political movement like decolonization, the problem lies in a national consciousness emanating from all kinds of fear and anxieties, much the same, could be said about the insecurities of a rising religious consciousness. The price is the destabilization of national security and a rise in separatist identities.

It is a well-known fact, especially to psychologists, that individuals respond to stimulus in their environment as they construe it and not to intellectually assumed reality as such. There exist no absolute reality. They respond to the images in their minds that they have drawn to typify reality. It should be noted, however, that the social actor is an individual who's understanding of political reality is his/her point of view. Logically, it is in the actor's own mind that lies the decision on what to do and how to empathize the nature and sources of his/her action.

People live in social constraints that condition their image of themselves and the ways they think and act, without determining them in any complete sense. Recent development in the on-going revolution of technologies especially in the different domains of communications, transportation and education facilitate greater individuation of selves leading to more self-psychic fears and anxieties. The impact of that is evident in urban Arab areas more than in rural ones. The Arab world, though thus far is

downgrading the institutionalization of the individual, is at the same time making individualism optional.

Individualism has a multiple impact on political identity. One of which is the possible encouragement for personality and character formation ranging from radicalism, to deliberate subordination, and to strong collective orientations. Somewhat paradoxically, this context of identity and value pluralism makes all positions appear more or less as individual and thus somewhat arbitrary choices, even when they are in fact presented as, for example, natural, traditional, or beyond human disposition.

Although driven by personal fears, it is safe to assert that what human beings are, what they see and judge themselves to be, and what they do are in contemplative measures shaped by the influences of their living conditions. However the socio-cultural context is not, of course, the only factor; though it does condition and it is a prime conjuncture for the possibility of human consciousness, orientations, and behavior. The other factor that could be proclaimed and with considerable evidence as a result of individualism is that the human psyche is embedded in a cognitive structure, commonly known as individual's perspective or mental ability to perceive. If the individual is individualistic, then this tendency sets the parameters of identity and personality and which is defied with difficulty. Individuals are not merely the toil of their surroundings, but if they alienate themselves from the mandates of their surroundings, they risk being negated as human being.

In this context, modern Arab characters are different from those of 50 years ago. They are changing now under the impact of affluence and new technologies. While I stress the role of individualism as a factor, the anticipated changes and impacts are the result of a confluence of factors, no one of which is fully determinative. Ensuing Freud, it can be comparatively argued that the essential differences between the traditional (old) and the new individualistic psyche stem from the development of a powerful superego (conscience)[12]. To a group oriented individual, power lies outside the self, although the boundaries of self and non-self are not clear. One seeks power by following rules set by the gods, through the charismatic leader or tightly knit community structures. The problem is that, unless the gods continually speak, their message dims. Social organization of any kind, therefore, requires rigid and continuous community controls. Communities adapt to their environment, and they rarely attempt to master it beyond that which is necessary for survival. The stranger and the different are suspect. Forbidden impulses are projected upon them. The superego of a group-oriented Arab is largely located outside himself, in the form of spiritualists or gods whom he tries to please. He has little sense of himself as an individualist who can exercise power over his environment in a consistent manner so as to serve his needs.

The individualistic Arab has proven to be different. While psychoanalysis tends to emphasize the punitive qualities of the

12- Freud, S., Group Psychology and the Analysis of the Ego.

superego, it is not without positive aspects[13]. By providing an inner mechanism of control; the superego permits the individualistic Arab to develop a stronger sense of self. The group-oriented Arab believes that God helps individuals who obey God's command. Individualistic Arabs attempt to overcome obstacles by living up to their inner ideals. The source of power is within and not external. Furthermore, the sublimated energy derived from the individualistic Arab's internal control, of both erotic and aggressive drives foster the development of the ego. This enables him/her to examine and to manipulate nature, to adapt to new circumstances, and to bring creative energies to bear upon them. It also enables the individualistic Arab to recognize fear of the unknown, and fear of other groups, as he develops rational ideals for understanding nature. In these ways the development of superego and ego strength permit the emergence of the flexible Arab individual to become at liberty to decide on an identity.

Max Weber demonstrates that the unintended consequences of Christianity, and more specifically Calvinist doctrines, included the emergence of the modern world in the form of liberal capitalism[14], i.e. a capitalist economic system associated with individualism and gradual, if imperfect, political identification. Weber emphasizes the capitalist side of the equation, but the contribution of this cultural complex to political identification,

13- Schafer, The Mechanisms of Defense.
14- Weber, The Protestant Ethic.

although is well documented[15] yet it does not provide a comprehensive assessment fit for all societies.

Perceptibly, none of the assessments drawn is complete in the evaluation of Arabs. Some individualization occurs in all societies. It is also clear that every great historical civilization has been accompanied by a heightening of superego development, usually based on the emergence of a new, more universalistic religious system. It is possible, moreover, that in some of Arab civilizations superego development was comparable to that of the West. In line with Weber's argument, however, cultural developments in the Arab world were unusual from the outset. First, the emergence of a prophetic religion gave a peculiar intensity to the superego. Second, the emphasis in Islam rather than in Arab societies was on an individual rather than a communal relationship with God. Third, religious-cultural imperatives stressed general, universal, and moral rules. Finally, great emphasis was placed upon limiting the unresponsiveness in the service of worldly harshness, i.e., fulfilling one's obligations through contribution to his religious society. Islamic identity, whatever its limitations, historically has encouraged rationality, emotional complexity, growth, and the capacity for a unique political identity.

Historically and comparatively, it is undoubtedly true that Islam as it absorbed and merged with many civilizations, strongly emphasized control of the passions, producing a similar end result in the Arab world via a fear-shame culture. Indeed Arabs

15- Taylor, The Politics of Recognition. Rorty, The Hidden Politics. Woolf, A Room of One. Holmes, Passions & Constraint. Kukathas, Are There Any Cultural Rights?.

created great and long lasting pre-modern empire. The Islamic Empire was Europe's superior in wealth and practical technical achievement until the 17th century. However, the Ottoman Islamic view of nature did not encourage a breakthrough to a modern scientific world-view. They exercised the element of fear to contain the Arabs. This practice surrounded Arabs with a network of kin and other social obligations inhibiting the growth of that individualism which played so important a role in the break with tradition in Europe. It also encouraged, or at least did not discourage, magical solutions to problems among the general populace.

Again, in demonstrating a reallocation in the general approach of Weber, individualism as a concept has become sufficiently pervasive today that using it carries a certain risk of being misunderstood. The most everyday meaning refers, but not in a precise way, to recent developments in urban finance, individual accounts in banks, individual trade, and the actions of business corporations in reshaping society along an individual division of labor. Other senses focus on the spread and influence of civil and criminal law that essentially deals with the individual as its basic party. In dealing with political identity in the so-called modernizing Arab states, my use of the term individualism seeks to include these meanings while not restricting itself to them.

Systemically, Arab individualism is developing by the creation and spread of several differentiated but interdependent societal structures, the main organizing principles of these structures

center on function, technique, or instrumentality. Important examples of these structures are a capitalist individualistic economic structure, individualistically state-centered political structure, an individualistic scientific-technological structure, a structure for mass information media directed to individuals, a medicinal health structure, a school centered education structure that deals with the individual as its basic component, and, I would even argue, an individually-centered religious structure. Each of these individualisms has its typical cultural dimension on political identity.

The development of service structures in the Arab world, are not easy to summarized. The question of how Arabs have responded to and fitted the spread of the initially Western technical structures, could be answered, is that there has been a great deal of variation, much of it centered on precisely the identity and character issues under discussion here. Essentially, as the Western powers spread their influence during the early modern and modern centuries, their greatest success was in extending the reach of the service structures, in particular the capitalist economic, the scientific-technological, the academic-educational, and the political in the form of the territorially bordered and sovereign states. The development is most striking in the case of the political system where various nationalist movements have eventuated in the formation of an array of nationally identified states, comparable to those forming and already formed in the West. As a transporter of these developing individualistic service

structures, the West is still in the process of perpetuating the spread all around the Arab world, not in any sense evenly, but certainly for the most part effectively(16).The capitalist economic system that essentially promotes individualism is now and has for some time been an accepted tendency in the Arab world even in the proclaimed socialist Arab states. It is these service structures associated with the capitalist system, I would argue, that actually promoted change in the political identity tracks in the Arab world. In a capitalist system anything could, in principle, become an individual economic commodity even people could become commodities. The personal or group identities of the producers and consumers become secondary in the sense that what is important is the economic capacity to offer for sale or to buy, not as such one's family, one's level of education, one's religious behavior, and so forth. In this sense it has become in principle accepted, not necessarily practiced, that political qualification generally does not depend on ascribed or achieved statuses. Though wealthy individuals have advantage, nonetheless, educational attainment is in principle, and very often in fact, open to all willing individuals. Laws are developed on the assumption that all individuals are equal, and scientific or artistic achievement depend on the quality of the individual producing the science and art, not on the social background and group affiliation of the artist or scientist. This means that the prospects of sublimation of intrinsic fears are assuming new

16- Lecher, Social Structure. Anderson, Liberalism, Islam, and the Arab State. Perthes, The Private Sector.

individualistic dimensions.

It is worth asserting, for the sake of prospects in political identity deviation, that some individuals are more capitalist oriented in the Arab world than others, thus, have more of the characteristics of individualism. Rich Arabs can send their children to urban and highly qualified schools, and in many cases these children develop economic independence from their parents. Educated Arabs can manage for better access to the legal system and have greater influence over what gets produced in the media. We can make similar observations about specific Arab sub-groups within regions where most people lack good access to the systems; and about regions where the majority is relatively well off. There are privileged Arab individuals; and there are privileged Arab groups in underprivileged regions as well as privileged ones. Yet these advantages accrue because these people and groups have given leverage to participate significantly in their systems, not because they are better people[17].

In looking at the power centers in the Arab world we realize a strong strive for individual independence, and the service structures are concerned only with those aspects of a person which are functionally relevant: ability to pay, academic learning capacity, state of health, willingness to be an audience, and so forth. Service structures, therefore, undermines the strong tendency in a fair number of personally and socially relevant matters, including the formation of personal and group

17- Barakat, The Arab World.

identities, and thus much about the reaction of personal and group fear. Moreover, and what amounts to the same, the total effect on identity and character of all the service structures does not exhaust such determinations, although it obviously, in most cases, will play a significant role. Arabs in urban areas have become predominantly occupied with a lower-scale identify reflecting themselves as professional identities such as manager, professor, doctor, politician, artist, and many others. In all these cases, the service structures elude Arabs from their time-honored political identity to spend more energy on their professional identity.

Individualism is not completely a new innovation in the Arab world; it has had its origin in Islamic religion. Just like in Christianity, Islam preached that the individual believer was fundamentally on his/her own in a direct relation to God. The ultimate judgment of God is going to be on the individual and not his/her group. Again here, if we are to focus on the development of individualism in children, at least in principle, what is so called modern schools in their mere system of education develop the individualistic aspects in the personality of the student all the way to the university level. Students get their individual grades and are held solely responsible for their conducts, that is, the social location of that child is irrelevant. All these developments, although from one perspective constituting not only the rise of the individual but of individualism, were also manifestations of the exceedingly complex process of the increasing dominance of the newly introduced service structures in the Arab world.

The shaping up of Western individuation in the Arab world as a consequence of the rise to dominance of service structures in urban areas did not just bring individualist and rationalist attitudes in its wake; it has marginalized the old structures. Counter-structural tendencies were always also part of the picture, not simply as deviance and thus with moral condemnation, but as positively valued and integral aspects of the overall Arab development. Thus, alongside or perhaps in vibration with the emphasis of many Arab thinkers on individualism, we see the search for the more rooted and communal but still from an individualistic perspective. In an attempt to rationalize their standards, individuals who claim Arab identity or any other regional identities in the Arab world referred to tradition, but in a highly selective way, taking only those stories, traits, heroes, territories, and other elements suitable for their ideals; leaving other possibilities out and adding new innovative characteristics where necessary. These were imaginary traditions, not in the sense of pure fabrications, but in the sense of discoveries that responded to the requirements of the day(18).

Arab identity and concomitantly Arab nationalism, however, would not have had a great impact if they had not echoed the development of the modern system of sovereign state that is based on the equality among all individuals. In terms of identity and character, the Arab culture has certainly been important source of both. The promoters of Arab identity and Arab

18- Gelvin, Popular Mobilization. Swedenburg, The Role of the Palestinian Peasantry. Johnson, Islam and the Politics. Hurewitz, The Middle East and North Africa. Fromkin, A Peace to End All Peace. Yapp, The Near East.

nationalism typically include in their self-descriptions ideal national individual identities, above all, the patriot. Nonetheless, the other systemic sources of identity and character remain, as does the incompleteness of such determinations.

We might therefore talk of at least three competing sources of personal identity and character in the present Arab societies. There is the imagined community, most notably the nation, but not just the nation, because different ethnic identities without nationalist aspirations also fall under this heading. There are the technical structures, including the political, the economic, the mass media, sports, education, and the religious. And there are the fears and idiosyncrasy of self itself. Identity questions in the Arab world have played a significant role in the overall spread of the modern Arab state systems, and thus contributed to the formation of individualistic societies at least in the urban areas. I focus again on the idea of nation. Without doubt, the greatest impetus for the formation of Arab nationalist identity over the last century has been the spread of the service structures themselves. When we examine such movements within the Arab world; the prime motive force has been anti-colonial. That is, the different urban individuals, not necessarily by origin, most often led by newly arisen elites in local major cities, have sought to take local control of the levers of modern power as derived from economic, political, educational, artistic, media, and so forth from its imperial carriers. Or alternatively, they have sought to increase local power and influence to match

that of the local colonizer. In doing so Arab nationalism was undermined to give rise to regional and state nationalism[19]. Regional and state identities were promoted in the name of the Arab nation at large, and for the supposed benefit of the people deemed indigenous to the region. In other words, the collectivity of the nation or its equivalent served as the justification for the efforts to appropriate the techniques of service structure power. Identity, far from being a game of idle introspection, was and is today still a strategy for control and for power competition.

Then again, from the perspective of group-oriented individuals, the Arab world is not simply a capitalist economic system from which we would conclude that it favors the individualistic and rationalistic entrepreneur as the paragon of virtue and character. Nonetheless, the Arab world is by no way fundamentally Western in a broad cultural sense unless one insists that anyone who masters the levers of service structures is thereby already Western. Individualism and what we deem to be Western cultural styles are indeed possible in the Arab world. But the rugged individual who depends on his/her own resources is not the only such possibility. What are sometimes called Arab values, referring somewhat imprecisely to a more group centered orientation with a greater tinge of community is also possible and just as modern. Individualism does not necessarily mean isolationism;

19. Salem, Bitter Legacy. Heelas, Paul, Lash, and Morris, Detraditionalization. Hobsbawm and Ranger, The Invention of Tradition. Parsons, The System of Modern Societies. Smith, The Ethnic Origin of Nations. Thomas, Meyer, Ramirez, and Boli., Institutional Structure. Wallerstein, The Capitalist Economy. Weber, Economy and Society. Kittrie, The War Against Authority. Kaldor, Cosmopolitanism Versus Nationalism. Gellner, Nations and Nationalism.

rather it means a plurality of different and justifiable conduct of liability both in identity and integrity.

Arab societies depend on a balance between communitarian and individualistic orientations[20]. Current trends of analysis assert that Arab values, seems to have at its root the assumption that Arabs are more collective whereas Westerners are more individualistic. Although the comparison is undoubtedly to some extent acknowledgeable, it does point indirectly to the possibility of conceiving difference in terms of individual's and group's memory of perceptive identity and its corresponding influences on the political reality of Arabs. The assumption here is that, one basic dimension of identity is derived from anxiety. Some fears are derived from individual's memory that plays a primary role in psychological continuity accounts of personal identity.

However, in claiming that memory is constitutive of personal identity, one faces the objection that since the concept of memory presupposes personal identity, it ought not be used in the analysis of that concept. Parfit[21] responded to this obstacle by devising a new criterion of personal identity. He considered that memory connections are replaced with quasi-memory connections. The phenomenon of quasi-memory is best explained by the following: When an older member of a group speaks in a family-like gathering about a stressful experience and tells a story of

20. Zamir, The Formation of Modern Lebanon. Batatu, The Egyptian, Syrian, and Iraqi Revolutions. Anderson, Imagined Communities.
21. Parfit, Personal Identity. Reasons and Persons.

significance in his life, the younger listeners register the events of the talk in their minds and it becomes part of their memories. Subsequently, the minds of these young listeners alter the actors in the story by substituting the older member by their self. Later on in their lives what they seem to remember, it turns out, are not their own experiences, but experiences that were part of the life of some other person. Involuntarily, they have been subject of an exposition in which memory traces from an older member of their group have been copied into their brains.

When it comes to the psychology of memory continuity accounts, in claiming that an Arab individual remembers a past episode, does not mean that this person experienced this episode; though someone must have experienced it. Thus, the question of personal identity is related to the question of what makes part of a person's memory the same as others' part memories. Imprinted memories at an early age are mechanical in the sense that the brain acquires them unreservedly and they do not need to be fed through indoctrination or conscious personal effort. For example, we imitate our parents' practices to the best of our ability without even knowing that different other practices exist. In doing this we are adopting a mixture of other individuals, our parents experiences and memories to be become our own[22].

Pursuing other practices and adopting a new system of action in life at a later age, though it is plausible, nonetheless, requires a great deal of will and strain.

22. Schechtman, The Truth About Memory. Shoemaker, Persons and their Pasts.

The rational processes of abstraction usually begin to develop after age seven. Normally, this process is characterized by appreciation and conformity to the existing patterns of one's culture. At this stage of mind-development one begins to demarcate one's own self-identity and one's culture. The assertion here is that, it is the time framework of specific social environment and not personal preference that determines the ideological framework of the individual mind. We are not born free: we must learn freedom, replacing automatisms and instinctive responses with intelligent choice based on learning rational behavior. Cultural conditioning, ideological indoctrination, and education in general are transformed into differential characteristics. To put it in pure scientific terms, these differential characteristics modify the anatomy, physiology, and biochemistry of neurons; thus, the experience of each individual leaves material traces stored in intracerebral memory(23).

Psychologists assert with no doubt that memory criterion is adjoined to personal identity. People project their personal identities through the reflections generated from experiences of doing things, witnessing certain events, and so on. People do seem to remember doing things that they did not do.

As a friend once expressed to me that he seems to remember being involved in an armed clash against a militia trying to liquidate his family, even though he did no such thing, and someone else,

23. Hughes, Personal Identity. Kluft, The Postunification Treatment. Korsgaard, Personal Identity. Locke, An Essay Concerning Human Understanding.

his uncle did, he seems to be deluded to remember doing something that was done by someone else.

In this regard, attention should be given to examining the possible relationship between personal identification, i.e., the extent to which he/she retains the memory generated within his/her ethnic or social group with all its manifestation of attitudes, values, beliefs, and behaviors as his or her own, and the level of psychological distress, fear and anxiety experienced as a consequence of that. The possible impact of psychological distress on personal identity, here I must state, have had little attention in the available literature.

However, there exists parallel literature to this dimension of identity, the Social Identity Theory and the Self-Categorization Theory(24). Literature that sprang out from these theories, have emphasized that personal identity is only possible when it stems out of social identity. The relevance is suitable for studying Arab individuals. It is observable that Arabs realize their personal identities in identifying with particular social group. It is through interaction of the Arab individual with others in a group that this individual comes to realize his personal identity.

The significance of this is apparent in generating stress and anxiety when an Arab changes the group through which he/she has developed his/her personal identity. The individual's inputs in the new group and reflections on him/her become confusing.

24. Hattie, Self-Concept. Hofstede, Culture's Consequences. Kuhn, & McPartland, An Empirical Investigation of Self-Attitudes. Markus, & Kitayama, Culture and the Self.

This urges the individual to reshape his personal identity and produce a different one. It is common among Arabs that changing personal identity will show the way to a change in political identity.

Changing political identity for Arabs is a very stressful and painful experience. In most cases, individuals would lose proper levels of self-esteem and respect among both their old and new group. The impact of this is negative on their inter and intra-group cognitions, attitudes, and behavior(25). Social scientists articulate the phenomenon of changing one's personal identity as acculturation processes. The central idea here is that when Arabs realize that their political identity is not appropriate to a changing reality, they painfully face the following alternatives: (a) stubbornly maintain or (b) disqualifying their current political identity, and (c) adopt or (d) reject the new reality. The nature of the individual's psychical mentality plays a major role in the pursuing of strategy to adopt. The specific Arab factors of fear and anxiety are strong influences in all cases. The degree of fear is always a variable. It is this variable that concludes the level of conformity and admiration derived from belonging to one's exclusive group through a make-belief in proclaimed group protection accomplishments. This may carry over to feelings of efficacy, contentment, and good standing to face new dangers and threats in society and environment.

25. McClure, On the Subject of Rights. McGowan, Postmodernism and Its Critics. Minow, Justice Engendered. Phillips, Democracy and Difference. The Politics of Presence. Skocpol, Bringing the State Back In. Evans, Rueschemeyer, and Skocpol. Young, Justice and the Politics of Difference.

On the other hand if the degree of fear is high, then, that ultimately becomes compelling on the individual to adopt a new political socialization strategy. Options are integration, assimilation, separation, segregation, or marginalization.

In mapping social and political groups in the Arab world, on realizes that within the same Arab society groups have managed to establish socio-cultural and ideological islands for themselves refusing to carry-on with the rapid changes and development around them. They maintained their old social and political identity. Yet, for practical purposes they cannot detach themselves completely from their wider environment. In this respect the importance of social and political identity is that it provides isolated people with strength and inner resources that enable them to cope with the stresses and demands of a new political atmosphere around them and hence minimizes psychological distress.

However, although social and political identity has been shown to be positively associated with self-esteem, recent research suggests that self-esteem might provide a crucially important linkage between social-political identity and psychological distress. In short, researchers have demonstrated a causal effect of a change in the political environment with special concomitants on the self-perception of individuals who are secondary to these changes[26].

26. Sampson, The Debate on Individualism. Shweder, & Bourne, Does the Concept of the Person Vary Cross-Culturally? Shweder & LeVine, Culture Theory, 158. Triandis, Bontempo, & Villareal, Individualism and Collectivism. Berry, Kim, Minde, & Mok, Comparative Studies of Acculturative Stress. Berry, Kim, Power, Young, & Bujaki, Acculturation Attitudes in Plural Societies.

In the same token, conceptual analyses of responses to self-esteem items suggest that at least two semiautonomous processes operate in judgments about the self; that is, despite some overlap, the individual facing new political reality pushes himself through a process of self-evaluation of worth and efficacy at the same time his other side of mental process reflect self-derogation and negative feelings about oneself.

Such prevailing situation in the Arab world is producing multiple personality disorder (multiples) and a dilemma of moral personhood. This is better known as problems of personality and identity coherence. Indirectly it reflects political socialization incoherence. Stability in society is linked to the coherence condition in the political identity of its individuals(27) .The reason is that citizen is a term not restricted to the metaphysical; it is a moral or normative and political term, as well, in the modern state systems. Persons are not only self-conscious intelligent beings; they are supposed to be moral and political agents whose actions influence society and polity, which in turn accords with certain rights. So, what I am interested in is what the lack of psychological coherence, lack of political coherence and lack of identity coherence could tell us about stability in the different states of the Arab world.

Multiple Personality Disorder among Arabs is very much associated with the phenomenon of quasi-memory. It is common among Arab individuals in societies in the Arab world

27. Swanton, Freedom. Thagard, Explanatory Coherence. Conceptual Revolutions. Mind: Introduction to Cognitive Science. Thagard, Eliasmith, Rusnock, & Shelly, Knowledge and Coherence. Euo, Common Sense.

witnessing rapid environmental and political change. Socially it is understood as a dissociative disorder in which a person appears to possess, as the name suggests, more than one distinct personality, and sometimes very many[28]. Typically there will be a core personality and a number of co-personalities called alter personalities, or just alters.

It is important to indicate, and before I proceed further with this analysis that multiple personality disorder is a condition that varies drastically from being extremely mild condition to extremely sever condition. It is only those who suffer from extreme condition of multiple personality disorder are labeled as sick. In the latter case when a switch occurs, a personality other than the one previously in control will manifest itself. It is mild personality disorder that I am bringing into play where the core personality is always aware of the alter personalities in the individual. The personalities of a multiple may differ from one another in their behavioral characteristics and even in their social and political responses.

In the same token, it is asserted that most individuals do suffer from multiple identity incoherence. Socially and politically it is understood as a dissolute derangement in which a person appears to possess, as the name suggests, more than one particular identity, and sometimes very many. Commonly there will be a center identity and a number of other identities

28. Erxleben, & Cates, Systemic Treatment. Gillett, Multiple Personality and Irrationality. Glover, The Philosophy and Psychology of Personal Identity. Hacking, Two Souls in One Body. Rewriting the Soul. Hughes, Personal Identity. Kluft, The Postunification Treatment.

called convenient convert identities. It is consequential in the context of this analysis to restate that multiple identity disorder is similar to multiple personality disorder and very much associated together. When a switch occurs, an identity other than the central one will manifest itself socially and politically. The central identity conceals in a dormant stage but will stay very much alive.

As already expressed, in mild multiple identity disorder (the use of the term disorder is questionable), the different identities of a multiple are aware of one another existence. Yet they cannot exclude one another because the individual's center identity needs the other identities to protect it in difficult situations, or to meet certain needs. In a society of multi-cultural groups bound to exist together and in societies witnessing rapid socio-political changes, the tendency is high for most individuals to develop multiple identity disorder[(29)].

Multiple identities have become a common place among Arab individuals and are obviously an important phenomenon to explore. What is relevant for this study is how the notion of coherence informs a moral, or normative concept of the person. An orderly way of exploring this phenomenon is to consider what happens during unification therapy for multiples, and compares that to the role of governments and the media in trying to unify personality and identity disorder in individuals or in citizens.

29. Ibid. Hacking.

In rationalizing for what caused the identity fragmentation one has to look at the total and the particular of the environment within which the individual lives. How does an individual deal with bizarre and extreme political and social oppression? And how does an individual carry on social relations outside his own immediate group, attune to the norms and social life of others? Fragmentation of identity may be an unconscious survival mechanism in response to fear. A system of multiple identities may develop to deal with an environment changing from one of extreme hostility and terror, to one that is apparently normal, familiar and unthreatening. Equilibrium in the manifestations of different identities is essential for psychological sanity. Such equilibrium does involve the trauma of internal revelation through side by side, but the equilibrium sought aims at some form of coherence between the individual and his/her alter personalities. It is in this way that Schechtman's[30] coherence condition may be viewed. The latter explicate that it is a necessary part of psychological continuity, which accounts for personal and political identity.

On the state level the government through its institutions and media propaganda ought to convince all citizens-individuals that they have no reason to fear one another because the state protects all, by and that eliminating motivation for one to hide behind different personality for protection. If the state accomplishes that, rarely the case in Arab countries, a comfort

30. Schechtman, Personhood and Personal Identity. The Same and the Same. The Truth About Memory.

march towards unification of personalities and political-social identities become easier. In retrospect, the institutions of the state in the Arab world are by themselves a source of threat, fear and oppression on the Arabs. In theory and reality it is very difficult to see governments in the Arab world capable of reconciling fears because of the political and ideological structures that they sustain to protect continuity of the political status –quo.

It should be noted here because of its significance for the present research that positive self-esteem partly reflects self-worth, and this is directly related to political identity i.e., pride in cultural group membership or state membership. What is notable here is that negative self-esteem, being partly driven by self-derogation and negative feelings about the self, might be directly related to psychological distress and violence. That is, feeling positive in a group membership identity and negative in self-esteem in a political system and social environment leads to violence. Group or collective individuals rebellion and violence is usually the result of the group's sense of self-mastery or self-efficacy in relation to its sense of trust in other groups and the general community.

Complementing individuals, in the form of coping their resources with trust in the others in a social setting is an extension to calming fears. This starts in the inner circle of individuals' social settings. The more that individuals identify with their distinguished group, the more they would believe that they have recourse to external sources

of coping[31]. These external coping resources might include, for example, the belief that others are bound to respect him/her because of the power that he/she derives from belonging to a solid group. Reliance of the individual on his own group allows him/her to solicit advice or counsel, i.e., appraisal support. In being able to fit in his/ her own group the individual generates confidence that he/she will be successful in fitting in society. If all of these feelings go well, the result on the individual has an effect of increased personal and external coping resources and thus a decrease in the likelihood of psychological distress and potential violence[32]. Identification of individuals with their own cultural group is significantly related to individual's sense of positive self-esteem. This means that the primary motive for identifying with a particular social group is the enhancement of self-esteem. Indeed, unless the individual's social self-esteem is enhanced, then he/she will not continue to identify with a particular social group.

In the process of development in Arab societies and knowing that societies do not develop unless they change, concomitants have come about in the form of industrialization and urbanization. This led to the relocations of Arabs outside their immediate group to another assemblage of different nature. Relocating to a new social setting is a necessity for most Arabs to obtain a better quality of life or better job opportunities.

31. Greenfield, Independence and Interdependence. Greenfield & Cocking, Cross-Cultural Roots, 1 Guisinger, & Blatt, Individuality and Relatedness. Hallowell, Culture and Experience. Heider, The Psychology of Interpersonal Relationships. Heine, & Lehman, Cultural Variation.
32. Ibid.

It is a major and potentially stressful change[33]; they leave their favorite group to become part of a new ambiguous social setting. On these grounds, it is plausible that although they might be understandably proud of their cultural heritage, it would also be important for them to be accepted as members in the new location. As part of this process, they would also begin to try to adopt within the new cultural setting and in their new environment.

Middle eastern states have been for the last fifty years going through an alarming change in their social structure and witnessing a drastic demographical changes. The size of cities and urban areas has grown to absorb between 60% and 70% of the total population of the different Arab countries. Although the relationships between the different groups that came to the urban areas remain to be fully assessed, social psychologists has reported that regardless of the level of contact between the new comers to urban areas, some evidenced a more positive mood, less anxiety, and less irritation, hostility, and aggression toward each others, yet, there are significant instances where the case was completely the opposite[34]. An example on that are the thousands of Egyptians who were killed by Iraqis when they settled as new comers to Iraq.

The implication here is that the dislocated Arab individuals and sometimes groups, who share considerable cultural similarity

33. Triandis, Bontempo, & Villareal, Individualism and Collectivism. Berry, Kim, Minde, & Mok, Comparative Studies of Acculturative Stress. Berry, Kim, Power, Young, & Bujaki, Acculturation Attitudes in Plural Societies.
34. Ibid.

with the dominant cultural group in the new urban place of abode, might be anticipated to be accepted more than groups whose cultures differ markedly from the dominant group. Furthermore, it might be expected that such groups would have a higher relationship between socio-political identification and self-esteem than would be those with distant cultural orientation.

In sum, the preceding implications indicate that the dislocated socio-political identification exerted a major impact on migrant psychological distress. The effect was mediated by the migrant's level of self-esteem. If we correlate between psychological distress and violence, then we can understand why the urban people in the Middle East have the readiness to rebel and undermine their regimes.

Dislocation stress partially stems from memory and quasi-memory. The parent children relationship with regard to this is very much linked to the apparent memories that one might have in quasi-remembering the experience of others in similar circumstances. In this sense, Quasi-memories can take their place in a criterion of sustaining or defusing socio-political and personal identity. The condition, roughly speaking, is that the content of the psychological states crucial to all forms of identity must include some element of self-reference. Schechtman[35] thinks that if someone fails to recognize in her memories (or q-memories) experiences that he/she seems to have had, those

35. Schechtman, Personhood and Personal Identity. The Same and the Same. The Truth About Memory.

states ought to be thought irrelevant to personal identity. Should psychological coherence be regarded as essential to exploration of a person's identity, or merely something central and important to it? As a way of inquiring about such questions it is essential to explore more the sights on multiple personality disorder. The point I have in mind here is allegiance to leaders (father image) in the old socio-political setting and allegiance to the leaders of the new socio-political reality.

From the perspective of identity, the question is how an Arab individual living among diverse minority groups in a state oriented political environment can identity with leadership at a time when traditional Arab societies accomplish that through non-rational means like tribal rituals and stories. On the one hand Arab nationalists have been critical of the masks and agendas of religious and tribal societies, and the nature by which Arabs rally around the traditional leader yet on the other hand they have failed to provide an adequate process for leadership away from the tradition into modern statehood.

The essential premise of selecting, accepting, and maintaining a leader among Arabs is related to identity. The latter has to be accomplished with pride and culturally speaking, one cannot enjoy pride without having a known legitimate father. In the Arab culture, illegitimate children (unknown father) face traumatic chain of painful experience and events. This explains the association of father-leader veracity of defense mechanism that the individual construct so that intra-psychic maneuvers are

devised by the ego to avoid the negative psychological effects of the anxiety of having no father. From an analytic perspective, identity is a virtual redress to an event that elicited the anxiety response. Regret or remorse do not modify or ameliorate the anxiety/memory constellation that resulted from psychological injury. In this, respect identity for Arabs is not a matter of option, it is a matter of being or existing, whether we look at it from a religious or cultural dictates.

Phenomenologically, identity is related to events that took place in the past, or are taking place in the present. By the nature of things, events become inaccessible in the sense that they cannot be modified as soon as they become known; all that is left is the memory of the event and its repercussions whether fantasized or actual. The only tool available to the Arab individual ego in coping with past events and its emotional casualties is through the defensive function, since the only residue of the event is the experienced pain that is alive and current.

The precipitating factor of the defensive maneuver is usually a disturbing emotion but it does not imply a substitute especially for Arabs in terms of perceiving themselves not under the shield of a father or a leader. Typically, the dynamic agent is fear, shame, or some other related threat to the ego. It can therefore be expected that defensive mechanisms be concentrated in the affective domain as well. As a rule, defenses that are associated with normal functioning do involve the modification, distortion, or predication of emotions.

Defense is important in its role and function because it minimizes the effects of a threatening experience by shifting information from the conscious to the unconscious and visa versa. Oppressive actions by a father or a leader lead the individual not only to mobilize his/her defense but also to relegate oppression to the unconscious, but the very mechanism involves a process that is unconscious as well. Repression as a form of defense is dynamic in as much as it corresponds uniquely to the development of the individual's goals, objectives and process of implementations. Colloquially referred to as "forgetting," repression typically focuses on affect or memories that have the potential to disturb the individual. The unconscious is a storage-like memory that individuals could recall things from it when similar occasions flare out.

Stability in such disturbing political conditions in the Arab world and the continuation of rule of the oppressive ruling elite are related to two well-known mechanisms that are in turn associated with psychological repression, denial, and suppression. Literature of psychology generally depicts denial as an unconscious mechanism whereas suppression is described as being conscious or semiconscious[36]. Differentiating among these constructs is crucial to the conceptualization of defense and thus explaining the identification with leaders in the Arab world.

36. Breznitz, The Denial of Stress. Connor, Measurement of Denial. Cooper, The Empirical Study of Defensive Process. Barron, Eagle, and Wolitzky, Interface of Psychoanalysis, 327. Cousins, Denial.

Freud[37]originally formulated denial, as a concept, in describing the scenario where the little boy sees a little girl in the nude but denies her lack of a penis. Psychologists often use denial as a synonym for repression. Subsequent theorists, however, circumscribed the term to refer only to the distortion of actual (perceptual) reality, in contrast to memory distortion. As such, denial is a primitive response often associated with early childhood. While denial may be seen as adaptive, suppression is a mechanism that blocks memories and perceptual reality. However, it differs from repression significantly in that threatening material is not repressed; it is simply denied attention. In this sense leaders are not confronted, especially if they could not be replaced,

they are simply denied inwardly attention. Cognitive psychology refers to this as preconscious vs. conscious. While the preconscious refers to the domain that can become conscious merely by having attention directed onto it. Suppression can be conceptualized as interfering with the attention that would bring threatening preconscious material into the conscious.

In that formulation, an Arab frustrated by an aggressive leader whom he/she identify with, expresses his/her hostility in an aggressive drive naturally and without defensive distortion elsewhere such as in displacement or blaming the self, or finding an other to blame, preferably a perceived enemy.

Displacement is a basic defense mechanism where the ego

37. Freud, S., The Infantile Genital Organization.

substitutes a new object instead of a threatening object[38].
The hallmark of displacement is the non-distortion of the original impulse with the defensive strategy oriented solely at object substitution. In altering the direction of hostility, the defense is derived from a movement away from the original object rather than a movement toward the substituted object. Indeed, the substitution is apt to engender secondary problems, as the role of the aggressive object is reproductive. In a threatening situation, acting out can serve as a defense by shifting conscious focus from affect to activity. Acting out is often featured in the literature as a form of resistance to analytic treatment. In a less analytic and more pragmatic approach, some social theorists differentiate between situations where the target of hostility is the objective cause of the problem and those where it is not. From one point of view, the overt expression of aggression toward another might be considered to indicate the absence of defense. However, Hilgard[39] pointed out that the direct expression of hostility is defensive when the object of hostility is considerably removed from the object of original conflict[40]. In similar line of investigation, acting out has been operationalized as turning against the object[41], which operates by transforming the experience of being threatened into an experience of making the threat[42].

38. Freud, S., Group Psychology and the Analysis of the Ego. The Ego and the Id. The Future of an Illusion.
39. Hilgard, Human Motives.
40. Cramer, The Defense Mechanisms Inventory.
41. Ihilevich, and Gleser, Defenses in Psychotherapy..
42. Ibid, 18.

Is turning against the object limited to aggression?

Anna Freud[43] conceptualized the defense mechanism of identification with the aggressor to elucidate the phenomenon where one joins with his/her persecutors in attacking him/herself. An example is the typical resolution of the Oedipal conflict, where the boy identifies with his father in an attempt to counter his own instinctual expression. While introjection is the mechanism of the identification process, this style utilizes intra-punitiveness as dynamic. Moreover, the process of attacking oneself also brings relief from threat utilizing dynamics that are congruent with those of acting out, since the activity of self-attack precludes the emotional experience of persecution. Some theoreticians have therefore classified identification with the aggressor as a subset of acting out[44].

Tracing the defensive evolution of identification with the aggressor in the Arab world elucidates further its differential classification. Given that experiencing aggression from an oppressive source that cannot be dealt with functionally precipitates the response, the question nevertheless remains: What is the affect that is being defended against here? Assuming that it is the anxiety resulting from the aggression, which is the primary object of defense, then identification with the aggressor can be conceptualized as combining the dynamics of fear, anxiety and protection.

Researchers that deal with responses of persecuted ethnic

43. Freud, S., The Ego and the Mechanisms of Defense.

44. Ihilevich, and Gleser, Defenses in Psychotherapy.

minorities, however, stress that the most threatening feeling in such circumstances, which precipitates defense is the hostility toward the oppressor, rather than the aggression coming from him/her(45). This was most clearly evident in the civil war in Lebanon when most of the minority groups under sever stress manifested a violent act of turning against themselves, since the victim defensively becomes the object of one's own hostility as a substitution for the oppressor against whom aggression is impossible.

45. Juni, Katz, and Hamburger, Identification with Aggression.

Mondialisation, vitesse et liquidité des sociétés versus radicalisations socioculturelles Quelle éthique? *

Abdo KAHI*

Introduction :

Pouvons-nous encore rêver de bien vivre ensemble et à quel prix ?

De quoi demain sera-t-il fait, se demandait Victor Hugo(1) en composant "Les Chants du crépuscule", dans la foulée des avancées impériales opposant la France à l'Allemagne face au Commonwealth anglais qui connectait les océans aux terres où la reine pouvait amarrer ses navires.Vers quoi tendrait le devenir des années cinquante du XIXe siècle, où l'ordre de la bourgeoisie, se recoiffant au boudoir de l'aristocratie d'antan, ne faisait que repousser le peuple vers les marges de la cité, et où les révoltes

* Ecrivaim , chercheur en sciences humaines et professeur d'université

* Ce texte se base sur de larges extraits de mes deux livres: *Le Silence gestuelle de la vie,* sous presse à Dar An-Nahar, et *Le Regard dialogue du sujet,* Dar An-Nahar, 2003.

1- Hugo, Victor, ***"Les Chants du crépuscule",*** (**1835**), Paris, Ed Gallimard, Bibliothèque de la Pléiade, t1, 1964, p.811 et 838.

et les guerres reprenaient leurs marches au solde des envies impériales des gouverneurs. Dans Les Misérables, Victor Hugo dépeint bien le paysage social du cœur des villes françaises, et de Paris plus particulièrement, où la pauvreté et la précarité des conditions de vie reflétaient bien les risques qu'encourait le peuple sur le double plan économique et social.

« De quoi demain sera-t-il[2]… », se demandent en 2001 Jacques Derrida et Elizabeth Roudinesco, ramenant sur scène au début du XXIe siècle la même réflexion faite par Victor Hugo au bon milieu du XIXe siècle.

En effet, si on regardait du côté de nos instruments de prévision et de prospective, on remarquerait que les peurs des risques que nous cacherait demain l'emporte bien sur les opportunités qui pourront féconder notre espoir.

L'indice du bonheur personnel, calculé selon l'échelle de Bradhburn, est en baisse actuellement par rapport à ce qu'il était durant les années 90, et encore plus de ce qu'il était durant les années 70 et 80 du siècle dernier, au Liban et ailleurs.

L'engagement citoyen dans la chose publique, en tant que participation aux grands choix sociétaux (les élections et les referendums) ainsi qu'aux activités à caractère social et environnemental, a baissé partout dans le monde, et au Liban plus particulièrement, pour laisser la place à l'engagement communautaire sur des bases ethniques, religieuses et socioculturelles.

2- Derrida, Jacques et Roudinesco, Elizabeth, ***"De quoi demain… Dialogue"***, Ed Fayard/ Galilée, 2001.

La pauvreté relative, mesurée en termes d'écarts et de disparités sociales, est en train de galoper en ces moments, même dans les pays développés. Par ailleurs, le chômage atteint des scores qu'il n'avait jamais encore atteints après les grandes guerres mondiales.

Dans ce climat de remue-ménage culturel, économique et social, la question de la sécurité remonte en surface dans la plupart des pays du monde, y compris les pays développés, pour ne pas s'arrêter à ceux où la sécurité est une réponse idéologique à connotation religieuse, s'exprimant d'une manière dogmatique et dictatoriale face à toute question de nature citoyenne.

Les grandes cités du monde s'habituent de nouveau, à travers un entraînement assidu, aux régimes sévères de contrôle social pour assurer la sécurité de l'exercice social de la vie à l'âge de la vitesse vertigineuse de la communication et après les belles années d'ouverture humaine, sociale et sociétale.

Les risques de demain en matière de sécurité ne cessent d'augmenter. L'événement du 11 septembre et les guerres, les assassinats politiques, les attentats, les actes terroristes suicidaires et les enlèvements qui s'en sont suivis, surtout au Moyen-Orient : Afghanistan, Iraq, Palestine, Liban…, font remonter en surface les grands risques d'attaques biologiques et bactériologiques auxquels nous sommes mal préparés.

Les déchets de notre consommation, dont nous en avons fait le moteur de notre vie économique, ne cessent d'augmenter les risques multiformes dus à notre relâchement éthique sur

le plan civique, face à notre course effrénée vers la croissance et à l'épuisement des ressources de la terre accompagnés d'un appauvrissement généralisé et de la montée en puissance des peurs publiques qui en ont découlés.

Le lien social et humain, qui a pu garder un certain équilibre entre la chaleur du foyer et la tiédeur de la place publique, risquera des assauts grandissants demain, sur le double plan de la famille et de la société en général, les menant, ou bien à plus de désarticulations, ou bien à plus de crispations, jusqu'à leur blocage dans des systèmes modulés sur des bases identitaires fortes et exclusivement communautaires.

Comment allons-nous vivre bien ensemble demain?

Autrement dit, comment allons-nous faire pour bâtir, dès aujourd'hui, le goût de vivre ensemble en luttant chacun de son côté contre les risques de détérioration de notre qualité de vie individuelle et collective demain?

Aurions-nous à développer davantage les moyens de sécurité qui nous installent dans le contrôle les uns des autres, comme on a tendance à le faire aujourd'hui? Ne serions-nous pas plutôt appelés à redéployer notre humanité dans un espace citoyen où nous aurions à chercher à nous sécuriser à partir d'une plus grande reconnaissance des uns et des autres et où le principe d'égalité viendrait réconforter celui de la liberté? Ne serions-nous pas plus en sécurité en faisant générer notre assurance à travers une vraie fraternisation avec ceux qui ne cessent d'être marginalisés par notre course infernale vers le plus-être?

N'aurions-nous pas pour cela à encourir le risque d'une certaine **révision éthique** qui nous ramènera à la transparence au-delà de notre définition sociale et culturelle et de l'image de développement et de croissance qui porte le monde vers plus d'homogénéité et le pouvoir vers plus d'absolutisme et de domination.

N'aurions-nous pas, à cet effet, à accepter une certaine désillusion sans perdre l'enthousiasme, et un certain effacement de nous-mêmes sans manquer de présence à l'autre, pour assumer notre échec sans désespérer du résultat humain souhaité et pour pouvoir écouter l'insignifiance, la maladie, la pauvreté et toutes les crispations identitaires culturelles, idéologiques et religieuses qui en résultent.

Nous avons essayé durant les trois dernières décennies de développer la prévention et d'assurer la durabilité de la sécurité sur un chemin de dépistage, de contrôle et de changement des habitudes, des traditions et des valeurs. Nous avons pour cela abattu le traditionnel en nous pour nous habiller de la modernité, qui par le calcul, la prévision, le contrôle et l'aseptisation nous promettait de nous assurer la sécurité.

Nous nous sommes entêtés à vouloir généraliser notre façon de faire à ceux qui n'ont pas eu l'occasion de vivre notre histoire et nos expériences.

Regardons-nous en face. Empruntons un miroir, si notre mémoire n'arrive pas à nous retracer clairement notre image.

Regardons, du même coup, les autres, c'est-à-dire ceux que nous

considérons comme différents, parce qu'ils appartiennent à des cultures qui leur font adopter d'autres croyances et qui les font vivre, espérer, calculer et aimer d'une autre manière.

Regardons l'état du rapport entre gens modernes ou développés, et les autres qui sont des gens en difficulté par rapport à la modernité et au développement.

Les gens modernes et développés sont effectivement plus assurés pour leur survie que les autres. Mais ils sont en même temps plus stressés, plus instables, plus insatisfaits, toujours en course et en calcul. Ils s'écrasent les uns les autres par la concurrence. Ils se valorisent à partir de leurs acquis, et ils dévalorisent tous ceux qui ne sont pas comme eux.

Quant aux autres, ceux qui sont en mal de modernité et de développement, eux sont moins assurés, mais ils n'ont pas peur, ni de la pauvreté ni de la mort. Ils ont le courage de risquer pour sauver les autres. Ils se côtoient dans leurs difficultés, parce qu'ils préfèrent vivre ensemble plutôt que de mijoter leur stress qu'ils nourrissent à partir de ce qu'ils ont manqué de faire pour eux-mêmes et pour leurs prochains. Ils savent vivre et s'obliger à être heureux, même dans leur pauvreté et dans leur irrégularité.

Et nous, nous qui nous considérons évolués et développés, nous leur inculquons nos peurs et nos soucis, en les affrontant à la nécessité de leur développement selon notre modèle de croissance, sans leur donner les moyens de les assumer et sans

avoir la culture du calcul et du contrôle. Nous ne faisons ainsi que les dévaloriser et les appauvrir sous le poids de quelques années de plus que nous leur donnons à vivre suite à une vaccination obligatoire que nous leur aurions fait subir et à certaines aseptisations que nous aurions opéré dans leur milieu. Prévention, citoyenneté et sécurité durable, voilà un champ d'investigation qui mérite d'être questionné à la lumière des considérations soulevées ci-dessus et considérations qui pointent toutes à la nécessité d'une révision éthique.

Alain Touraine nous appelle à nous investir dans ce nouveau champ d'investigation et de recherche, en soulevant, déjà en 1998, dans : Pourrons-nous vivre ensemble égaux et différents ? la question de la citoyenneté d'éthique et de sécurité de la vie commune[3].

Pour pouvoir défricher ce nouveau chemin d'investigation, il distingue entre trois types de démocraties :

- La démocratie politique basée sur une exigence éthique de participation citoyenne aux décisions concernant la vie ensemble
- La démocratie sociale actionnée par l'éthique de la fraternité à travers la création d'accès aux défavorisés sociaux aux différents biens et services de la société, en vue de faciliter leur capacité de gouvernance.

3- Touraine, Alain, ***"Pourrons-nous vivre ensemble égaux et différents",*** Fayard, 1998

• La démocratie culturelle activée par l'éthique de la communication humaine sur une base d'inculturation ou de valorisation des cultures déstabilisées et affaiblies par la modernité, ce qui nécessiterait un nouveau dimensionnement éthique de la conduite humaine.

Pouvons-nous oser proposer une exigence d'inculturation ou de valorisation des dévalorisés pour favoriser la récréation de la citoyenneté entre des valeurs qui s'estiment inégales, celles du possédant et celles du démuni, celles du connaisseur et celles du mal informé, celles du sécurisé par l'autocontrôle ou par le contrôle social en sa faveur et celles de l'insécurisé par l'instabilité de son existence ?

Voilà le type de questionnements que j'ai voulu aborder dans une tentative, presque désillusionné, de retrouver le goût de la recherche pour une meilleure qualité de vie demain, à travers la résistance éthique à notre barbarie humaine revenante, à partir d'une culture psychique de l'altérité qui permettra de redéployer l'éthique dans un espace d'inculturation.

Partant de ces considérations, le but de cette recherche serait d'assurer les plus grandes chances possibles à la mise en place de stratégies d'action éducative et socio-politique qui associent la vision globale que je viens d'infléchir avec les activités particulières qu'elles auront à mettre en œuvre. Ces stratégies devraient permettre ainsi de promouvoir la sécurité et la stabilité sur le double plan individuel et sociétal dans un cadre éthique, où le citoyen retrouvera la confiance et l'assurance dans ses liens

sociaux, du lieu de la famille au lieu de travail et aux différents autres lieux de l'exercice de sa vie sociale, et surtout ceux parmi eux qui sont supposés lui assurer le regain de sécurité, je veux dire par-là, les lieux de l'éducation et de l'information du niveau local au niveau mondial.

Le choix du Liban à ce moment crucial de l'histoire de l'humanité en général, et du Moyen-Orient en particulier, où la recherche d'une plus grande démocratie s'effectue avec des procédures peu démocratiques qui nous ont ramené à la guerre, d'une part et au terrorisme, d'autre part, est pour le moins un choix au hasard. Il a été opéré pour que la recherche en matière d'éthique et de citoyenneté trouve un lieu de réflexion à l'endroit le plus proche de la scène où se déroulent les évènements qui nous questionnent sur notre avenir en tant qu'humains à la recherche du sens de notre vie à travers le développement de notre altérité.

A la lumière de ce choix, cette recherche évoque surtout le moyen de savoir comment poser la question éthique à l'heure de la mondialisation sans précédent qui soumet les sociétés d'aujourd'hui à la double épreuve de la vitesse technologique s'intensifiant sans cesse et de fluidité des liens humains et des réseaux de communication.

Cela dit, trois questions se posent au départ:

• Comment parier sur la mondialité et l'universalité sans tomber dans le piège d'une morale universelle mondialisée?

• Quels seraient les liens à développer entre les règles morales et la conduite éthique, en vue d'un renouveau moral aujourd'hui?

• Comment assurer les assises pour un débat éthique continuel dans les sociétés contemporaines?

I- Comment poser la question éthique à l'heure de la mondialisation?

Les sociétés contemporaines sont de plus en plus exposées à la vitesse, qui est de plus en plus accentuée au développement technologique. Cette vitesse se double en fait tous les ans et donne aux réseaux de communication mondialisés une force de croissance et de déploiement dans le temps et dans l'espace qui précarise les bases des structures d'échange et de communication, pour les moduler à la liquidité totale et pour les opposer davantage aux structures sociales et culturelles qui sont plus lentes dans leur dynamique de mouvement.

Dans ce contexte, poser la question éthique est une façon de parier sur notre capacité de vivre notre humanité sur une échelle mondiale. C'est un pari sur notre mondialité ou un pari sur le monde.

Ce pari est, l'occasion favorite pour défendre l'utilité du débat éthique que nous avons voulu déclencher pour nous acheminer le plus sûrement possible vers la découverte de notre propre nature, découverte qui ne peut que nous extirper de la nature de nos conditionnements biologiques et socioculturels prévalents.

Ce pari devrait donc nous engager à approcher notre être, comme étant plus lointain dans ce qu'il deviendra de ce qui le définit dans ce qu'il est, à travers son existence concrète.

Par cette approche, nous aurions, en fait, à parier sur l'être

comme étant une concrétisation humaine spécifique et singulière du monde en création continuelle. Le pari sur le monde se présenterait à nous, dans cette configuration, comme étant un pari sur l'être, l'être en soi, qui est à la fois un être singulier et un être réunissant en lui tous les caractères de l'humanité.

Il nous ferait mieux comprendre le vrai sens de l'égalité humaine, qui se retrouve du côté de notre attitude d'humanité, davantage que du côté de notre constitution physique, psychologique ou sociale.

L'égalité n'a, en fait, aucun fondement naturel, car il n'existe pas d'individus qui soient totalement semblables les uns aux autres. C'est, par conséquent, seulement par notre attitude d'égalité, basée sur ce pari, que nous arriverons à communiquer ensemble, par delà nos différences. C'est aussi par cette attitude que nous parviendrons à compatir avec les souffrances des autres, au-delà de l'espace de nos sensations directes, et à les aimer malgré nos tendances égoïstes.

Parier sur le monde nous engage, de ce fait, sur le chemin de notre humanité, en nous ouvrant sur l'effort nécessaire que nous aurions à mener, pour découvrir en nous l'attitude d'égalité qui nous réunit dans la différence.

Ce pari nous réveille, du même coup, sur les épreuves auxquelles nous devrions consentir, au travers de nos liens à nous-mêmes, aux autres, et de là au monde, pour éviter de nous projeter égoïstement dans ce qui nous entoure, et pour nous empêcher de le conquérir et de l'asservir. Il nous aide en cela à nous laisser

pénétrer par le monde, en vue de le reconnaître et de nous reconnaître en lui.

Là-dessus, c'est peut-être la projection comme mécanisme de défense, relevé en psychanalyse, qui nous réveille sur notre mondialité.

En effet, le fait que nous ayons tendance à nous projeter dans le monde qui nous entoure, et à lui faire attribuer les maux qui nous déchirent et que nous voudrions éviter d'éprouver, à chaque fois que nous nous sentons menacés dans notre être, nous éveille paradoxalement sur les supports qui nous auraient manqués de la part de notre entourage pour nous réaliser selon notre promesse d'être.

Le pari sur le monde nous engage, par conséquent, à nous donner les supports nécessaires les uns aux autres pour pouvoir réparer notre tendance primaire à nous menacer, à partir de la projection de nos angoisses les uns sur les autres, tendance qui risque de s'accentuer, à mesure que monte en nous la dose de nos peurs réciproques.

Partant de là, ce pari devient un pari sur notre altérité ou sur notre capacité d'arrêter la guerre de projection, et d'aspirer au contact avec la différence, pour pouvoir nous reconnaître dans notre différence.

Par ce pari, le monde cessera d'être cette entité homogénéisée qui nous appelle à fusionner en elle, et qui nous menacera du pire, au cas où nous refuserions de le faire. Il se transformera en un espace de contact entre les différents, les amenant à se

reconnaître dans leurs différences, et à y découvrir leur unité universelle.

De ce point de vue, le pari sur le monde, c'est le pari fait par Joseph, fils de Jacob, pour pouvoir transpercer le rideau de la différence pharaonique, et pour apprendre au peuple d'Egypte le sens de la maîtrise des ressources de la vie durant les temps difficiles qui les attendaient.

C'est aussi le pari fait par le Christ, pour pouvoir briser les tabous et interdits judaïques, et pour réussir à entrer en contact avec la Samaritaine sur le puits de Jacob.

C'est pareillement, sur la base de ce pari, que le Christ a réussi à dialoguer avec la Cananéenne sur la terre païenne de la Phénicie, et à convertir la pécheresse Marie Madeleine sur la terre de Galilée.

C'est par ce pari, enfin, que le Christ a pu transformer le centurion romain, son tortionnaire en chef, à l'endroit même de sa crucifixion, en lui faisant découvrir sa propre vocation, qui est celle d'être lui-même le premier chrétien.

Cela dit, j'aimerais avancer quelques pistes de réflexion qui peuvent alimenter les analyses qui suivront, et qui serviront à défendre ce pari et à le faire relier à la recherche du sens sur la voie du débat éthique.

Ces pistes de réflexion se présentent sous une forme interrogative, comme suit .

Que signifie le monde en dehors des liens qui tissent le réseau de l'existence humaine commune entre le «je», le «tu», et le «il»,

se constituant en son sein en termes de «moi», «toi», et «lui»?
Que signifie le « nous » composé par le moi et le toi uniquement au sein de cette triptyque, sinon la provocation d'une scission symbolique entre les éléments constitutifs du monde, pour protéger le rapport qui unit le « je » au « tu », de l'inconnu et de l'étranger, représenté par «lui», l'«autre» ou le «il».
Le «nous», ne serait-il pas, au sein de cette configuration, une façon de dissocier ceux qui sont impliqués ensemble dans un cercle de solidarité directe, de ceux qui ne le sont pas, et qui deviennent ainsi les autres ou ceux qui menacent l'existence commune?
Et cette dissociation ainsi instituée entre le «nous» et les «autres», ne conduirait-elle pas, par voie de conséquence, au détournement du sens du monde au sein de l'être, en tant qu'entité psychique et sociale vécue, jusqu'à n'y voir que la cristallisation de l'image des autres qui le menacent?
Sur la base de ces réflexions, le pari sur le monde, ne serait-il pas la porte de sortie de cette dernière cristallisation, en invoquant la finalité éthique comme un non-lieu, où l'humanité s'accommoderait de ses introjections davantage que de ses projections?
Suite à ces interrogations, le débat éthique nécessiterait de la part de chacun de nous d'encourir la dure épreuve d'analyse de ses projections, pour arriver à défoncer le carcan des «nous», constitués en lui, sous forme d'alliances claniques de nature culturelle, morale, sociale, religieuse, idéologique, etc.…, en

vue de se défendre des autres.

Il en faudrait pour cela, emprunter la voie du silence, c'est-à-dire la voie où chacun aura à faire taire le bruit de ses alliances défensives, en vue de découvrir l'alliance faite par le créateur, Dieu, et qui le joint aux autres, au sein d'une même promesse d'amour, qui est à l'origine de sa mondialité.

Là-dessus, permettez-moi, de défendre un point de vue qui me mettrait en désaccord avec la littérature mondialiste telle que promue par la pensée moderne, et telle qu'adoptée par les Organisations Internationales ainsi que par les Organisations Communautaires interétatiques ou même étatiques.

Permettez-moi donc de m'opposer à cette littérature qui se réfère au monde comme une entité globale, qui intègre au sein d'une dynamique évolutive les individus et les groupes, les cultures et les sociétés, selon les exigences du modèle rationnel et technicien mis en œuvre par la pensée occidentale, et finalisé par l'idée de développement de la condition humaine.

Permettez-moi surtout de débarrasser l'idée de mondialité de celle de la technologie de communication, couronnée par le culte de l'individu branché sur les systèmes d'information, qui véhiculent à une échelle mondiale les standards de l'efficacité et de la réussite, ainsi que ceux des droits de l'homme, en les consacrant comme des fins en soi, et comme des aboutissements sûrs à notre humanité.

Si j'implore ainsi votre permission, c'est parce que je me rends compte, qu'en m'emportant contre l'idée d'évolution et de

développement de la condition humaine centrée sur l'intégration des différences, à partir de principes moraux communs à tous les systèmes, telle que prônée par la modernité, je ne peux que perturber, par le fait même, les fondements axiologiques universels des droits de l'homme.

Je me rends compte pareillement, qu'en essayant de dégager ces fondements de l'envoûtement du culte de la modernité qui s'érige en système moral ou en une «morale maximale»(4), selon la terminologie de Michael Walzer, tendant à s'affirmer comme étant supérieure à toutes les autres morales, je ne peux que m'attirer la foudre d'un grand nombre de défenseurs des droits de l'homme, dans la foulée de la confusion présente entre globalisation, mondialité et universalité.

En effet, ces derniers qui sont devenus en fait des défenseurs de la globalisation sous le couvert des droits humains, en faisant totalement fi de la confusion susmentionnée, en sont arrivés jusqu'à légitimer la guerre, sous l'emblème de la «guerre juste»(5). Ils cherchent, à travers cette légitimation, à protéger le noyau «principiel» fondamental ou la «morale minimale», toujours selon la terminologie de Michael Walzer, qui sous-tend la culture des droits de l'homme qu'ils prêchent. Ils visent en cela à faire valoir ce noyau «principiel», comme étant universel et partagé par tous les systèmes moraux.

Ils tombent, de ce fait, dans le piège culturel de la modernité, où

4- WALZER, Michael, ***"Morale maximale, morale minimale"***, Bayard, 2004.
5- WALZER, Michael, ***"Guerres justes et injustes",*** Belin, 1999.

la rationalité et la libéralité se mêlent au sein du principe moral selon lequel tout est permis à condition de ne pas tuer, voler, mentir, etc.…

Partant de là, ces défenseurs s'engagent, par tous les moyens, à faire intégrer ensemble tous les systèmes moraux au sein d'une «morale maximale» unifiée, à partir d'une «morale minimale» commune, ou d'un noyau de principes centraux naturels et rationnels partagés par tous.

Ils cherchent, de ce fait, à créer un climat favorable au développement des embryons de cette morale minimale, partout dans le monde, au sein des morales concrètes des peuples, dans leur complexité, selon les expressions culturelles véhiculées par la modernité dans ses versions occidentales originales.

Face à ces tendances d'unification du monde, à partir d'un noyau simple d'idées centrales, je voudrais que nous nous aidions à développer notre pari sur le monde, comme un pari sur les négociations individuelles et collectives qu'on doit apprendre à faire mener entre les gens qui appartiennent à des systèmes moraux différents.

Je voudrais, surtout, que nous puissions arriver à faire de ce pari une force de médiation ordonnée à porter ces gens, dans leurs négociations, à sortir de leurs propres frontières, pour découvrir leur moralité commune dans l'écoute valorisante à laquelle ces systèmes les invitent, davantage que dans les conduites standardisées que ces derniers défendent, en les infiltrant jusqu'à dans leur profondeur abyssale.

Je voudrais, en tout cela, que nous puissions découvrir, que ce pari sur le monde n'est pas un pari sur un monde mais un enjeu portant sur des mondes, et que ce pari n'est pas sous-tendu par la recherche du sens sur la voie d'une vérité unique, mais aspire à la vérité à travers un regard croisé sur des vérités qui se cherchent dans leur identité complexe et multiple, comme expression de leur authenticité.

Partant de là, poser la question éthique comme un pari sur notre mondialité serait une façon de mettre notre mise, non sur ce que nous partageons ensemble en traversant les sociétés et les nations, mais plutôt sur ce que nous ne partageons pas ensemble. Ce n'est donc plus un pari sur une «morale minimale» commune qui est «élaborée différemment par différents peuples»(6), et qui ressort à travers les méandres des morales historiques concrètes que Walzer appelle «morales maximales».

C'est un pari sur les «morales maximales» elles-mêmes, quand elles deviennent capables de se regarder, de dialoguer entre elles à égalité, et de se dépasser en tant qu'entités normatives, pour redevenir historicités particulières de la recherche de notre humanité, sur des voies sociales et culturelles différentes.

Sur la base de ce pari, nous devrions rechercher à faire se regarder les morales différentes les unes les autres, et à les faire dialoguer ensemble en les amenant à se dépasser dans leur normativité.

6- Walzer, Michael, ***"Politique et morale peuvent-elles faire bon ménage ?"*** Voir propos recueillis par Catherine Holpern et Martha Zuber, revue Sciences Humaines, nº 157, février 2005.

II- Quelle éthique pour un renouveau moral ? (moral et éthique)

Il s'agira là de la recherche du cheminement qui nous apprendra, non seulement à ne pas tuer, mais aussi à aimer la vie en luttant contre les raisons de l'agressivité et de l'hostilité en soi-même et en dehors de soi-même. Je désignerai, à cet effet, ce cheminement par la démarche éthique, ou la recherche du passage de ce qui est saisissable objectivement à ce qui ne l'est pas encore ou qui ne le sera peut-être pas, et qu'on ne connaîtra dans sa vérité que dans le paysage qui nous renvoie à la vision qu'on a de notre valeur humaine.

Cette valeur serait à rechercher, dans ce sens, dans l'art de l'artiste avant son tableau, sa sculpture, sa fresque ou son poème. Elle serait, aussi, à puiser dans l'énergie qui cherche à s'exprimer dans les attitudes avant de devenir comportement ou acte propre. Elle serait, enfin, à capter dans l'intention du dire avant le dire, dans le dire qui doute de ses paroles et dans les paroles qui acceptent leurs manques et limites avant de devenir conviction.

Cependant, et pour pouvoir connaître cette valeur, il faudrait peut-être se fier à l'esprit en nous, à l'ange qui nous annonce notre vrai chemin et qui s'en va.

Cette image de l'esprit (l'ange en nous), nous montre les limites de la pensée en matière de recherche éthique objective, recherche qui se doit de proposer des hypothèses, de tirer des conclusions et de soumettre son analyse à l'avération scientifique.

L'ange, ou l'esprit qui nous annonce la bonne nouvelle, serait ainsi ce qui est derrière la science et non devant. Il existerait avant

et après l'événement, et non dans son déroulement historique.
Il résiderait dans le souffle stimulateur de la recherche, et non dans ses mécanismes. Il resterait enfin dans ce qui demeurerait caché à la recherche après la recherche, et non dans ses résultats.
L'esprit nous achemine ainsi vers notre vérité parce qu'il n'existe pas dans notre réalité sensible. Il est au-delà de cette réalité. Il est dans notre recherche d'authenticité. Il est l'insaisissable dans le saisissable. Il est porteur de sens, mais le sens qu'il porte et qu'il transmet appartient à sa vérité et n'est saisissable par nous qu'en nous référant à elle.
Pour illustrer mon propos, je vous renvoie à l'abbé Pierre dans «Mémoire d'un croyant»(7), où il définit sa croyance dans un espace de désillusion qu'il qualifie d'enthousiaste.
Je voudrais avoir moi-même cette espérance de l'abbé Pierre et vivre la désillusion enthousiaste, c'est-à-dire ne plus m'illusionner, et en même temps, croire en l'esprit et me fier à lui.
Je voudrais surtout que la valeur humaine que je convoite au sein de ma désillusion devienne plus qu'une recherche de ce qui est en dehors de moi-même et en moi-même. Je voudrais surtout qu'elle puisse transcender l'expérience du bien face au mal, pour devenir foi en l'esprit invisible, porteur du message de ma valeur humaine se dévoilant à travers ma valorisation des autres.

7- Abbé Pierre, ***"Mémoire d'un croyant"***, Fayard, Paris, 1997.

Si j'appelle à la transcendance dans la recherche éthique, c'est parce que je crois que l'homme devra toujours dans cette recherche dépasser l'espace normatif de la valeur qui le définit dans sa condition de vie objective et qui limite sa marge de manœuvre dans ses tentatives d'exprimer son amour.

L'homme apprendra, de la sorte, à apprécier la mesure de son amour au-delà de l'obéissance à un interdit, car obéir à l'amour, c'est obéir à sa volonté ultime de déplacement des lieux de son égoïsme à ceux de son altérité, pour s'élever vers les origines de la vie et de la création.

Cependant, ce déplacement du centre d'intérêt de l'homme, des lieux de son égoïsme aux espaces de son altérité, ne peut se faire sans son engagement vers ce qui n'est pas encore, jusqu'à sa désimplication totale par rapport à ce qui est. Obéir deviendrait, dans ce sens, s'engager, pour la vie à la limite de la vie. C'est aussi, s'effacer pour qu'apparaisse ce qui est effacé par la prépondérance de notre égoïsme. A travers cet effacement, le regard de l'homme ira à la rencontre de la valeur humaine, sa valeur qui transforme en lui toutes les perspectives de sa vie: son désir d'avoir un don d'être; sa peur de la mort en attente de l'instant du passage de la réalité à la vérité; sa jalousie de l'autre en envie de l'autre dans sa différence le fondant dans sa valeur.

Ne pourrions-nous pas dire, à partir de là, que l'absolu que nous voudrions atteindre (Dieu), n'est autre que celui que nous découvririons en nous-mêmes au travers de notre recherche éthique sur le chemin de notre effacement? La perspective

humaine éclairée par notre effacement ne serait-elle pas à rechercher dans notre questionnement éthique davantage que dans l'absolu qui s'impose à nous de l'extérieur?

Ces interrogations soulèvent en fait la problématique du lien entre morale et éthique. Et l'on pourrait se demander si ces dernières ne se rapportaient pas, l'une à l'autre, comme la réponse se soucierait de la question.

Là dessus, et pour éclairer la nature de ce lien, j'aimerais poser la série de questions suivantes: La morale ne serait-elle pas la réponse en terme de conduite à respecter, qui statue sur l'état des choses, là où l'éthique reste une question qui s'interroge sur le sens des choses dans leur état réel, le plus proche de leur vérité? Ne peut-on pas dire ainsi que la morale est la définition d'état de ce qu'on doit observer, et que l'éthique est l'orientation dynamique de notre recherche du sens de notre humanité, c'est-à-dire la loi qui nous gouverne réellement de tout temps et pour tous les temps ? Dans ce sens, l'éthique ne serait-elle pas la recréation continuelle de la loi dans un acte de foi?

Partant de là, le questionnement réel au sujet du rapport entre la morale et l'éthique se réduirait, à mon sens, à se demander si la valeur d'état, ou la morale définie dans les normes et dans les mœurs, était autre chose que l'état limite inférieur ou le point de départ à partir duquel la recherche éthique commencerait.

Et à la lumière de ce questionnement, la valeur humaine se dessinerait à travers les sens retrouvés de l'universel se découvrant à l'homme qui les recherche dans une épreuve éthique.

Il en serait ainsi, parce-que dans cette épreuve on ne se soumettrait plus à l'état des choses telles qu'elles sont définies, mais on obéirait aux sens retrouvés sur la voie de son exploration des moyens les plus appropriés pour vivre son altérité et pour valoriser la vie en soi et dans le monde.

Mais reste que pour savoir, comment cette recherche du sens, entre morale et éthique, va-t-elle se produire, et comment la valeur humaine va-t-elle émerger au sein de cette recherche, on devrait appuyer l'hypothèse selon laquelle l'absolu objet de cette quête de sens, naît en soi quand il naît en nous. On aurait ainsi à défendre le paradoxe de cet absolu qui, bien qu'il soit avant nous, ne peut exister concrètement qu'à travers sa prise de forme significative pour nous. Ceci veut dire tout simplement, que c'est à travers la signification que l'absolu prend dans notre acte de reconnaissance de sa présence en nous et en les autres, qu'il commence à exister réellement, pour nous et pour les autres.

La reconnaissance de l'absolu en toute personne humaine préfigure, dans ce sens, l'acte de son existence au fondement même de la valeur humaine. On découvrirait surtout qu'il n'existerait pas de valeur humaine sans la reconnaissance de l'homme par l'homme comme absolu. La reconnaissance de l'absolu constitue, de ce fait, le début du chemin vers l'éthique début à travers lequel l'absolu commence à exister en soi.

A travers cette reconnaissance, l'homme découvrirait son appartenance à cet absolu. Les reconnaissances particulières et spécifiques de l'absolu, dans des actes éthiques appropriés,

composeraient de ce fait, les multiples facettes de ce dernier. Elles feraient preuve de son existence en soi, existence qui recouvre toutes les expressions qui cherchent à l'incarner en restant égales à elles-mêmes.

Si nous transposions cette dynamique de l'absolu sur le plan de la loi normative, véhiculée dans la morale, nous constaterions que cette dernière ne peut exister en soi que quand elle existe par l'homme, en l'homme et pour l'homme. Il faut donc qu'elle se transfigure et qu'elle devienne vie, pour s'incarner dans l'homme selon les formes qui lui sont signifiantes, tout en tendant vers l'absolu au-delà de toutes ses expressions conjoncturelles.

La valeur de l'homme s'acquierrait, de la sorte, à travers les efforts qu'il déploierait pour recevoir l'incarnation spécifique de l'absolu en lui. A travers ces efforts, l'homme se produirait lui-même dans un acte de reconnaissance et d'amour vis-à-vis de son prochain, ami ou ennemi. En le faisant, il s'acquitterait de l'obligation morale qui lui incombe sur une voie de recherche de sens et d'élévation vers Dieu. C'est donc l'homme lui-même qui produirait sa valeur à travers sa reconnaissance de l'absolu en lui et en tout homme, reconnaissance qui permettrait à ce dernier de s'incarner en lui.

Partant de ces réflexions, nous comprendrons pourquoi ce qui existe pour lui ne pourra découvrir son existence en soi qu'à partir de ses existences circonstancielles respectives. Nous comprendrons aussi pourquoi, suite à cela, il n'y aura plus de soumission ou d'obligation d'obéissance sommaire à un ordre

moral qui vaille, car il ne restera que la vie qui engendrera la vie. En se consumant, de la sorte, pour la vie, on la retrouvera dans sa nature propre, qui est don d'amour et de joie à l'infini.

En nous basant sur cette analyse, nous découvrirons pourquoi l'éthique et la morale se doivent de dialoguer continuellement en s'appuyant l'une sur l'autre. Dans ce face-à-face, l'homme, en menant sa recherche éthique, ne peut pas se suffire de regarder les règles de bonne conduite, dans le sens de leur observance. Il se doit de les observer, comme un point de départ, ou comme une limite inférieure à ne pas trangresser. Il devra, en plus, dépasser cette limite, sinon, l'éthique perdra sa raison d'être comme questionnement perpétuel portant sur la formalisation de l'obligation morale, obligation qu'il aura à réincarner dans des actes de vie spécifiques.

Ne pas tuer se transformera, dans ce sens, en un effort qu'on devra déployer pour protéger la vie. Ne pas mentir retrouvera aussi ses résonances premières comme recherche de la transparence dans la communication avec l'autre et sa reconnaissance à valeur égale.

L'éthique n'est donc pas la même chose que la morale, ni son contraire. C'est la nature paradoxale de la morale. C'est ce qu'elle ne dit pas. C'est l'esprit du dire que la parole n'exprime pas.

Comment allons-nous pouvoir effectuer toutes ces transformations, sans notre regard reconnaissant de l'absolu humain en tout homme, regard qui nous aidera à tracer les

perspectives de l'absolu et à planifier l'avènement de notre impossible altérité sur les routes de notre esprit?
Comment allons-nous supporter de vivre le paradoxe de la morale sans accepter d'habiter dans les paysages de notre cœur battant au rythme de l'élan de notre imagination nourrie par notre regard dans son voyage vers l'absolu, au delà de ses expressions conjoncturelles.
Voilà la double question que l'on aura à élucider et que l'on devra laisser ouverte pour les observations qui vont suivre.
Cette double question nous orientera de la façon dans nos débats sur le comment faire pour pouvoir dépasser notre adhésion à un état de droit, où on s'interdirait de nuire à soi-même, à l'autre et à la collectivité, et où on réclamerait des services et des garanties. Elle nous permettra de rechercher les moyens les plus sûrs pour pouvoir remonter ensuite à notre engagement d'amour qui serait susceptible de nous aider à rechercher la vérité dans notre vision positive de la vie, où l'autre comme absolu nous orienterait dans nos choix éthiques?

Conclusion

En ces débuts du 21ème siècle, et dans la foulée de la vitesse du mouvement de la vie, au sein de laquelle nous sommes assignés à agir et à réagir, nous pouvons de plus en plus dire que nous ne savons pas, sans être taxés d'ignorants.
Je vais, dans ce qui suit, recommander au lecteur, de me suivre

sur l'axe de recherche du savoir qui n'est pas encore, plutôt que sur celui du savoir qui a fait ses preuves et qui est reconnu. Cette recommandation se justifierait par le fait que, sur cet axe, on ne peut plus facilement se hasarder à dire qu'on sait comment aller du négatif au positif, de l'interdit à l'amour, et de la valeur établie à la valorisation. On doit, par contre, oser dire qu'on ne sait pas encore, mais qu'on va essayer d'en savoir davantage à partir de son engagement positif et sa foi en l'homme.

La problématique que soulève ce type de recherche reviendrait à oser s'interroger sur les défis de l'éthique dans son rapport à la foi. Je poserai à cet effet les deux questions suivantes:

• Comment se fier à ce qu'on ne sait pas, ou à ce qu'on n'a pas fait encore?

• Comment s'orienter vers l'invisible qui ordonnerait l'événement, en ce temps de vitesse et de liquidité, dans l'absence d'un terrain battu, un semblant de trace, aussi vague soit-il, qui dissiperait quelque peu notre angoisse?

Je me rends compte, devant ces questions, que je ne peux les poser sans la foi, la foi en Dieu, et ou la foi en l'humanité de l'homme, car c'est avec cette foi seulement qu'on arrivera à accepter, sans chercher à le comprendre, pourquoi les incarnations particulières de l'absolu ne sauront jamais l'épuiser.

Avec cette même foi, on arrivera pareillement à se convaincre du fait que, si l'absolu qu'on recherche n'est pas dans ce qu'on a trouvé, c'est parce qu'on doit le chercher continuellement

avant l'évènement et après l'évènement. Avec la foi, on arrivera à saisir, ou plutôt à intracepter, pourquoi, pour pouvoir chercher l'absolu, il faut commencer tout d'abord par ne pas le dénier ou l'annuler dans sa possibilité d'être ou encore chercher à se l'approprier, et il faut, ensuite, s'arrêter de tuer, de mentir, de voler, etc..

Il faut donc cesser de contrevenir à l'ordre de la vie, qu'elle soit individuelle ou collective, pour arriver à comprendre la raison pour laquelle il est nécessaire de s'engager sur le chemin de la recherche des voies à emprunter en vue de réussir à maintenir la vie, et à s'employer à lui donner de soi-même plus qu'à penser à prendre d'elle.

Il faut surtout rester en recherche, et se convaincre du fait qu'il n'y a jamais d'arrivée en matière de recherche, parce que, quand on trouve, il n'y aura plus rien à rechercher.

Cela dit, nous pouvons nous demander sur ce que veut dire arriver en matière de recherche. Est-ce que, arriver dans une recherche veut dire arriver à trouver, ou bien, arriver à cheminer vers le lieu où le point d'arrivée et le point de départ se rejoignent?

Nous pouvons nous demander aussi, si à ce dernier lieu, le point de départ de la recherche, ne doit pas rester questionnement sur lui-même et sur son contact possible avec le point d'arrivée.

Nous pouvons nous demander enfin s'il ne fallait pas que ce départ se transforme en lui-même, et qu'il ne soit plus, à chaque fois, le même départ, mais un départ différent, un départ qui

crée en lui son propre enthousiasme et sa propre désillusion?
Cela nous conduirait de nouveau à nous questionner, s'il ne fallait pas cheminer dans la recherche, avec la conviction ferme, que trouver c'est avancer davantage vers ce qui n'est pas encore, et qu'avancer vers ce qui n'est pas encore, constitue, lui-même, l'objet de ce que nous voulons faire exister sans pouvoir l'épuiser dans l'avènement de son existence?
Voilà la question qui doit nous orienter dans notre démarche éthique vers la valeur, notre valeur humaine, à ces grands moments de vitesse et de liquidité que nous vivons et de cristallisations socioculturelles qui en découlent dans nos sociétés d'aujourd'hui.
Pour être plus concret, je déclinerais cette question selon trois séquences, comme suit :
- Comment rechercher la loi plus loin que la loi positive?
- Comment s'engager dans la foi aux confins de toute croyance?
- Comment redéfinir l'espoir dans l'espérance du contact avec l'insaisissable et l'intangible?

Ces sous-questions définissent pour moi les champs de recherche et d'action en matière de conduite éthique, champs qui soustendent les démarches à suivre pour pouvoir opérer les transformations nécessaires au sens normatif de nos conduites et jugements.
Elles nous aideront ainsi à échapper et à la tendance que nous avons de nous défendre derrière le rideau de nos normes

érigées en valeurs absolues et indépassables, face à la vitesse du changement, et à la liquidité des liens sociaux qui perturbent la stabilité des sociétés à l'heure actuelle.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in beneiting from the published researches,the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and Englich,and summaries in these 2 languages for the researshes published in Arabic.

The Economy of Knowledge

A new economy is evolving and consolidating itself which is the economy of knowledge or the economy based on knowledge. This economy is developing in an accelerated pace and on a wide scale, its characteristics and values are manifested and firmly established in facing traditional industrial economy and this fact has imposed upon economics new tasks represented in studying and analyzing this great transformation in addition to approaching the challenges and changes resulting from this economy with a neo scientific and objective perspective. This research is a preliminary attempt to participate in this workshop to study the new era in the path of world economic development.

The researcher divided his study to three major themes:

- the first theme tackles the great transformations in knowledge which humanity has witnessed throughout its history.

- The second theme tackles the concept of the new economy (economy of knowledge) and its basic characteristics which distinguishes it from traditional economy

- The third theme tackles however the fundamental changes in the mechanism of the new economy.

The Study of Power

Power is the ability to influence the attitude of others or controlling their behavior regarding a certain issue.

Power is mainly founded on the government's possession of major factors related to characteristics, resources, capabilities and institutions which constitute as a whole the vital capacities of the government that enable it to enforce its choices on others according to the direction that better serves its interests.

In spite of the complexity of these factors which constitute in total the government's comprehensive power factors, the lesson resides first and foremost in the way of using and exploiting this power with high efficiency when the state faces any external threats.

In general, all the nations aspire to have an influence upon other nations in conformity with their interests and in a way that preserves its security, development, economy and international status. Yet, these objectives remain wishes and hopes if they are not joined with the possession of means to execute them that is to say the quality and the size of what the state can achieve in the fields of security, welfare or status.

considered to be the generator of international relations, at least in the course of its reactions which control the motion of history and draws the political maps since power – and not justice or right – constitute the features of reality in most cases and the issue of recognizing the accurate meaning of power in an ever changing world which is witnessing real transformations sometimes just like the incident which took place on September 11 2001.

In this context, we point out to the importance of the balance of powers which controls the interactions between the nations in a certain region or on the international level since it is a multi dimensional concept used in the absence of an accurate definition. In conclusion, the nation's power or weakness remain the most important and effective pillars of interaction between the nations and thus the best strategy is that the nation remains always strong and powerful in delicate situations.

Traffic safety

The dangerous exacerbated dilemma of traffic accidents and the collapse of most of the societies under its heavy burden evoked the developed countries' fears centuries ago as well as the underdeveloped countries later on. This dilemma prompted all these countries to endeavor in the mission of ensuring traffic safety and making it a national priority. The efforts of the developed countries in this regard largely succeeded in reducing the level of traffic casualties as a result of adopting strategic scientific and strategic reform plans while the underdeveloped countries are still floundering between making some progress and complete failure for many different reasons.

This study aims at proposing a strategic national plan to deal with the problem of traffic accidents in Lebanon, based on the expertise of developed countries and the recommendation of the Swedish report which calls upon the competent ministries and authorities to take major decisions embracing and regulating the issue of dealing with Lebanese traffic safety from all the sides during a limited timeframe.

The methodology of the study consists of four chapters and a supplement:

The first chapter: the necessity of placing traffic safety at the top of the priority scale of all the responsible authorities and making it part of their daily work and concerns.

The second chapter: the necessity of putting forward an international strategy based on a special scientific theory with regard to the development of traffic safety consisting of six factors. This method is known as the (6E) because each factor starts with the letter E in English.

These words are: Education, Engineering, Enforcement, Encouragement, Evaluation, Emergency.

The third chapter: the major sides responsible for traffic safety.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées,le magazine «Défense Nationale Libanaise publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arbre et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Dr. Mohammad DIAB

L'économie de la connaissance

Il existe une nouvelle économie qui se développe et s'enracine et qui est l'économie de la connaissance, ou l'économie basée sur la connaissance. Cette économie qui se développe rapidement et sur une grande échelle, ainsi que ses particularités et ses principes font face à l'économie industrielle traditionnelle, c'est alors que furent imposées de nouvelles missions représenteés par l'étude de ce changement important et l'analyse, ainsi que les défis et les changements qui en résultent, et ce d'un point de vue scientifique moderne et objectif. Cette recherche n'est qu'une tentative primitive pour la participation à cet atelier de recherche afin d'étudier cette nouvelle phase du trajet du développement économique mondial.

Le chercheur a reparti son étude sur trois volets principaux :

- le premier volet évoque les importants changements de connaissance qu'a connu l'histoire de l'humanité.

- Le second évoque le concept de la nouvelle économie (économie de la connaissance) et ses principales particularités la distinguant de l'économie traditionnelle.

- Le 3ème volet met l'accent sur les changements de base dans la procédure de travail de la nouvelle économie.

L'étude de la force

La force est la capacité d'exercer une influence sur l'attitude des autres, ou de contrôler leur attitude en la dirigeant vers une cause déterminée. Toute base définissant la force doit se baser sur la relation béhavioriste qui oblige une des parties à se soumettre à la volonté de l'autre selon les choix réalisant ses désirs.

La force se base en général, sur la possession de l'état des facteurs principaux liés aux particularités, ressources, capacités et institutions qui constituent tous, les capacités vitales de l'état, qui pourra à ce moment imposer ces choix aux autres selon ses intérêts.

Malgré l'interférence de ces facteurs pour former des éléments de force de l'état, la leçon émane finalement de l'usage de la force selon une haute compétence lorsque l'état est exposé à n'importe quelle pression extérieure. En se basant sur cette question, la force et son influence seront évaluées.

Tous les états aspirent en général à influencer les autres états selon leurs intérêts et d'une façon à préserver leur sécurité, le développement de leur économie et leur position internationale. Or, ces buts demeurent des souhaits et des volontés s'ils ne seront accompagnés de moyens pour leur exécution, ou autrement dit, la quantité et la qualité de sécurité, de commodité et de position.

La force est considérée commme le moteur des relations internationales, au moins dans les directions de ses interactivités dans l'histoire et la définition des cartes politiques. C'est la force – et

non le droit ou la justice – qui constitue les aspects de la réalité, la plupart du temps, et la réalisation du sens de cette force dans un monde qui témoigne beaucoup de changements, qui sont parfois très forts comme les événements du 11 septembre 2001.

C'est dans ce cadre que s'inscrit l'importance des balances de la force contrôlant les interactivités des états dans une région déterminée ou au niveau international. C'est un concept pluridimensionnel, utilisé à l'ombre de l'absence d'une définition précise.

Finalement, la force ou la faiblesse de l'état demeurent les principales bases de l'interactivité des états. La meilleure stratégie, c'est quand l'état est toujours fort, surtout lors des phases critiques.

La sécurité routière

La question des accidents de route devenue de plus en plus dangereuse et pèse lourd sur la plupart des sociétés, a suscité l'inquiétude des pays développés depuis des décennies, et beaucoup de pays sous développés, plus tard. Ces pays se trouvèrent alors obligés d'œuvrer sérieusement pour assurer la sécurité routière, devenue une des priorités nationales de ces pays. Les efforts des pays développés ont abouti à des résultats importants en réduisant le taux des accidents de route, après avoir adopté des plans stratégiques de réformes scientifiques. Alors que les pays sous développés se trouvèrent perdus entre la réalisation de certains progrès ou l'échec rapide pour des raisons variées.

Le but de la recherche est de proposer un plan stratégique national pour résoudre le problème des accidents de route au Liban et qui repose sur les expériences des pays développés et sur les recommandations du rapport suédois qui réclame aux partis et ministères concernés de prendre des décisions fondamentales pour adopter et traiter la question de la sécurité routière libanaise, sous ses différents angles, durant une période bien déterminée.

La recherche est composée de quatre parties et d'un annexe, comme ce qui suit:

- ***La première partie: la sécurité routière au Liban devra être la priorité de tous les responsables.***
- ***La deuxième partie: présenter un plan stratégique international reposant sur une théorie scientifique destinée au développement de la sécurité routière, composée de six éléments et connue par la théo-***

rie (6E) car chaque élément commence par la lettre E en langue anglaise :

Education, Engineering, Enforcement, Encouragement, Evaluation, Emergency.

- ***La troisième partie: Les facteurs principaux de la sécurité routiére au Liban.***
- ***La quatrième partie – le résultat attendu de l'application de la théorie 6E au Liban.***

بيضاء

شرف. تضحية. وفاء

DEFENCE NATIONALE LIBANAISE

- Arab Identity Crisis: Political Psychology Approach

- Mondialisation, vitesse et liquidité des sociétés versus radicalisations socioculturelles Quelle éthique?